

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية

(من منظور مختلف)

الدكتور خلدون حسن النقيب



المجتمع والدولة
في الخليج والجزيرة العربية

(من منظور مختلف)



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية

(من منظور مختلف)

الدكتور خلدون حسن النقيب

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى: بيروت: تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧
الطبعة الثانية: بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩

المحتويات

قائمة الجداول

تقـديم

هـذا الكتاب عن المجتمـع والدولـة في الخليج والجـزيـرة العـربيـة، للدكتـور **خلدون النقيب**، هو واحد من خمسة مجلدات حول **المجتمـع والدولـة في الوطن العـربي**؛ تصدر عن مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الـوطن العربي». أمـا المجلدات الأربعة الأخرى فهي:

- المجتمع والدولة في المشرق العربي، للدكتور غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي للدكتور عبدالباقي الهرماسي
- تراث الدولة المركزية في مصر، للدكتور نزيه الأيوبي
- المجتمع والدولة في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين.

ولأن هذه المجلدات الخمسة عن المجتمع والدولـة، هي جزء من مشروع علمي أكـبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثّل مشروع **«استشراف مستقبل الوطن العربي»** أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف عـلى إمكانـات الـوطن وقدرات الأمـة حاضـراً ومستقبلاً؛ في إطـار المتغيرات العـديدة التي تحكم النـظامـين الاقليمي والعـالمي. فرغم محـاولات سابقـة ومشكـورة لـزمـلاء ومؤسسـات أخـرى في هـذا الصدد؛ الا أن ما يقدّمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شمـوله ومـوسوعيتـه، ومن حيث أسـاليبـه ومنهجيتـه، ومن حيث عـدد من شـارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط الى الخليج، ومن حيث المدة الزمنيـة التي استغرقهـا، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي اسهمت فيه وساندتـه. فالمشروع، من هـذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

ان الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تمّ تفصيلها في مجلد مستقل(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً؛ والثانية حول محور المجتمع والدولة تخصيصاً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، هو **العرب والعالم**؛ ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي الذي يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثّر ويتأثر بهما سلباً وايجاباً. والمحور الثاني، هو **التنمية الاقتصادية العربية**، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو **المجتمع والدولة**، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو **النموذج النسقي العام** لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهمّ احتمالاتها المستقبلية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربعة. والتفاعل الذي يجسّده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمّية والكيفية.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه إلى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في كل مرحلة من مراحل المشروع. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكوّنت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ففي محور المجتمع والدولة، والذي يمثّل هذا الكتاب احدى دراساته، تمّ اعداد مخطط المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم

(*) انظر: خير الدين حسيب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(**) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس الفريق
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم»
أ. أديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكوّن فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور المجتمع والدولة؛ وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسوداتها.

لقد تمّ تقسيم العمل داخل محور المجتمع والدولة على أساس اقليمي ـ جغرافي ـ سياسي ـ ثقافي. فرغم أن أقطار الوطن العربي تحمل من القسمات المشتركة أكثر ممّا تحمل من قسمات مختلفة؛ إلا أن تحليل وفهم وتفسير هذه الأخيرة هو ما يمثّل تحدياً علمياً حقيقياً. لهذا جاءت دراسات المحور متوازية مع الأقاليم الفرعية الكبرى للوطن العربي: الجزيرة والخليج، المشرق، وادي النيل، والمغرب العربي. فكل من هذه الأقاليم ينطوي على خصوصيات تاريخية ـ مجتمعية داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي ـ الحضاري ـ السياسي العربي. وقد عكست هذه الخصوصية المجتمعية الفرعية نفسها إلى حد كبير على نشأة «الدولة»؛ سواء في شكلها التقليدي السابق للاختراق الاستعماري الغربي، أم في شكلها القطري الحديث، أم في تطورها منذ الاستقلال.

لقد التزم أعضاء فريق محور المجتمع والدولة بمخطط مفهومي عام لدراسة كل اقليم فرعي في الوطن العربي؛ بحيث تجيب الدراسة عن الأسئلة الأساسية حول طبيعة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في كل قطر، وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولكن في إطار هذا المخطط المفهومي العام، تركت الحرية لأعضاء الفريق في أن يتبنّى المقاربة المنهجية المثلى، من وجهة نظره، في وصف وتحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين هذه التكوينات الاجتماعية ومؤسسة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. والجدير بالتنويه هو أنه رغم الخصوصية والتنوع المجتمعيين؛ ورغم التباين والتفاوت في تاريخ نشأة ومسار مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة منذ الاستقلال، ورغم اختلاف المقاربات المنهجية التي تبنّاها أعضاء الفريق، إلا أن العديد من استخلاصاتهم في نهاية التحليل تكاد تتطابق. وفي مقدمة هذه الاستخلاصات، هو **أن الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها؛ وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. ولذلك، فإن هناك ما يشبه الاجماع بين مؤلفي المجلدات الخمسة في هذا المحور على أن الدولة القطرية في الثمانينات تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربعة السابقة، أي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وأن هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوع الاثني الكبير، بمزيد من تفتيت الدول القائمة، أو حتى اختفائها من الخريطة السياسية الاقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.**

لقد ظلّت الدراسات العربية حول الدولة محدودة للغاية، ربما باستثناءات قليلة بين كتّاب

المغرب العربي. ويبدو أن أحد أسباب هذه الندرة هو أن معظم الكتّاب العرب قد شعروا بجفوة أو عداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها نشأت كجزء من الخطة الاستعمارية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ وجاءت مضادة لأحلام وآمال العرب في دولة عربية موحدة. وربما شعروا أن مجرد دراسة وتحليل هذه الدولة القطرية، قد يضفي عليها «شرعية» لا تستحقها. ولكن هذا الموقف الايديولوجي من الدولة القطرية شيء، وضرورة دراستها موضوعياً كجزء من الواقع العربي القائم شيء آخر. حتى الرغبة في تغيير هذا الواقع لا بد أن تبدأ بتحليله وفهمه موضوعياً. لذلك يمثّل هذا الكتاب، والكتب الأربعة الأخرى، محاولة رائدة وأمينة لفهم الدولة القطرية وعلاقاتها المعقدة بمجتمعاتها في الوطن العربي. نأمل أن نكون، بهذا العمل، قد أسهمنا في ملء فراغ معرفي معيب، ليسَ فقط من أجل المزيد من فهم واقعنا المعاش، ولكن أيضاً لاستشراف الامكانات المتاحة لتغيير هذا الواقع، وأهمّ من ذلك للاختيار بين أفضل هذه الاحتمالات، والعمل على تحقيقها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور المجتمع والدولة، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثّل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربّصة بها. **والمشهد الثالث**، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية). وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسدّ الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حدّه الأدنى هو المشهد الثاني، وحدّه الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧

تمهيد

إذا كان لأي منطقة حضارية على وجه الأرض روح ناطقة فهي منطقة الجزيرة العربية وامتدادها الطبيعي من وادي حضرموت إلى وادي الفرات. وأقصد بالروح الناطقة الكل الحضاري أو النظرة الكلية الإجمالية للأشياء التي تتراكم عبر العصور، مهيمنة بشكل خفي وظاهر على مسلكيات ونزوعات السكان.

انها هذه السمات المشتركة والتركيبة الذهنية الكلية التي تجمع شتات هذا المهرجان المغرق في القدم من التحضر والبداوة والتعبد والتمرد، ومن الجماعات الغازية العابرة ومن قوافل التجارة والحج، ومن صخب الأسواق وسكون الصحراء، من اختلاط البداوة بالجهاد، والجهاد بالتجارة، والتجارة بالزراعة، في تفاعل وذوبان متصل لا ينقطع.

هذه المنطقة الحضارية هي أكثر مناطق الأرض ألفة وقرباً لأعيننا، ولكنها أكثر مناطق الأرض غموضاً وشروداً وغنى دفينا. تناقضات من هذا النوع ليست بالضرورة ناتجة عن مبالغات وتعميمات غير موضوعية. فقد انطوت مقدمة هذه الدراسة على عينات من هذا الكم الهائل من الكتابات عن المنطقة الذي لا يقدم الا القليل من المعرفة، والكثير من سوء الفهم.

ولذلك، فقد جعلت أحد أهداف هذه الدراسة الأساسية البحث عن منهج جديد مناسب للتعامل مع المنطقة، منهج يمكن أن يولد فهماً أفضل لها، في الإطار التاريخي للأحداث والظواهر، بحيث يبدو الحاضر في النهاية كأنه وليد طبيعي لبيئته الحضارية، وليس مسخاً أفرزته الصناعة النفطية. وهكذا فقد بسطنا هذا المنهج في الفصل الثاني لتحليل نمط الانتاج المركنتالي العربي الاسلامي منطلقاً للدراسة، ومحوراً لتداعي الأحداث الكبرى التي تحفل بها فصول الدراسة اللاحقة، محاولين التركيز على مراحل تطور النظم السياسية وأنظمة الحكم بخاصة.

كثير من الأمور التي تتعلق بأنظمة الحكم ـ أياً كانت هذه الأنظمة ـ تكتسب طابعاً حساساً، نظراً للرقابة التي تفرضها الأنظمة على نفسها وعلى الآخرين. ولكن الأنظمة الحاكمة في منطقة الجزيرة العربية عرفت تاريخياً بالخوف المفرط من النقد المتأتي من البحث الموضوعي، وكثيراً ما يختلط هذا النقد بأشكال النقد ذات الطابع الصحافي المثير.

وعلى الرغم من التخوف من وقوع هذا الخلط، فإنني لم أحاول أن اتجنب الأمور المتصلة بنظام الحكم ذات الطابع الحساس، والتي هي أشبه بالمحرمات غير القابلة للنقاش، ولم أتردد أو أتهاون في النقد إذا كان ضرورياً ـ في تقديري ـ لفهم النظام السياسي والظواهر الاجتماعية المتصلة به.

هناك عدد من الأشخاص يدين لهم هذا العمل بوجوده وهم: استاذي وزميلي الآن خير الدين حسيب، وزميلي وصديقي سعد الدين ابراهيم، وشخصان آخران لا أستطيع ذكر اسميهما بالكامل، فلولا دعم هؤلاء الأشخاص الأعزاء وتشجيعهم لما اكتملت هذه الدراسة.

كما قرأ الزملاء المذكورة أسماؤهم الدراسة كاملة بعد الانتهاء منها: هشام شرابي، الباقي الهرماسي، غسان سلامة، علي الدين هلال، ابراهيم سعد الدين وعلي نصار، وكان لانتقاداتهم وملاحظاتهم الأثر الأكبر في الشكل النهائي الذي اتخذته هذه الدراسة. وقرأ زملاء أخيار آخرون فصولاً وأجزاء من هذه الدراسة وانتفعت كثيراً بآرائهم وملاحظاتهم، ومع انني لا أذكرهم بالاسم، فإنني أسجل لهم اعترافي بفضلهم على الدراسة. وهناك عدد من المسؤولين والمثقفين في منطقة الخليج والجزيرة العربية أمدوني بالمعلومات ودلوني على بعض مصادرها، ووفروا لي في بعض الحالات المراجع التي تطلبها البحث. واني أسجل لهم هنا اعترافي بالجميل، فإني لا أذكر أسماءهم صوناً لهم.

وأخيراً، فإنني أسجل شكري وتقديري لزميلي الكريمين شاكر مصطفى وجابر عصفور اللذين أمداني بالكثير من الآراء والتعليقات المفيدة والتصويبات اللغوية والصياغية، فلولاهما لما ظهرت هذه الدراسة بشكلها الحالي. والشكر واجب أيضاً لنجوى يوسف وهدى أحمد ونجوى صلاح لطباعة الدراسة في مراحل تطورها العديدة والمختلفة.

أما إذا كان هناك خطأ في التعليل، أو شطط في التفسير، فإن تبعتهما تقع على المؤلف وحده لا يشترك معه فيهما أحد.

خلدون حسن النقيب
الكويت ـ أيار/مايو ١٩٨٧

الفصل الأوّل: مقدّمة

الكتابات المتداولة عن المنطقة

- ١ -

يمكن تصنيف الكتابات عن الخليج والجزيرة العربية عموماً الى نوعين رئيسيين من الكتابات: **النوع الأول** الذي أنتجه المؤرخون التقليديون والرحالة والمستكشفون والموظفون الاستعماريون وأخيراً الانثروبولوجيون والاثنوغرافيون. ومن المؤرخين التقليديين الذين كتبوا في هذا المجال: قطب الدين محمد النهروالي (١٥٨٢)، وحميد بن زريق (١٨٥٦)، وابن بشر (١٨٧١)، وابراهيم فصيح البغدادي (١٨٦٩)، ويحيى بن القاسم، وأمين الريحاني في كتابه **تاريخ نجد وملحقاته**، وأخيراً عبدالعزيز الرشيد ومحمود شكري الآلوسي[١]. والهم الأعظم لهذا الصنف من الكتابات ينصب على تعاقب الحكام وتطور حكمهم السلالي (الأسر الحاكمة)، وعلى رتابة تسلسل الوقائع والغزوات والتناحرات والتحالفات القبلية وما شابه.

ومن الأصناف الأخرى من هذا النوع من الكتابات، ما أنتجه الرحالة والمستكشفون

(١) قطب الدين النهراولي المكي، **البرق اليماني في الفتح العثماني** (الرياض: منشورات دار اليمامة، ١٩٦٧)؛ حميد بن زريق، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين** (القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٧٧)؛ عثمان بن بشر النجدي الحنبلي، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ٢ ج (الرياض: وزارة المعارف السعودية، ١٩٧٠)؛ ابراهيم فصيح البغدادي، **عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٦٢)؛ يحيى بن الحسين بن القاسم، **غاية الاماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، ٢ ج (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)؛ محمود شكري الألوسي، **تاريخ نجد** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٢٤)؛ **تاريخ الكويت**، اشراف يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١)، ط ١، ٢ ج (بغداد: المطبعة العصرية، ١٩٢٦)؛ امين الريحاني، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته... وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود** (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٨)، ومحمد بن خليفة النبهاني، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، ١٢ ج (القاهرة: المطبعة المحمودية التجارية، ١٩٢٣ - ١٩٤٩).

من أمثال: نيبور، بوركهارت، بالغريف، داوتي، فلبي، وهيوسكوت. وهناك العديد من المراجع الثانوية عن تطور نشاط الرحلات الأجنبية في المنطقة، فهناك مثلاً هوغارث، وكيرنان، وأخيراً بيدويل[٢].

وقد أسهم الموظفون الاستعماريون بمجموعة مهمة من الكتابات كالسير أرنولد ويلسون ولوريمر، وانغرامز، والليدي بل وديكسون وسير جون غلوب ولونغرغ[٣]. ومعظم هذه الكتابات كتب من زاوية المصالح الاستعمارية، وارتكز على محاولات لفهم التركيبة القبلية ـ الاثنية لسكان المنطقة، وكيفية عمل الانتماءات القبلية ومدى تأثيرها على السكان. وفي حالة الرحالة، فقد أضفوا قدراً مبالغاً فيه من الشاعرية على أسلوب الحياة القبلية، وأكّدوا القيم والتقاليد البدوية بتحويلها في كتاباتهم من مجرد سلوك لفظي إلى سلوك فعلي.

- ٢ -

أما النوع الثاني من الكتابات فقد أنتجه وما زال ينتجه الصحافيون والخبراء الاقتصاديون والمؤرخون الموثقون. ومن الأمثلة على كتابات الصحافيين العرب أمين الريحاني

---

(٢) M. Niebuhr, *Travels Through Arabia and other Countries in the East*, 2 vols. (Edinburgh: R. Morison and Son, 1792); John Lewis Burkhardt, *Travels in Arabia* (London: Henry Colburn 1829); William Gilfford Palgrave, *Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia* (London: Macmillan, 1865); Charles M. Doughty, *Travels in Arabia Deserta* (London: Jonathan Cape, 1888); Harry St. John Bridger, *Arabia of the Wahhabis* (London: Constable, 1928); Hugh Scott, *In the High Yemen* (London: Murray, 1942); David George Hogarth, *The Penetration of Arabia* (London: [n.pb.], 1905; Beirut: Khayat's, 1966); R.H. Kiernan, *The Unveiling of Arabia* (London: [n.pb.], 1937), and Robin Leonard Bidwell, *Travellers in Arabia* (London: Hamlyn Pub. Group, 1976).

انظر أيضاً باللغة الفرنسية: Jacqueline Pirenne, *A la découverte de l'Arabie: Cinq siècles de science et d'aventure* (Paris: Le Livre contemporain, 1958).

(٣) Arnold Talbot Wilson, *The Persian Gulf: A Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the 20th Century* (Oxford: Clarendon Press, 1928).

الترجمة العربية لعبد القادر يوسف بعنوان: **الخليج العربي: مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين** (الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٤٠). انظر أيضاً:

John Gordon Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia,* completed and edited by R.L. Birdwood, 6 vols. (Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915).

والترجمة العربية بعنوان: **دليل الخليج** (الدوحة: [د. ن.]، ١٩٦٧)؛

William Harold Ingrams: *Arabia and the Isles* (London: Murray, 1942), and *The Yemen: Imams, Rulers and Revolutions* (London: Murray, 1963); Gertrude Lowthian Bell, *The Letters of Gertrude Lowthian Bell,* 2 vols. (London: Ernest Benn, 1927); Harold Richard Dickson, *Kuwait and Her Neighbours,* edited for publication by Clifford Witting (London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956); Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925).

الترجمة العربية لجعفر خياط بعنوان: **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث** (بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٤١)؛

John Bagot Glubb, *War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign* (London: Hodder and Stoughton, 1960), and Great Britain, Foreign Office, *Handbook on the Persian Gulf* (London: Public Record Office, 1953).

في ملوك العرب، وفؤاد حمزة، وفيصل العظمة، وحافظ وهبة، وقدري قلعجي، وراسم رشدي[٤]. وقد فاق انتاج الصحافيين الأجانب زملاءهم العرب بكثير ككون كارلتون، وويلفرد تسيغر، وجون مارلو، وفان در مولن، وتوم ليتل، وكرين، وجونستن وديفيد هولدن[٥]. وأغلب هذا الصنف من الكتابات انطباعي سطحي يفتقر الى معرفة دقيقة بالمنطقة. وفي حالة غير العرب يفتقر الى اتقان اللغة العربية، مما يقلل من أهمية هذه الكتابات كثيراً، إضافة إلى أنه يغلب عليها طابع الافتقار الى البعد التاريخي والرؤية التاريخية.

وهذا المأخذ الأخير تحديداً هو ما تعانيه كتابات الخبراء الاقتصاديين التي تهتم بالجزيرة العربية والخليج من زاوية واحدة ضيقة هي: تأثير النفط على مجتمع الجزيرة واقتصادياتها، حيث يتقلص التاريخ إلى ثنائية ما قبل النفط وما بعد النفط. ومن الأمثلة على هذا النوع من الكتابات: محمد صادق ووليم سنيفلي، نعيم شربيني ومارك تسلر، جورج لنشاوسكي، بنجامين شوادران، رجائي الملاخ وغيرهم كثير[٦]. وقد وصل التركيز على دور النفط وتأثيره

---

(٤) أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، ١٩٢٤)؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٣)؛ فيصل العظمة، في بلاد اللؤلؤ (دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٤)؛ حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين: طبيعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة، ط ٤ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦١)؛ قدري قلعجي، الخليج العربي (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥)؛ راسم رشدي، كويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها (بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، ١٩٥٥)؛ عبدالمسيح انطاكي، الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٦)؛ أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي والنهضة الحديثة (بيروت: دار الكتاب العربي، [١٩٦٥])، وثريا محمد قابيل، البيبلوجرافيا المختارة عن الكويت والخليج العربي (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٠).

(٥) سي. كارلتون، القافلة: قصة الشرق الأوسط، ترجمة برهان دجاني (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩)؛ Wilfred Thesiger, *Arabian Sand* (London: [n.pb.], 1959); John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962); Daniel Van der Meulen: *Faces in Shem* (London: [n.pb.], 1961), and *The Wells of Ibn Sa'ud* (London: Murray, 1957); Tom Little, *South Arabia: Area of Conflict* (London: Pall Mall; New York: Praeger, [1968]); Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: Norton, 1980); Charles Hepburn Johnston, *The View from Steamer Point: Being an Account of Three Years in Aden* (London: Collins; New York: Praeger, 1964), and David Holden and Richard Johns, *The House of Sa'ud* (London: Pan Books, 1982).

انظر أيضاً: David Smiley and Peter Kemp, *Arabian Assignment* (London: Cooper, 1975); Gary Troeller, *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Ropes of the House of Sa'ud* (London: Frank Cass, 1976), and Jonathan Raban, *Arabia Through the Looking Glass* (London: Collins, 1979).

(٦) Benjamin Shwadran, *The Middle East: Oil and the Great Powers* (New York: Praeger, 1955); Muhammad Sadiq and William P. Snavely, *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems and Future Prospects* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972); George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1960); Ragaei El-Mallakh, *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 3 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), and Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global* =*Implications* (New York: Praeger, 1976).

وانشغال الخبراء به عن المجتمع والدولة، حداً اضطر معه أحد أبناء المنطقة إلى أن ينشر كتاباً كاملًا تحت عنوان: **الخليج ليس نفطاً** يحاول فيه أن يضع الأمور في نصاب متوازن معقول(٧).

أما الفئة الأخرى من هذا النوع من الكتابات، فهي ما ينتجه الآن المؤرخون الموثقون من أمثال جمال زكريا قاسم، أحمد مصطفى أبو حاكمة، وأخيراً بدر الدين الخصوصي، مصطفى عبدالقادر النجار، أمل الزياني، فؤاد العابد، محمود علي الداود وفتوح الخترش وغيرهم(٨). ويبدو أن هؤلاء المؤرخين الموثقين، تعويضاً عن النقص في افتقار التاريخ التقليدي الى التوثيق، يعتمدون على الوثائق والأرشيف اعتماداً يكاد يكون كلياً، محاولين استبدال الوثائق بالتاريخ، لأنهم يفتقرون ـ في الأغلب الأعم ـ الى النظرية والأدوات المفاهيمية، وهي المفاتيح التي تحل ألغاز الأحداث والوقائع التي تزخر بها الوثائق التي بين أيديهم.

- ٣ -

ان مجمل الكتابات المتوافرة عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة من النوع الأول، على كثرتها، لا تجدي كثيراً في فهم مجتمع الخليج والجزيرة، وفي بعض الحالات تزيدنا جهلاً بالموضوع كما سنرى. ومع أننا لا نريد أن نبخس الناس جهدهم، فبعض هذا الجهد يزخر بمادة علمية طرية خام ومعلومات وافرة. وقد حفظ لنا المؤرخون التقليديون أهم الأحداث

= انظر أيضاً: Hossein Askari and John Thomas Cummings, *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach* (New York: Praeger, 1976); United States, Federal Trade Commission, *The International Petroleum Cartel* (Washington, D.C.: [n.pb.], 1951), and Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East, its Discovery and Development*, 2nd ed. (London: Oxford University Press for R.I.I.A., 1961).

(٧) محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً**.

(٨) محمود علي الداود، **محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ ـ ١٩١٤**، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٦٠ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١)؛ جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤** (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦)؛ **مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، المحفوظة في دور السجلات البريطانية**، تجميع جمال زكريا قاسم، مطبوعات جامعة الكويت، ٨ (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٢)؛ أحمد مصطفى أبو حاكمة: **تاريخ الكويت**، ٢ ج (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، و**تاريخ الكويت الحديث، ١٧٥٠ ـ ١٩٦٥** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤)؛ بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ج ١؛ مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**، تقديم جمال زكريا قاسم (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥)؛ أمل ابراهيم الزياني، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**؛ فؤاد العابد، **سياسة بريطانيا في الخليج العربي**، ٢ ج (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨١ ـ ١٩٨٤)، وج.ج. سلدانها، **التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك: دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين**، ترجمة وتحرير فتوح عبد المحسن الخترش (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥).

التاريخية وتسلسلها الزمني، كما اهتم الرحالة وموظفو الادارات الاستعمارية بالكثير من المعلومات عن جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي أهملها المؤرخون. كذلك، فقد وفر لنا الانثروبولوجيون مادة غزيرة على المستوى الاثنوغرافي عن حياة البداوة وقيمها وعاداتها[٩].

ولكن من نصفهم بالمؤرخين ـ الموثقين ـ التقليديين ـ ما هم في الحقيقة إلّا رواة (تمييزاً لهم عن المؤرخين بالمعنى الحق للمصطلح) للأحداث تزخر رواياتهم بأحداث الغزو والكر والفر وبتعاقب الشيوخ والأمراء والسلاطين. ونسبة كبيرة من هذه التواريخ التقليدية ليست سوى تأريخ قص ولصق كما يقول كنينغهام، تأريخ يتداوله الرواة بعضهم عن بعض. وقد ورثه كثير من الكتاب المحدثين كما هو أو مع بعض التعديلات الطفيفة[١٠]، مثل صلاح الدين المختار، ومحمد يحيى حداد وفائق حمدي طهبوب. وأغلب الكتابات الصحافية الحديثة من النوع الذي ذكرنا يلجأ إلى هذه التواريخ بوصفها خلفية عامة للأحداث المعاصرة، مما ينتج عنه ربط ساذج للأحداث[١١].

وتصب كتابات الرحالة وموظفي الادارات الاستعمارية ودراسات الانثروبولوجيين في المجرى نفسه الذي تصب فيه التواريخ التقليدية. والمعلومات المستخلصة من هذه الكتابات مفيدة على المستوى الاثنوغرافي المحلي المحدود، ولكنها قليلة الفائدة على المستوى المجتمعي البنائي. ودليلنا على ذلك الفهم القاصر للقبيلة والقبلية على المستوى المجتمعي. فبدلاً من الانتباه إلى أن القبائل والتحالفات القبلية ما هي الا وحدات في التنظيم الاجتماعي السياسي في مجتمع الجزيرة، وحدات تحكمها القبلية السياسية، من حيث هي عقلية عامة رغم عدم

---

(٩) يمكن تكوين فكرة عامة عن هذه المادة البحثية في مجموعة الأبحاث التالية:

Ailon Shiloh, ed., *Peoples and Cultures of the Middle East* (New York: Random House, 1969); Louise E. Sweet, comp., *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader,* 2vols. (Garden City, N.Y.: Published for the American Museum of Natural History by the Natural History Press, 1970); Cynthia Nelson, ed., *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society* (Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973), and Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981).

(١٠) صلاح الدين المختار، **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**، ٢ ج (بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٥٧])؛ محمد يحيى الحداد، **تاريخ اليمن السياسي**، ط ٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦)؛ فائق حمدي طهبوب، **تاريخ البحرين السياسي ، ١٧٨٣ ـ ١٨٧٠** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣)، بالإضافة الى كتاب العقاد الواسع الانتشار: صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، والقسم الرابع الخاص بنجد وجنوب الجزيرة العربية في: صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣).

(١١) خذ مثلاً اعلان روبن بيدويل بأن الطبع اليمني وليد الحضارة العريقة لم يتغير من أول التاريخ الى يومنا هذا. وكتب الموظفين الاستعماريين والصحافيين مليئة بمغالطات من هذا النوع. انظر:

Robin Leonard Bidwell, *The Two Yemens* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. xvi.

وجود حكومة مركزية، اقتصر فهم هؤلاء الكتاب للقبلية على أنها تنظيمات لوحدات قرابية على المستوى المحلي(١٢).

ولذلك، فمن غير المستغرب أبداً أن يقود هذا الفهم القاصر لدور القبلية في مجتمع الخليج والجزيرة الى الاستنتاج غير المعقول وغير الدقيق الذي توصل إليه ر. ب. سارجنت، وهو كما أورده بالنص: «ولما كانت كل قبيلة (وهي نفسها تنقسم الى أفخاذ ومنازل) تمثل وحدة مستقلة، لا بد من تصور الجزيرة العربية قبلياً على أنها اعتيادياً في حال فوضى»(١٣).

- ٤ -

والمحصلة النهائية لهذا النوع من الكتابات هي ظهور التنظيمات القبلية على أنها الحقيقة الراسخة الساطعة، ومن ثم ظهور كل ما عداها في ضوء باهت يغلف البنى الاجتماعية والاقتصادية الشائعة التي تفتقر إلى الجذور التاريخية الواضحة. نعم، هناك المدن الساحلية التجارية على أطراف الامبراطورية العثمانية، ولكن هناك (وهذا محور اهتمام هؤلاء الكتاب) المجاهل القبلية في صحراء الجزيرة والديار القبلية الجبلية في عمان واليمن، وهناك أسر المشايخ والسلاطين والأئمة التي تظهر وتختفي في تعاقب عبثي. ثم تظهر القوى الاستعمارية الامبريالية في المنطقة منذ القرن ١٦ م فتثبت سلطتها وهيمنتها، وتبقى على هذا الحال الى حين اكتشاف النفط، فتظهر الدول الحديثة بقيادة أسر المشايخ والسلاطين والأئمة الذين صادفناهم في السابق. ولا يؤثر على هذه الصورة كون بعض أسر الحكام قد اختفى طالما أن التنظيمات القبلية نفسها باقية حاسمة راسخة(١٤).

أما المحصلة النهائية للنوع الثاني من الكتابات فتتمثل في انبهار الكتّاب الصحافيين والخبراء الاقتصاديين بالثروة النفطية والامكانات والطاقات الهائلة التي يمكن أن يطلقها الدخل المتأتي من النفط. وقد شاب هذه الكتابات الكثير من المبالغة في التوقعات الايجابية: كالرأسمالية الصحراوية التي ستتولد من الثروة النفطية الى دولة الرفاه الصحراوية التي يخلد

---

(١٢) حول التفريق بين المفهوم التقليدي للقبلية والقبلية السياسية كمبدأ تنظيمي وعقلية عامة، انظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٤ - ٤١، وبخاصة ص ٢٦ - ٢٨.

(١٣) R.B. Serjeant, «The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen,» *Al-Abhath* (American University of Beirut), vol. 30 (1982), p. 12.

(١٤) معظم الكتابات الاستعمارية تولد هذا الانطباع، انظر بشكل خاص هذين المؤلفين: ج.ب. كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١)، و

Samuel Barrett Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (London: Frank Cass, 1900), 2nd ed. (1966).

فيها السكان الى الراحة، وجني ثمرات الثروة والترف[١٥]، إذا ما استجابوا الى مشورة هؤلاء الخبراء في الأسلوب الأمثل لاستثمار أموالهم.

وهذا النوع من الكتابات يهمل حقيقة أن النفط من حيث هو صناعة لم يكن له تأثير في الاقتصاد، لا من حيث العمالة ولا من حيث الاستهلاك. أما الثروة النفطية المتولدة منه، فقد كان تأثيرها غير متكافىء على فئات السكان كما سيتضح في ما بعد. وقد تحكمت اعتبارات سياسية ومعيارية في تقرير الحصص النسبية التي آلت الى الطبقات الاجتماعية كدخل، وفي تقرير أساليب الاستفادة منها كأنماط استهلاك. وهذه الاعتبارات السياسية ذات أصول تاريخية عميقة تلعب دوراً حاسماً في الوضع القائم.

ولكن كتابات المؤرخين الموثقين المعاصرة على الرغم من اعتمادها على الوثائق (الاستعمارية الغربية والعثمانية والمحلية) وعلى الأرشيف الغني بالمعلومات، لا تساعدنا كثيراً في فهم منظمات وموجهات التغيّرات والتحولات الهائلة التي تعرضت لها المنطقة. ونحن هنا لا نجادل في ضرورة أن يكون البحث موثقاً ومدعماً بالحقائق، ولكن الوثائق التاريخية في ذاتها ليست بديلاً عن التحليل التاريخي الذي يعتمد على نظرية ومفاهيم محددة منهجية واضحة، تساعد حتى على كشف الزيف أو التحريف الذي يمكن أن يتطرق الى الوثائق الرسمية. وكثيراً ما يحتمي المؤرخون الموثقون بالوثائق خوفاً من ابداء رأي صريح، فيصبح هذا النوع من التاريخ كأنه مجرد تعليق على الوثائق، ونسج لاستنتاجات مباشرة منها[١٦].

من الواضح، إذاً، أن هذه الكتابات لا تجدي في محاولة تقديم فهم تحليلي لعلاقة الدولة بالمجتمع في الخليج والجزيرة العربية، وبالتالي فإن مهمتنا الأولى يجب أن تكون تقديم منظور مختلف للبنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، منظور نسميه: أطروحة الحالة الطبيعية في الخليج والجزيرة العربية. ونعيد بواسطته تفسير الظواهر والأحداث نفسها التي درستها أو تطرقت إليها المصادر والكتابات التي مر ذكرها من دون أن تتنبه الى الخصائص البنائية لهذه الظواهر والأحداث، وعلاقاتها الخفية غير الظاهرة للعيان.

---

(١٥) انظر على سبيل المثال اطروحات فيني وماير وشهاب:

David H. Finnie, *Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in its Local Environment* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press; 1958); Arno J. Mayer, *Middle East Capitalism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959), and F. Shehab, «Kuwait: A Super Affluent Society,» *Foreign Affairs,* vol. 42, no. 3 (1964), pp. 461-474.

انظر أيضاً: Ali Humaidan, *Les Princes de l'or noir: Evolution politique du Golfe persique,* Futuribles, 8 (Paris: S.E.D.E.I.S., 1968).

ولمعالجة عامة لقضية النفط في بيئة الشرق الأوسط، انظر:

George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Kings Port: Vanderbilt University Press, 1970).

(١٦) أوضح مثال على هذا الاسلوب في الكتابة التاريخية هو تعامل فتوح عبد المحسن الخترش مع نصوص سلدانها، انظر: سلدانها، **التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك: دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين.**

الفصل الثاني

أطروحة الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية

- ١ -

على الرغم من أن مصطلح الحالة الطبيعية يمكن أن يتولد عنه سوء فهم عميق لارتباطه أولاً بالاشكالية التطورية، ولارتباطه ثانياً بالاشكالية الايديولوجية، الا أنه مفيد جداً لتحديد نقطة الانطلاق لهذا البحث. فنحن لا نقصد بالحالة الطبيعية مرحلة تطورية معينة تقرب من الطبيعة وتؤدي الى حتمية بيئية، كأن بيئة الجزيرة العربية لا تسمح الا بنوع معين من النشاطات التي توصف بأنها طبيعية (لتوافقها مع البيئة الصحراوية مثلاً). كما أننا لا نقصد بالحالة الطبيعية موقفاً ايديولوجياً مبنياً على المقارنة بين حالة طبيعية بسيطة بدائية، وحالة أخرى أكثر تعقيداً اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً (كما عند جان جاك روسو مثلاً)[1].

اننا نقصد بالحالة الطبيعية المحصلة الدينامية للبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية، ولعمل القوى السياسية والخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع الخليج والجزيرة في فترة محددة من الزمن، هي مطلع القرن السادس عشر مثلاً. انها الطريقة التي تصاغ بها النشاطات والعلاقات الاجتماعية في تقسيم عمل على المستوى المجتمعي يتناسب مع درجة تطور ونضج أو تخلف قوى الانتاج في هذه الفترة[2].

---

(١) بالإضافة إلى سوء الفهم الذي يمكن أن يولده مفهوم الحالة الطبيعية في صيغة الحتمية البيئية في الدراسات الانثروبولوجية، وفي الصيغة التطورية لدى أنصار العقد الاجتماعي، هناك أيضاً الصيغة التي تعتبر تقسيم العمل الدولي (النظام السرمدي للأمم) عى أنه معطى (Given) في نظام الأشياء الطبيعي كما عبّر عنه ريكاردو عام ١٨١٧ في:

David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation* (New York: Everyman, 1955), p. 81 passim.

(٢) تمثل قوى الانتاج في بيئة الجزيرة العربية مجمل علاقات الانتاج الاجتماعي وتقنيات وأدوات الانتاج التي تحدد الطاقة الانتاجية الاجمالية للمجتمع. ومستوى تطور قوى الانتاج هو الذي يحدد امكان ظهور نمط انتاج معين وليس =

اننا نتكلم عن الحالة الطبيعية بالطريقة نفسها التي يتكلم بها فرناند بروديل عن «العالم ـ الاقتصادي» (World-economy)، بالمعنى الذي يجعل من اقتصاد منطقة جغرافية معينة يدور حول مركز متقدم والذي يمثل القطاع الدينامي المحرك للاقتصاد والمجتمع ككل، وتحيط به أطراف أقل تقدماً، أي قطاعات ونشاطات اقتصادية انتقالية وهامشية، ويظل في تفاعل مستمر مع المؤسسات والنظم الاجتماعية والحضارية والسياسية السائدة فيه. والقضية الحاسمة في هذه الصياغة النظرية هي أن التباينات في درجة النضج أو التخلف داخل العالم ـ الاقتصادي الواحد وبين العوالم الاقتصادية تظهر باستمرار، ولذلك فهي ليست حالة استثنائية في التاريخ، ولا هي خاصة بالقرن العشرين[٣].

فإذا اعتبرنا الجزيرة العربية (بعد سقوط بغداد) من هذا المنطلق عالمين اقتصاديين: فإن مركز الأول (الخليج وشرق الجزيرة) تناوبت عليه البصرة وسيراف وهرمز ومسقط، بينما تناوبت عدن و جدة وعيذاب على مركز العالم الثاني (جنوب الجزيرة والبحر الأحمر). وهذا يعني أنه ـ الى جانب المركز التجاري المتقدم ـ كانت هناك دائماً أطراف تمثل مناطق أو قطاعات اقتصادية أقل تقدماً. فإلى جانب قطاع التجارة الذي يمثل محور النشاط في المركز المتقدم[٤]، كانت هناك قطاعات زراعية مبنية على الانتاج المنزلي والاقتصاد الرعوي في البادية، واقتصاد حد الكفاف في المناطق الداخلية والقرى الساحلية (كصيد الاسماك) في الوقت نفسه.

ولكن عالماً ـ اقتصادياً من هذا النوع يختلف عن العالم ـ الاقتصادي الذي يتحدث عنه بروديل في عدد من الوجوه، أهمها هو أن مركزه لا تشغله المدينة الرأسمالية المستقلة التي يحكمها التجار، كما كانت البندقية وأمستردام ولندن. فالعالم ـ الاقتصادي في بيئة الجزيرة العربية كان مركزه تحت رحمة الارستقراطية القبلية بصفة مستديمة، وفي ظل الشبح الرهيب

= العكس. ومعنى هذا هو ان نمط الانتاج التجاري هو نتيجة لتطور العلاقات والمؤسسات التجارية في بيئة الجزيرة العربية. حول تعريفات مبسطة لهذه المفاهيم انظر:

Oskar Lange, *Political Economy,* translated from the Polish by A.H. Walker (New York: Macmillan, 1963), vol. 1: *General Problems,* pp. 10-11 and 21-26.

(٣) حول مفهوم «بروديل» للعالم الاقتصادي انظر:

Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism,* translated from French by Sian Reynolds (London: Collins, 1984), vol. 3: *Perspective of the World,* pp. 21-70.

انه لأمر بالغ الأهمية ملاحظة ان مفهوم بروديل يتيح لنا فهم قضية التخلف والتنمية في اطار تاريخي ـ دينامي أكثر دقة من المفاهيم التي تعتبر التخلف والتنمية على انها ظواهر خاصة بالقرن العشرين، أي في ظل الرأسمالية ـ العالمية فقط.

(٤) هذا القطاع الذي أعطاه مكسيم رودنسون صفة شبه الرأسمالي، ولكنه أهمل القطاعات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأخرى، ولم يحاول ان يربط بينه وبينها. انظر:

Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism,* translated from French by Brian Pearce (London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974), pp. 28-68.

للهيمنة الأبوية التي تفرضها الامبراطوريات المحيطة بها: المماليك ثم العثمانيون في الثاني، والفرس ثم العثمانيون في الأول، الى أن تبدأ حدود هذا العالم ـ الاقتصادي بالتحول تدريجاً بانتقال مركز الثقل الاقتصادي فيه نحو الداخل القبلي تحت الضغط الامبريالي الغربي منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وهكذا فالمحصلة الدينامية للقوى المولدة للحالة الطبيعية لهذا العالم ـ الاقتصادي في مجتمع الخليج والجزيرة العربية تكشف لنا عن حقيقة مغايرة ومخالفة لكل الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الكتابات المتداولة عنه، وهي أن التجارة أهم أساليب توليد الفائض الاجتماعي، وأن التجارة تمثل شبكة هائلة عريقة من العلاقات والنشاطات، شبكة متباينة النمو والنضج تسير في اتجاهين: إلى الخارج فتؤدي الى نمو المدن التجارية الساحلية، والى الداخل فتولد التحالفات القبلية الرئيسية حول مدن وقرى الداخل الاستراتيجية. ان هذه الشبكة ليست وليدة نشاطات اقتصادية «بحتة» فقط، وانما هي نتيجة ضغوط سكانية ونشاطات سياسية واسعة النطاق ومستمرة على المدى الطويل، بحيث اننا نجد حتى النشاطات الاقتصادية (التجارية) الخالصة منغرسة أو مطمورة (Embedded) في المؤسسات والبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المحيطة بها، وليست مستقلة عنها ولا تفهم بدونها [٥].

إن هذه الحقيقة التاريخية الحاسمة (أي أسبقية التجارة أو نمط الانتاج المركنتالي) تقلل كثيراً من أهمية الادعاءات المبالغ فيها، والقائمة على افتراض أن اقتصاد الرعي والغزو لمجتمع الجزيرة العربية القبلي يمكن أن يكون مكتفياً بذاته وقابلاً للحياة كل هذه القرون. ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة التاريخية من الدور الكبير الذي لعبته المدن التجارية الساحلية، وكون المدن والقرى الاستراتيجية القبلية قد نشأت حول طرق المواصلات التجارية البرية. فمن هذه المدن ما كان متجهاً كلياً الى الخارج كسيراف تاريخياً، ثم هرمز فالكويت، إذ إنها كانت مراكز لتجارة المرور (الترانزيت) أو انترابوت (Entrapot) لا تملك مقومات المدن الاعتيادية كمصادر الغذاء والماء [٦]. ومنها ما كانت مدناً للاستيراد والتصدير

(٥) يعطي هذا المصطلح (Embedded) في مدرسة «بولانائي» فهماً خاصاً لطبيعة النشاطات الاقتصادية على انها عمليات مأسسة لا تخضع بالضرورة لفهمنا لها في الرأسمالية، وإنما لاعتبارات اجتماعية ونفسية تقع في مكان آخر من البناء الاجتماعي. انظر:

Karl Polanyi, C.M. Arnesberg and W.H. Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory* (New York: Free Press, 1957), pp. 71 and 294-306.

(٦) معنى مصطلح «الانترابوت» هو المدينة المخصصة للتجارة وخاصة اعادة التصدير وتجارة الترانزيت. وتمثل سيراف وهرمز والكويت أمثلة متوسطة تاريخياً للمدن التجارية القديمة أو (Ports of Trade) التي يتكلم عنها بولانائي وتلامذته، وللمدن التجارية الحديثة ممثلة بهونغ كونغ مثلاً، مع اختلاف البيئات التجارية الدولية والنظم الاقتصادية. انظر:

Robert B. Revere, ««No Man's Coast»: Ports of Trade in the Eastern Mediterranean,» in: Ibid., pp. = 38-63.

كالبصرة والبحرين والقطيف ومسقط وقريات وصحار في الخليج، وقشن والشحر وعدن ومخا وجدة وقصير والطور والسويس وسواكن والمصوع في بحر العرب والبحر الأحمر.

ان هـذه الشبكة الهـائلة من النشاطـات والعلاقـات الاجتماعيـة ـ الاقتصاديـة لا يمكن فهمها وتفسيرها في حدود مجتمع الخليج والجزيرة وحده (أو في حـدود العالمـين الاقتصاديـين اللذين مرّ ذكرهما)، وإنما هي حلقة في داخل شبكة أوسع تربط عوالم ـ اقتصـادية عـدة مبنية على تقسيم عمل دولي قبل ـ رأسمالي[٧]. وتشمل هذه الشبكة سواحـل الهند الغـربية وفـارس وسواحل افريقيا الشرقية، أي المحيط الهندي في انبسـاطه الغـربي، مؤدية الى ثـلاثة خـطوط ومناطق تجارية عظمى: وادي الفـرات، مدن السـاحل السـوري (الليفانت)، ووادي النيـل الأعلى، وصولاً الى الحلقـة الأخرى التي تمثـل شرق البحر المتـوسط ومدن ايـطاليا التجـارية (وبخاصة البندقية وجنوى)[٨].

وما على القارىء الا التدقيق في الخارطة رقم (١) حتى يرى ضخامـة هذه الشبكـة من النشـاطات والعـلاقات التي تمثـل التجارة شبـه ـ الرأسـمالـيـة محـورهـا، وحتى يـرى المـوقـع الاستراتيجي لمجتمع الخليج والجزيرة العربية وعالميـة الاقتصـادين. فطرق التجـارة البحريـة تصب في المدن التجارية الساحلية العربية، والغالبية العظمى من التجارة البرية تمر بـالخطوط التجارية الثلاثة الرئيسية في العالم قبل ـ الـرأسمالي. وهـذا لا بد أن يعكس ضـآلة ومحـدودية ادعاءات الكتابات التي تبنى على افتراضات سيادة الاقتصاد الرعوي للمجتمع القبلي. ما هي إذاً الأسس التي بني عليها اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية؟

- ٢ -

ان النوع الغالب من التجارة والنشاطات التجاريـة في مدن الخليـج والجزيـرة العربيـة الساحلية هو ما نطلق عليه مصطلح تجارة المضاربة والتي تشبه شبهاً سطحياً التجارة المتجولـة (Peddling Trade) كما وصفها ڤان لور كنموذج سوسيولوجي، والـذي طوره في مـا بعد نيلز شتينسغـارد كشكل مميـز من النشاط التجـاري عنـدمـا يصـطدم بـالنمـوذج الانـترابـرنـوري

= انـظر أيضـاً: G.B. Endacott, ed., *An Eastern Entrapot : A Collection of Documents Illustrating the History of Hong Kong* (London: H.M. Stationary Office, 1964).

(٧) حول هذا المنعطف التاريخي، انظر:

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), pp. 232-261, and Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System* (New York: Academic Press, 1974), vol. 1, pp. 325-344.

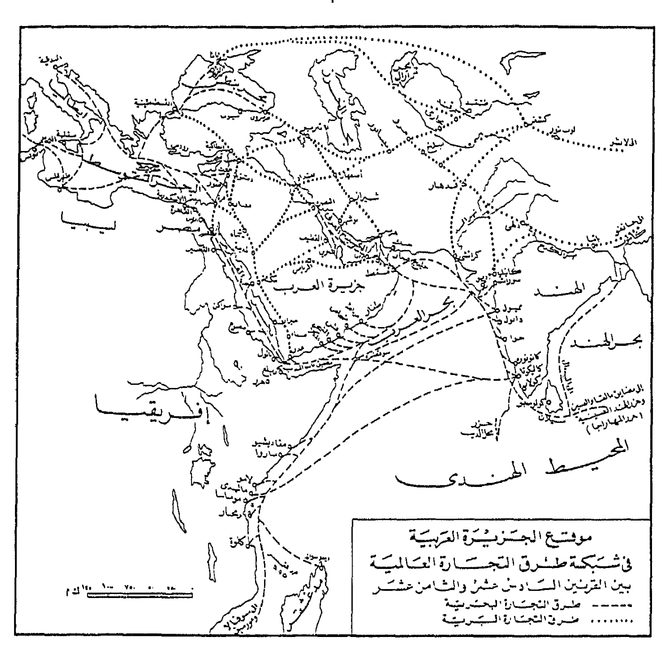
لاحظ ان مواقع مدن الداخل ترتبط كذلك بشبكة طرق التجارة الدولية مثلاً:

N. Rostovtzeff, *Caravan Cities: Patra and Jerash, Palmyra and Dura* (Oxford: Oxford University Press, 1932).

(٨) لدراسة متعمقة لعلاقة مصر والساحل السوري في التجارة الدولية في هذه الفترة، انظر:

Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,* translated from French by S. Reynolds, 2 vols. (New York: Harper and Row, 1972).

خارطة رقم (٢ ـ ١)



(التضامني Corporate) الذي مثلته شركات الهند الشرقية[9]. ان تجارة المضاربة التي سادت في موانىء الخليج والجزيرة هي الشكل المتقدم لتجارة الكومندا (Commenda) التي تطورت وشاعت في مدن ايطاليا التجارية[10]. وهذا موضوع سأعود اليه بعد قليل.

والأصل في تجارة المضاربة هو ما عرف قبل الاسلام وبعده بأسلوب المقارضة أو القراض، ويتلخص هذا الاسلوب التجاري في أن يدفع شخص ما - وغالباً ما يكون تاجراً رئيسياً (أو تاجر جملة في الفترة موضع الدراسة) - الى تاجر المضاربة أو المضارب مالاً أو بضاعة يتجر بها على أن يقتسما الربح بعد سداد رأس المال[11]. ولكن القسمة تطورت الى ثلث الربح للمضارب، وثلثي الربح لصاحب رأس المال أو البضاعة. ومرد هذه القسمة أن صاحب المال أو البضاعة يتحمل الخسارة وحده.

ويورد الجزيري واقعة تاريخية توضح مدى رسوخ هذا الاسلوب من التجارة وأهميته في مجتمع الجزيرة العربية وخلاصتها أن عبدالله وعبيدالله ابني عمر بن الخطاب «خرجا في جيش العراق وكان أبو موسى الأشعري يومئذٍ أمير البصرة فنزلا عنده فرحب بهما وأكرمهما وقال لهما اني أحب أن أعمل لكما عملاً ينفعكما لو أقدر على ذلك ثم قال لهما ان عندي مالاً من مال الله أريد أن أبعث به الى أمير المؤمنين فخذاه سلفاً واشتريا به تجارة من العراق تبيعانها بالمدينة وتدفعان رأس المال الى أمير المؤمنين وتنتفعان بربحه. فرضيا بذلك وفعلا، باعا فربحا فلما دفعا إلى امير المؤمنين سألهما: هل أسلف أبو موسى كل الجيش أو اختصكما أنتما به فقالا بل اختصنا، فقال انه قد فعل معكما ذلك لأنكما ابنا امير المؤمنين. . . وطلب منهما

---

(٩) J.C. Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: Van Hoeve, 1955), and Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1973).

(١٠) يعتبر لوبيز ان تجارة المضاربة هي أصل أو أحد أصول تجارة الكومندا التي هي احد انواع الشركات (العقود) التي أدّت الى توسع التعامل التجاري على نطاق واسع في العالم قبل الرأسمالي. حول المقارنة بين المضاربة والكومندا، انظر:

Joseph Schacht, *An Introduction to Islamic Law* (Oxford: Clarendon Press, 1964), pp. 151-160; Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970); Abraham L. Udovitch, «Commercial Techniques in Early Islamic Trade,» in: D.S. Richards, ed., *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), pp. 37-65, and Robert S. Lopez and Irving W. Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World* (New York: W.W. Norton, [n.d.]), pp. 174-184.

(١١) توضح المصادر السابقة في الهامش السابق (١٠)، وكذلك الجزيري، توازن المضاربة في التجارة مع المزارعة في الأرض والمساقات في زراعة البساتين. انظر: عبدالرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الاربعة**، ٥ ج (القاهرة: مطبعة الاستقامة، [د.ت.])، اعيد طباعته في (بيروت: دار احياء التراث العربي، [د.ت.])، ج ٢، ص ٣٣٨ - ٣٤٥ (مباحث القرض)، ج ٣، ص ٣٤ - ٦٢ (مباحث المضاربة). ويذكر الامام الشيباني ان المدرسة الحنفية استناداً الى عمر بن الخطاب قدّمت درجة الكسب ومنها المضاربة على درجة الجهاد في قوله: «لأن أموت بين شعبتي رحلي اضرب في الارض ابتغي من فضل الله احب اليّ من أن أقتل مجاهداً في سبيل الله، لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضله على المجاهدين، بقوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الارض﴾». انظر: محمد بن الحسن الشيباني، **الكسب**، تحقيق سهيل زكّار (دمشق: نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني، ١٩٨٠)، ص ٣٣.

أن يـدفعا رأس المـال وربحه الى بيت المـال فسكت عبدالله أمـا عبيدالله فقـال له هـذا لا ينبغي لك يـا أمير المؤمنين لأن المال كان في ضماننا ولو هلك لألزمتنا به. . . فلم يلتفت عمر الى قـوله وأعـاد ما قـاله. . . فقـال رجل من الحاضرين لو جعلته قراضاً يا أمير المؤمنين، أي لبيت المال نصف الربح ولهما نصفه، فقـال: أجعله قراضا وفعل ذلك»[١٢].

وقد تطورت تجارة المضاربة بالمعنى الذي نستعمل فيه هذا الاصطلاح كثيراً في العصور العباسية المتأخرة، واستعملت فيها صفات وأسماء كثيرة لا نعرف على وجه الدقة جميع معانيها الاصطلاحية. فمن الممكن أن يكون التاجر الذي أطلقنا عليه صفة التاجر الرئيسي أو تـاجر الجملة «المجهّز» عند ابن الدمشقي وغيره من الكتاب الذين نظّروا في التجارة، ومن الممكن أن يكون المضارب هو «الركّاض» أو «الطوّاف» عندهم[١٣]. وهناك عـدد كبير من الصفـات، وربما التخصصات في النشاطات التجارية في ذلك الحين ندرج بعضها في ما يلي[١٤] على سبيل التوضيح لا الحصر:

وعلى أي حال فإننا نفضـل استعمال تجـارة المضاربـة، لأنها قد تـطورت في هذه الفـترة وأحكمت شروطهـا وقواعـدها المنـظمة الى درجـة كبيرة، بحيث أصبحت عـماد النشـاطـات التجارية ومحورها. كما أن مصطلح المضاربة كما يقول الجزيري مشتق من الضرب «بمعنى السفر لأن الاتجار يستلزم السفر غالباً»[١٥]. ولكن من الخطأ الظن بأن المضارب هو المقابل للبائع المتجول (Peddlar) الذي تصوره ڤان لور في نموذجه السوسيولوجي للتجارة المتجـولة، أو الـظن بأنـه النموذج الذي يمكن أن تصادفه في الأسـواق الموسميـة الاوروبية (Fairs). كـما تختلف تجارة المضاربة عن أسلوب الكومندا الايطالي في عدد من الوجوه:

- ان المضارب هو وكيل بعقد وليس مقترضاً بالمعنى البسيط للاقتراض.
- ان المضارب مشارك في الربح وليس ملزماً بالمشـاركة في رأس المـال، أو دفع ضعفـه كما في بعض حالات الكومندا.

---

(١٢) الجزيري، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٩.

(١٣) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، **الاشارة الى محاسن التجارة** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٠)، والاقتباس من: Lopez and Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World,* pp. 24-28.

(١٤) استخلصت هـذه الصفات والمصـطلحـات بشكـل رئيسي من المصـادر التـاليـة: أبـو عـلي المحسن بن عـلي التنوخي، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة أو جامع التواريخ** (بغـداد: المكتبة الاهليـة، ١٩٦٦)؛ أبو عثـمان عمرو بن بحر الجاحظ، **رسائل الجاحظ**، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الخـانجي، ١٩٦٤ - ١٩٦٥)؛ ياقـوت الحموي، **معجـما البلدان والأدباء**، وقائمة المهن المستمدة من ياقوت والتي نشرها كوهين في:

Hayim J. Cohen, «The Economic Background and Secular Occupations of Muslim Jurisprudents and Traditionalists in the Classical Period of Islam: Until the Middle of 11th Century,» *Journal of Economic and Social History of the Orient,* vol. 13, no. 2 (January 1970), pp. 16-61.

(١٥) الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، ج ٣، ص ٣٤.

جدول رقم (٢ ـ ١)
أسماء وصفات بعض المهن المتصلة بالتجارة في المصادر القديمة
(العصر العباسي الثاني)

أصحاب العينة (أ)	الدقّاق	الصّفاق (و)	المراكبي
الباضع	الدّلال	الصعفوق (ز)	الملسي (ط)
البدال	الربّاع	الصيرفي	المقرضة (!)
البواري (!)	الركاض	الضوطار (ز)	الناقد (ي)
البنادرة (بالجمع)	الرهداري (د)	الطّواف	الوكيل
البيّاع	السقطي	الفلّاس	يدائن المال (!)
الجلّاب (ب)	السمار	الكاسور (ح)	
الجهبذ (ج)	السّياء (هـ)	المبرطس	
الحبّاب	صاحب الخان	المتضمن	
الخزّان	الصحّاف	المجهّز	

(أ) الذي يبيع بأجل ويشتري بسعر أقل للحصول على النقد ـ العين.
(ب) تاجر الرقيق.
(ج) المصرفي.
(د) البائع المتجول (ربما صنف معين أو ربما المقصود اليهود الرهدانية المذكورة في ابن خرداذبة مالك الممالك، ص ١٥٣).
(هـ) بائع الاكفان.
(و) جمع صفقة.
(ز) الذي يشهد السوق ولا رأسمال له فيحتال في الكسب (ربما صفات).
(ح) البدّال في القرية.
(ط) بائع المسروقات.
(ي) الخبير في النقود.

ـ ان المضارب حر في البيع واعادة البيع حسب شروط العقد بينه وبين صاحب رأس المال.

ـ ان من حق المضارب التصرف بحصته من الربح قبل تسديد رأس المال، ومن ثم فهو حرّ في الاتجار لحسابه الخاص.

ـ ان المضارب تاجر متنقل، يتعامل بأنواع من السلع تدر أرباحاً كبيرة تبرر سفره

لمسافات طويلة، فالمضاربة من ملامح تجارة المسافات البعيدة (Long distance trade)[١٦].

لقد استمرت تجارة المضاربة طوال الفترة التي نحن بصددها، من القرن السادس عشر حتى بعد مجيء الشركات الانترابرنورية الى المنطقة ممثلة بشركات الهند الشرقية، ثم بالمصالح الامبريالية الغربية المنظمة. ولكن هذه الشركات قضت في النهاية على استقلال تاجر المضاربة - كما سنبيّن بالتفصيل في ما بعد - بعد أن نجحت في تحقيق احتكارها لتداول السلع الاستراتيجية، وفرضت تقسيم عمل دولي مما أدى الى تغيير العلاقات التجارية السائدة في المنطقة ككل[١٧].

- ٣ -

ومن خصائص تجارة المضاربة السائدة في الخليج والجزيرة العربية ارتفاع كلفة الاتاوات التي يدفعها التجار لحماية تجارتهم في البر والبحر، بشكل يفوق في بعض الاحيان كلفة النقل ورسومه. وتدخل كلفة اتاوات الحماية مباشرة في تكوين الأسعار النهائية (وبخاصة كعنصر غير مستقر غير معلوم على وجه الدقة) كما تدلنا استنتاجات فردريك لين عن حال تجارة البندقية[١٨].

ويمكننا من منطلق بولانائي وتلامذته أن ننظر الى أتاوات الحماية على أنها شكل من أشكال اعادة التوزيع أو: (Redistributive enterprises)[١٩]. وبذلك نكون قد استطعنا ادخال المؤسسات السياسية (مؤسسة الحكم، المشيخة القبلية، السلطنة... الخ) ضمن

---

(١٦) يعود الفضل في ابراز أوجه الاختلاف بين المضاربة في تجارة المسافات البعيدة وبين أساليب التعامل التجارية الأخرى الى فرناند بروديل. انظر:

Braudel, *Civilization and Capitalism,* vol. 2: *The Wheels of Commerce,* pp. 120-124.

انظر أيضاً: J.H. Pryor, «The Origin of the Commenda Contract,» *Speculum,* vol. 52 (1977), pp.5-37.

(١٧) بإمكاننا ان نستنتج من الادلة المتيسرة في موانىء الخليج والجزيرة العربية، أن تجارة المضاربة التقليدية استمرت مع ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن على المستوى المحلي، على الرغم من انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية منذ زمن طويل. وفي حالة الكويت بإمكاننا أن نذكر خليفة المزعل وعبدالعزيز الفليج وعثمان الراشد وابراهيم الرميح من التجار الكبار الذين استمروا في التعامل بهذا الأسلوب حتى وقت متأخر.

(١٨) Frederic C. Lane, «Economic Consequences of Organized Violence,» *Journal of Economic History,* vol. 17 (1958), pp. 401-417.

وقد اعيد طباعته في:

Frederic C. Lane, ed., *Venice in History: The Collected Papers of Frederic C. Lane* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1966).

(١٩) تلعب ثلاثة أنواع من النشاطات أدواراً حاسمة في التطور الاقتصادي قبل الرأسمالي عند مدرسة بولانائي وهي المعاملة بالمثل (Reciprocity) واعادة التوزيع والتبادل النقدي. انظر:

Karl Polanyi, «The Economy as Instituted Process,» in: Polanyi, Arnesberg and Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory,* pp. 243-270.

اطار النشاطات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وكالات (Enterprises) «تستعمل العنف المنظم لانتاج وبيع نوع معين من الخدمات، أي خدمات الحماية»، على حد تعبير شتينسغارد[٢٠].

وتتخذ أتاوات الحماية أشكالاً مختلفة، فقد تختلط في بعض الأحيان بـ «الرسوم» الجمركية (وشكلها التاريخي المكس أو المكوس) والضرائب، كما في حالة المماليك في موانىء البحر الأحمر، ولهذا السبب تظهر الرسوم الجمركية بصورة غير منتظمة فتختلف باختلاف جنسيات التجار وباختلاف السلع (وبخاصة من حيث الندرة أو الأهمية الاستراتيجية) وباختلاف حاجة الأمراء والسلاطين المتغيرة والمتحولة الى الأموال[٢١]. وقد تتخذ أتاوات الحماية شكل الرشوة المنظمة التي يدفعها التجار للموظفين المشرفين على الموانىء وعلى الجمارك بحيث كانت مصدر اثراء دائم لهؤلاء المسؤولين[٢٢].

وقد تتخذ اتاوة الحماية شكل الهدايا الواجبة التقديم الى الأمير أو الوالي أو الحاكم بأمره الذي تقع منطقته في طريق التجار في البر والبحر. وتطنب كتب التجار المضاربين ورسائلهم وكتب الرحالة في ذكر هذه الهدايا وطرق تحصيلها[٢٣]. ومن الأشكال التي يمكن أن تتخذها اتاوات الحماية تحصيل الزكاة (سواء التي دار عليها الحول أم لم يدر) فوق حدودها المقررة وصرفها في غير الأوجه المتعارف عليها شرعاً، وهي في هذه الحالة ليست زكاة وإنما شكل من أشكال «الخوة»، والخوة في تقديرنا شكل من أشكال اتاوات الحماية.

وهناك أمثلة تاريخية لحساب تكاليف النقل بشكل منفصل عن اتاوات الحماية وجميعها تشير الى أن الأخيرة تزيد عن الأولى ولكنهما معاً لا تمثلان الا نسبة محدودة من سعر البيع النهائي. ويعطينا العقد المحرر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٨٩ بين ممثلي تسع قبائل نجدية والكولونيل كابر الانكليزي بضمانة تاجر (أو شخص محلي) اسمه الشيخ سليمان صورة دقيقة عن كيفية حساب أجور النقل واتاوات الحماية. فمقابل ألف وسبعمائة وواحد وأربعين دولاراً وربع الدولار (وهو الأجر الشامل) يتعهد ممثلو القبائل المذكورة بنقل الكولونيل كابر ورفاقه

(٢٠) Stennsgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade,* pp. 60-67.

(٢١) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ٣٥٢ ـ ٣٦٥.

(٢٢) حول موضوع الرشوة باعتبارها مؤسسة اجتماعية شرعية في امبراطورية البرتغال، انظر:
Charles B. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1825* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973), p. 299 passim.

(٢٣) بما في ذلك المكوس التي تحفل بذكرها كتابات القلقشندي في: **صبح الأعشى**، وابن مماتي في **قوانين الدولة**، والمقريزي في: **الخطط والسلوك**. كما لجأ بعض الحكام في هذه الفترة الى التلاعب بقيمة العملة الذهبية مما أدى الى أزمات مالية وكساد اقتصادي ذكر المقريزي في: **كشف الغمة**، على أنها كانت احد أسباب المجاعات التي عصفت بمصر في القرن الخامس عشر.

من حلب إلى القرين (الكويت) في ٣٦ يوماً، ويتكفلون بدفع التكاليف التالية[٢٤]:

مكونات تكاليف النقل	مكونات اتاوات الحماية
ـ أجر ١٩ بعيراً للركوب والحمل ـ أجر الجياد للكولونيل ورفاقه ـ قيمة المؤن والماء وخلافه ـ أجر رجال للخدمة والعناية بالجياد	ـ أجر الحراس (لم يذكر العدد) ـ قيمة ١٣ رطلا من البارود و٢٦ رطلا من الرصاص لاستعمال الحراس ـ رسوم وضرائب للشيوخ تيمور وتونبي (!)، وشيوخ بين خالد وشيوخ شمر، «وأي قبيلة أخرى» ـ استئجار «رفيق من كل قبيلة» ليصحب القافلة حتى تجتاز منطقة تلك القبيلة

لقد قامت البندقية بشكل خاص بتطوير وتنظيم الحماية للسفن التجارية (إضافة إلى وضع حرس متخصص على ظهر السفن كما كانت تفعل السفن الاسلامية) بتسليح السفن وتسييرها في أساطيل، مقابل تحصيل رسوم محددة للحماية يدفعها التجار للمدينة، بحيث يمكن في النهاية التقليل من التذبذبات الحادة في كلفة الحماية التي تؤدي مباشرة الى تذبذبات في الأسعار عندما تصل السلع الى السوق المحلية[٢٥]. وقد قام البرتغاليون بعد ذلك بشيء من هذا القبيل في المحيط الهندي كما سنرى. ولكن النجاح الكبير الذي صاحب ظهور شركات الهند الشرقية في تقليلها من تكاليف الحماية، وتمكنها تالياً من فرض هيمنتها الاقتصادية الفعّالة على المنطقة، لا بد أن يعود ـ إضافة إلى استعمال أساطيل بلدانها الحربية ـ الى مقدرتها على استدخال هذه التكاليف بفضل تنظيمها التضامني المتقدم (كما سنحاول التوضيح فيما بعد)[٢٦].

أما اتاوات الحماية التي تفرضها القبائل على قوافل التجارة وقوافل الحج فتمثل كذلك مصدراً من مصادر الدخل الرئيسة عندهم. وقد كانت خدمات الحماية منظمة بشكل واسع بحيث كان هناك «أدلاء»، وهم في الحقيقة ممثلون للقبائل التي ستمر القوافل في مناطقها، في

(٢٤) احمد مصطفى أبو حاكمة، **تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠: نشأة وتطور الكويت والبحرين**، ترجمة محمد أمين عبد الله (بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥])، ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٢٥) Frederic C. Lane, *Venice: A Maritime Republic* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 124-131.

(٢٦) سنعود لهذا الموضوع بشيء من التفصيل، ولمعالجة مختصرة للدور الاستثنائي لشركات الهند الشرقية، انظر: Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, pp. 114-126.

جميع المدن التجارية الرئيسية النهرية والبرية في الجـزيرة والمشرق[٢٧]. وكـان من مهمات هؤلاء «الأدلاء» الاتفاق على «رسوم» الحماية قبل أن تبدأ القافلة بالمسير.

قد يكون من الصعب في بعض الأحيان التفريق بين ترتيبات الحماية هذه ورسومها من ناحية، والسلب والنهب الذي يقوم بـه قطاع الـطرق في البر والقـراصنة في البحـر من ناحيـة ثانية، ولكن الحالة الأولى تمثل فعاليات واسعة منظمة تؤدي الى اعـادة توزيـع الدخـل المتأتي من التجارة. ويذكر ابن بشر صراحة أن محمد بن عبدالوهاب عندما عقد تحالفه التاريخي مع محمد بن سعود، كتب إلى الأخير مرغباً اياه في الدعوة (الوهابية) قائلاً: «لعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك الله من الغنائم (بالجهاد) ما هو خير منهـا (الزكـاة الشرعية)»[٢٨]. فـالغنائم من هـذا النـوع، وهي في الحقيقة اتـاوات، لعبت إذاً دوراً كبيراً في تمـويل النخب الحـاكمة سـواء في المدن الساحلية أم في المدن التجارية الداخلية كمدن وقرى نجد.

اننا إذا دققنا النـظر الى الدور الاقتصـادي للتنظيـمات القبلية ـ السيـاسية نستـطيع أن نستـدل على ظـاهرة يمكن أن نـطلق عليها «دورة النخبـات القبلية». ومـع أننا لا نملك أدلـة قطعية في الـوقت الحاضر، إلا أن هنـاك ما يـدعو الى الاعتقـاد أن ظهور واختفـاء المشيخات القبلية والسلاطين مرتبط مباشرة بالرسوم (أو الدخل عموماً) التي يحصلون عليها من التجارة أولاً، ومن توفير خدمات الحماية ثانياً، وازدهار الغزو وفرض الخوة ثالثاً. ان ظهور البوسعيـد وقضـاءهم على اليعاربـة في عـمان، أو ظهـور القـواسم والعتـوب عـلى مسرح الأحـداث في الخليـج، أو ظهور آل سعـود وازاحتهم الخوالـد في الاحساء وآل رشيـد في شـمال نجـد، أو ظهـور سلاطـين لحج (في عـدن)، أو الازدهار والانحـطاط الدوري لتكتـلات شمـر وعنـزة (المنتفق، الضفـير، الرولـة) في باديـة الشـام والعـراق كلهـا يمكن أن تكـون أدواراً لـظاهـرة واحدة: دورة النخبات القبلية[٢٩].

---

(٢٧) تحفل كتب الرحـالة ـ التجار الأوروبيين ـ بالاشارات الى هؤلاء، انـظر على سبيـل المثال:

Jean-Baptiste Tavernier, *Les Six voyages*, 2 vols. (Paris: [s.n.], 1682); Edward Grey, ed., *The Travels of Pietro della Valle in India* (London: Hakluyt Society, 1892), and L.D. Hammond, ed., *Travellers in Disguise* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963).

انظر أيضاً: ابو حاكمـة، **تاريخ شرقي الجزيـرة العربيـة، ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠: نشأة وتـطور الكويت والبحـرين**، ص ٢٠٩ ـ ٢٢٥.

(٢٨) ابن بشر، **تاريخ نجد**، ص ٢٢، نقلاً عن: وضاح شرارة، **الأهل والغنيمة: مقومات السياسـة في المملكة العربية السعودية** (بـيروت: دار الطليعـة، ١٩٨١)، ص ٧٥. ويذكـر شاكـر مصطفى ان صـلاح الدين الايـوبي «حين احتـاج الأموال.. تقـاضى التّجـار الكـارمية زكـاة أربع سنـوات مرة واحـدة». انظر: شـاكر مصـطفى، «دور البحرين المتوسط والهندي في التاريخ الاسلامي،» ورقة قدّمت الى: ندوة الحضارة الاسلامية من مهدها العربي الى آفاقها العالمية، الكويت، ١٧ ـ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٩.

(٢٩) دور النخبات القبلية على المدى الطويل يمكن أن تكـون انعكاساً للحركـات السكانيـة الكبرى في المجتمـع العربي في المشرق. حول هذا الموضوع، انظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢٥ ـ ٢٨.

وكما ذكرنا سابقاً فإن مؤسسة الحكم (الأسر الحاكمة) في الموانىء والمدن كانت تقف دائماً في مواجهة تنظيمات التجار والحرفيين والباعة والغواصين والبحارة... الخ، مستمدة القوة من المليشيات القبلية (والمقاتلة كالفداوية وغيرها) ومن انتمائها القبلي. وكانت هذه المؤسسة (الأسر الحاكمة) تستغل هذا الانتماء لهدفين متناقضين في كثير من الأحيان: توفير الحماية للتجارة مما يؤدي إلى ازدهارها وربطها بالداخل القبلي في صيغة توحيدية من ناحية. واستغلال هذا الانتماء أداة لاخضاع السكان الحضر (من التجار وغيرهم) لسلطانهم المطلق من ناحية ثانية. وهذا أمر سنعود إليه في ما بعد[٣٠].

ومن الطبيعي أن لا تكون التجارة، (أو الداخل المتولد منها) العامل الوحيد في دورة النخبات (أو في ظهور واختفاء السلالات الحاكمة القبلية)، كما أن توفير الحماية أو الغزو لم يكن الصلة الوحيدة التي تربط القبائل الرعوية بالمدن التجارية، فهناك «المسابلة»، أي تسوق البدو من المدن واسهامهم بذلك في النشاطات التجارية[٣١]. فمقابل السلع البدوية التقليدية كالخيول والمواشي والجلود والأصواف يشتري البدو السلع المعاشية الضرورية (كالحبوب) والأواني والمنسوجات. وتتبع القبائل البدوية (في حال عدم وجود ممثل لها كسكنى أحد مشايخها في المدينة) أسلوباً من الائتمان يتمثل بايداع المبالغ التي تحصل عليها من بيع سلعها وديعة لدى أحد التجار الرئيسيين، لتقوم بالسحب منها على فترات لشراء ما تحتاجه من هذا التاجر الذي يتولى فتح حساب جار لها[٣٢].

وتسهم القبائل الرعوية كذلك في النشاطات الاقتصادية الحضرية بدفعها الضرائب

---

(٣٠) هذه الطبيعة المتناقضة لدور مؤسسة الحكم في الجزيرة العربية لم يطرق من قبل، وهو أكثر وضوحاً في عمان واليمن من أي مكان آخر. انظر:

J.B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp. 135-136.

(٣١) مصطلح «المسابلة» استعرناه من: يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت** (القاهرة: دار سعد، ١٩٤٦)، ص ٩١.

(٣٢) أساليب الائتمان البدوي موجودة ليس في مدن الجزيرة التجارية فقط، وإنما في جميع المدن التجارية على أطراف الصحراء خاصة البصرة، الناصرية، حلب، دمشق... الخ. لمعالجة نادرة للبدو والحضر من حيث كونهم مساهمين في اقتصاد واحد (ومجتمع واحد)، انظر:

Fredrik Barth, «A General Perspective on Nomad-Sedentary Relations in the Middle East,» in: Cynthia Nelson, ed., *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society* (Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973), pp. 11-21.

والرسوم والزكاة، وبخاصة تلك التي يفرضها حكام المدن وامراؤها على الماشية، فقد شكل هذا النوع من الضرائب ٧ بالمائة من دخل أمير الكويت عام ١٩٠٤، و١١,٥ بالمائة من دخل ولاية البصرة عام ١٩٠١، إذا اعتبرنا أن هذا يصلح قياساً لفترات تاريخية سابقة، أو يمثل حالاً دائمة(٣٣).

- ٤ -

لقد كانت النشاطات التجارية التقليدية تتميز بالمنافسة الشديدة بين التجار من ناحية، والتذبذبات الحادة على المدى القصير في الأسعار من ناحية ثانية. ومن الناحية الأولى كانت العلاقات بين البائعين والمشترين مباشرة، ولذلك كانت الأسعار تتحدد على أساس التوازن المباشر بين العرض والطلب. ومعنى هذا هو أن أية تقلبات حادة في عرض أية سلعة أو الطلب عليها كانت كافية لرفع سعر السلعة أو خفضه بشكل كبير سريع. وربما يفسر ذلك سبب إحجام عدد كبير من المستثمرين عن دخول تجارة المضاربة، فلو فعلوا لدفعوا الأسعار إلى الانخفاض بشكل دائم، ومن ثم تقليل هامش الربح في هذه التجارة(٣٤).

ولتوضيح هذه القضية أكثر نذكر أن التاجر المضارب الذي يقرر القيام باستثمار معين في أحد الأسواق البعيدة، كان عليه أن يقوم بحسابات تتعلق بأمور كثيرة غير معروفة لديه منذ البداية، بل أمور هو غير قادر على التحكم فيها بدقة. فحسب تصور شتينسغارد: ان «الأمور المعروفة (لدى المضارب) هي سعر شراء السلعة، أجره الخاص (أو حصته من الربح)، سعر الفائدة التي قد يضطر الى دفعها، وإلى درجة معينة، تكاليف النقل. وكان عليه أن يضيف إلى هذا توقعاته عن تكاليف الحماية، وتوقعاته لخطر خسارة بضاعته كلياً أو جزئياً بسبب اللصوص وقطاع الطرق (والقراصنة) أو المصادرات التعسفية (من الأمراء والمشايخ). وكان عليه أن يوازن بين كل هذه الأرقام والحسابات مقابل سعر البيع الذي لم يكن بامكانه تقديره إلا بشيء من عدم اليقين، مع العلم بأن تقلبات الأسعار قد تصل إلى ٢٠ بالمائة في السنة نفسها (الثلث الأول من القرن السابع عشر). ان تاجر المضاربة يمكنه أن يسيّر أموره بربح

---

(٣٣) المعلومات عن الكويت من:

John Gordon Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia,* completed and edited by R.L. Birdwood, 6 vols. (Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915), vol. 2B, p. 1076.

والمعلومات عن العراق من: ميرزا حسن خان، تاريخ ولاية البصرة: **دراسة في الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة محمد وصفي أبو مغلي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٩٣.

(٣٤) بالإمكان تخمين هامش الربح في تجارة المضاربة والمكوس والضرائب التي يفرضها الحكام عليها من المراسلات التجارية في الجنيزة (القاهرة والتي سيرد ذكرها في ما بعد) وغيرها، وثم من مراسلات التجار الاوروبيين في نهاية القرن السابع عشر. انظر:

Abraham L. Udovitch, «Formalism and Information in the Social and Economic Institutions of the Medieval Islamic World,» in: A. Banani and S. Vryonis, eds., *Individualism and Conformity in Classical Islam* (Wiesbaden: [n.pb.], 1977).

أقل مما كان (يمكن أن) يحصل عليه، ولكنه ما كان لينطلق في رحلته إن لم يكن واثقاً من الحصول على ربح معين»[٣٥].

من هذا الوصف يمكن أن يتضح عدد من العناصر: أولها ان تجارة المضاربة تعتمد على الحسابات العقلانية لموازنة التكاليف بالفوائد وتوقع الربح، أي أنها كانت تحكمها «الروح الرأسمالية» حسب تعبير ماكس فيبر[٣٦]. وثانيها أن الفروق في الأسعار (وتالياً هامش الربح) بين موانىء المحيط الهندي ومناطقه التجارية (Trading Zones) كانت كبيرة الى درجة تشجع على تحمل مخاطر السفر وعنصر المجازفة[٣٧].

وثالث هذه العناصر هو أن السوق التبادلي المقرر للأسعار (أو Self-Regulating Market) هو الصفة الغالبة في مجتمع الجزيرة العربية في هذه الفترة[٣٨]، على الرغم من أن تبادلاً سلعياً بالنوع (in Kind) كان موجوداً في هذه التجارة. وهذا يعني أن تبادلاً نقدياً واسع النطاق وسلعاً تدر نقداً تتذبذب أسعارها حسب العرض والطلب هما من السمات الواضحة لأسواق المدن التجارية. وتشمل هذه القطاعات شبه الرأسمالية إضافة إلى تجارة التوابل والحرير تجارة اللؤلؤ والقهوة والعبيد والخيول والسلاح، وإلى حد ما سلع الانتاج الحرفي خصوصاً المنسوجات[٣٩].

---

(٣٥) Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade,* pp. 58-59.

(٣٦) في حقيقة الأمر، جميع المواصفات التي وضعها ماكس ڤيبر للنمط المثالي للرأسمالية في ميدان التجارة تنطبق على تجارة المضاربة عامة وليس على تجارة اللؤلؤ كما ذكر رودنسون. وهذا في تقديري يؤكد ان الرأسمالية كنشاط اقتصادي ليس مقتصراً على اوروبا بعد القرن السادس عشر الميلادي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Scribner, 1920); Bryan S. Turner, *Weber and Islam: A Critical Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1974), and Rodinson, *Islam and Capitalism,* pp. 7-11 and 76-117.

(٣٧) معظم الأدلة من الوثائق الاوروبية في هذه الفترة تشير الى هامش الربح في التجارة البعيدة المدى قد يصل ٢٠٠ بالمائة واحياناً ٤٠٠ بالمائة. انظر حسابات ديزني وان كانت تقتصر على تجارة الفلفل:

A.R. Disney, *Twilight of the Pepper Empire: Portuguese Trade in South-West India in the Early Seventeenth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), pp. 108-122 and 168-169.

(٣٨) ظاهرة السوق التبادلي المنظم للأسعار ذاتياً والتي هي الصفة الملازمة للرأسمالية تأخرت في الظهور في اوروبا عن المشرق والجزيرة العربية، وربما الحضارات الشرقية القديمة. حول الأهمية النظرية لهذا الموضوع والجدل الطويل حوله في الانثروبولوجيا الاقتصادية، انظر:

Cyril S.Belshaw, *Traditional Exchange and Modern Markets* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1965); George Dalton, «Theoretical Issues in Economic Anthropology,» in: George Dalton, ed., *Economic Development and Social Change* (New York: The Natural History Press, 1971), pp. 178-225, and Braudel, *Civilization and Capitalism,* vol. 2: *the Wheels of Commerce,* pp. 220-230.

(٣٩) انظر اصناف السلع في الجدول رقم (٢ ـ ٢)، وكذلك: فهمي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)**، ص ١٩١ ـ ٢٥٤.

وبسبب هـذا التبادل النقـدي كانت أسـواق المدن التجـارية تـزخر بـأنواع مختلفـة من العملات، وكانت جميع هذه الميدن تقرر معـدلات واضحة لتبـادل هذه العمـلات (Rate of Exchange). التي لا بـد أنها كانت متيسرة معـروفة للجميـع. يصدق ذلـك عـلى القـروش والليرة العثـمانية مقـابل التـومان الشـاهنشاهي والـدينار الأشرفي المملوكي والـروبية الهنـديـة والدوقة البندقية والعملات الأوروبية الأخرى في ما بعد، إضافة إلى العملات المحلية[40].

وكانت هناك، بشكل مواز للتعـامل النقـدي، شبكة واسعـة للائتـمان يقوم بهـا وكلاء معتمدون في جميع المدن والمناطق التجارية الرئيسية، بحيث ان التاجر المضارب ما كان يضطر الى حمل مبالغ نقدية كبيرة في رحلات محفوفة بالمخاطر، بل يكتفي بحوالـة أو حوالات تـدفع نقداً في الجهة التي يسافر اليها. وقد قامت كل من الفستجة وهي الشكل التـاريخي للصك، والحوالة، والكمبيالة، والبيمة بوظائف مالية مهمة أدت إلى توسيع دائرة التعامـل التجاري في هذه الفترة بشكل واسع، ولكننا لا نستطيع الدخول في تفاصيلها في هذا الموضع[41].

وتيسيراً لعمليات الائتمان نشأت تجمعات مختلفة للتجـار في المدن التجـارية عـلى شكل تكتـلات سهّلت مهام التخـزين والشحن والتوكيـل التجاري، وبخـاصـة تـوفـير المعلومـات الضروريـة للتجار عن حـال الأسواق الأخـرى ومستويـات الأسعار فيهـا ومـا إلى ذلـك من معلومات. ومن هذه التجمعات نشأت أحياء مختلفة لهؤلاء التجار في مدن السـاحلين الهندي والافريقي كأحياء الشحريـة والعمانيـة والهرامـزة والحضارمـة والبحارنـة والكارميـة والبانيـان الهنـود[42]. وقد لعبت مؤسسـات مثل الفنـدق في الساحـل السـوري والاسكنـدريـة والخـان

---

(٤٠) يذكر كل من «شاخت» و«يـودوفتش» أن المذهب الحنفي يدخل فـروقات سعـر العملة في حساب الـربح. وحول العملات المحلية في المنطقة، انظر عـلى سبيل المثـال: عبد الفتـاح حسن ابو عليـة، «النقود والمقـاييس في سنجق الحسا في العهد العثماني، ١٨٧١ - ١٩١٣ م،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العالمي حول الحياة الاقتصاديـة للولايات العـربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ١، الجامعة التونسية، ٢٠ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٤١) هذه الأساليب والآليات التجارية (Commercial Techniques) لم تدرس بعمق في هذه الفترة ولو ان كتب التاريخ تحفل بذكرها. خذ على سبيل المثال الاقتباس من ابن حوقل (٩٧٥ م) الذي كثيراً ما ردده المؤرخون من انه رأى صكاً بمبلغ اثنين واربعين ألف دينار محرراً لمصلحة تاجر بمدينـة سجلماسة في جنـوب مراكش. انـظر: انور عبـد العليم، **الملاحة وعلم البحـار عند العـرب**، سلسلة عالم المعـرفة، ١٣ (الكـويت: المجلس الوطني للثقـافة والفنـون والآداب، ١٩٧٩)، ص ٣٠، وفهمي، المصدر نفسه، ص ٣٤٠ - ٣٦٥.

(٤٢) حول ذكر هذه الأحياء، انظر:

R.B. Serjeant, *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th Century* (Beirut: Librairie du Liban, 1974), pp. 4-21.

مصطفى، «دور البحـريـن المتوسط والهندي في التاريخ الاسـلامي،» ص ١٨ - ٢٠. انظر أيضاً:

N. Chittick, «The Shirazi, Colonization of East Africa,» *Journal of African History*, vol. 6 (1965), pp. 275-294.

والقيصرية (القيسارية) أدواراً اقتصادية واجتماعية مهمة جداً في ازدهار تجارة المضاربة[٤٣].

وكما لعب البنادقة دوراً متميزاً في تجارة البحر المتوسط كذلك برع الحضارمة واليمنيون والعمانيون (أي: تجار الساحل الجنوبي للجزيرة العربية) في تجارة المحيط الهندي. ولعبت تكتلاتهم أدواراً في محاولات التحكم في أسعار البيع أو أسعار الشراء لبعض السلع الاستراتيجية، كما حاول التجار الكارمية التحكم بتجارة البحر الأحمر، والتجار الانكليز والبنادقة في الساحل السوري من قبل[٤٤]. ولكن جميع هذه المحاولات فشلت لاعتبارات عدة أهمها توافر امكانات الاستثمار في سلع بديلة في الأسواق نفسها[٤٥].

وتدلنا بعض الشواهد التاريخية على أن تراكم رأس المال والثروة (على المستويين الفردي والعام) في بعض المدن التجارية كان يصل الى معدلات عالية في بعض الأحيان. وتطنب المصادر التاريخية في غنى هرمز وجدة في هذه الفترة على سبيل المثال[٤٦]، وتذكر لنا هذه المصادر عن البذخ الخرافي للتجار العرب والبانيان في الكجارات... الخ[٤٧]. ولكن هذا كان يصطدم دائماً في حال حدوثه بمحدودية مجالات الاستثمار في تجارة المضاربة، وبتدخلات ومصادرات الأمراء والسلاطين، وتالياً الصراع المتصل بين التجار والحكام[٤٨].

ان محدودية الأسواق في المدن التجارية في الجزيرة العربية تمثل إحدى الخصائص المهمة لتجارة المضاربة في اقتصاد الحالة الطبيعية. فزيادة أحمال عدة من الفلفل التي يجلبها التجار

(٤٣) فهمي، المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٩٦. وحول الاشارات للخان والقيسارية والفندق في المصادر المحلية، انظر: المقريزي، **الخطط**؛ ابن الدقماق، **الانتصار بواسطة عقد الامصار**؛ أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة**. ومن المصادر الأجنبية، انظر: آدم متز، **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الاسلام**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو زيد، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني)، ط ١ (١٩٤٠)، وط ٤ (١٩٦٧).

(٤٤) انظر: صبحي لبيب، «التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى،» **المجلة التاريخية المصرية**، السنة ٤، العدد ٢ (١٩٥٢)، و

Easl J. Hamilton, «The Role of Monopoly in the over Seas: Expansion and Colonial Trade of Europe before 1800,» *American Economic Review*, vol. 38 (1948).

(٤٥) Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, pp. 56-57.

(٤٦) انظر على سبيل المثال ما ذكر السير آرنولد ويلسون عن مدائح هرمز في الأدب الانكليزي: آرنولد تالبوت ويلسون، **الخليج العربي: مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين**، ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف (الكويت: مطبعة الأمل، ١٩٤٠)، ص ١٨٦.

(٤٧) انظر ما ذكره بروديل عن غنى تجار سورات:

Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Comerce*, pp. 583, 585, and vol. 3: *Perspective of the World*, pp. 486-490.

(٤٨) يقدم «آشتور» الاطروحة بأن الصراع بين الحكام والتجار في بيئة المشرق العربي عامة، من القضايا المهيمنة التي أهملها المؤرخون. انظر:

Eliyahu Ashtor, *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages* (Berkeley, Calif.: University of California Press; London: Collins, 1976), p. 114.

الهنود البانيان الى أسواق الشحر، أو تأخر (وأحياناً عدم وصول) سفن القصّير (من مصر) الى عدن كان كافياً لخلق أزمة اقتصادية[٤٩]. ولذلك كانت تجارة المضاربة تعتمد على البيع والشراء بكميات محددة لمدة منتظمة ومحكومة بوقع موسمي، بحيث يبقى العرض متأخراً أو يقصر قليلاً عن الطلب، مع توفر فرص أو سلع بديلة للاستثمار في حال وجود نقص أو ارتفاع حاد في أسعار بعض السلع. وهذا الوقع الموسمي هو ما سنلتفت اليه الآن.

ـ ٥ـ

وما نقصده بالوقع الموسمي للحياة الاقتصادية هو توافق النشاطات الاقتصادية مع دورة المواسم الطبيعية وانتظام القيام بها في فترات محددة من السنة. فمع أن الزراعة كانت محدودة في الجزيرة العربية في هذه الفترة ومحصورة في واحات نجد ووديان عمان واليمن، إلا أن الاقتصاد الرعوي للحياة البدوية قد تكيف بالكامل وبشكل اعتيادي مع دورة المواسم: دورة الربيع (الرعي وتربية الماشية)، دورة الغزو، دورة المسابلة (التسوق في المدن. . . الخ). ومن القبائل البدوية من كانت تجمع بين البداوة والزراعة فتنتاب حياتها دورتان للمواسم وهكذا.

ولكن الوقع الموسمي الذي كان له تأثير على التجارة العالمية في المحيط الهندي بأكمله كان متصلاً بهبوب الرياح الموسمية (المونسون) والرياح التجارية[٥٠]. وفي الخليج العربي يطلق على الموسم التجاري «السفر» أو السفار ويبدأ في الخريف (تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر) ويأتي متزامناً مع موسم آخر هو موسم «الثمرة» أو نضج التمر في جنوب العراق. ويلعب التمر من حيث هو سلعة غذائية رئيسية دوراً مهماً في تجارة المنطقة[٥١]، ولذلك تتحدد أسعاره في «بورصة التمر» التي تعقد في بداية الموسم إما في البصرة أو في أبي الخصيب. وبورصة التمر عبارة عن اجتماع كبار الملاك وكبار التجار لتقرير أسعار الأنواع الرئيسية من التمر (وهي الحلاوي ـ الخضراوي ـ الساير ـ الزهدي) التي تمثل المتوسط العام لسعر تمور جنوب العراق[٥٢].

ويبدأ موسم «السفر» في الخليج العربي وشرق الجزيرة العربية مع بداية هبوب الرياح الشمالية الشرقية الموسمية في الخريف والشتاء وتتجه السفن المحملة بالبضائع التجارية وتجار المضاربة الى الهند وسواحل الجزيرة العربية ومنها الى شرق افريقيا، جاعلة من عدن نقطة

---

(٤٩) Van Leur, *Indonesian Trade and Society,* pp. 214-219.

(٥٠) عبد العليم، الملاحة وعلوم البحار عند العرب، ص ١٥٨ ـ ١٦٤.

(٥١) لقد بقيت أهمية التمر كسلعة غذائية حتى وقت متأخر، انظر: ألن فليبرز، **أبناء السندباد: قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي**، ترجمة نايف خرما (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٦٠٨ ـ ٦٢٠.

(٥٢) خان، **تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**، ص ٨٢.

ارتكازها الرئيسية. وقد تقوم السفن المتجهة إلى الهند والسواحل العربية برحلتين في السنة أو أكثر، بينما تقتصر رحلة افريقيا على رحلة واحدة في الغالب. أما العودة فتتوافق مع هبوب الرياح الجنوبية الغربية في أواخر الربيع وأوائل الصيف. ويخصص فصل الصيف لموسم آخر هو موسم الغوص على اللؤلؤ والتجارة الداخلية والمسابلة مع البدو(٥٣).

أما تجارة الهند وافريقيا مع موانىء البحر الأحمر فتمر بمراحل عدة. تبدأ المرحلة الأولى بوصول السفن التجارية الى مدن الساحل الغربي للجزيرة العربية، خصوصاً عدن ومخا وجيزان ثم جدة. وتبدأ المرحلة الثانية من جدة (أو عيذاب على الساحل الافريقي ولن أتطرق هنا الى هذا الخط التجاري) وتتجه إما عن طريق القوافل البرية الى مدن الساحل السوري، أو عن طريق البحر بسفن أخرى الى القصّير (ثم نهر النيل) والسويس والطور. ومن الميناءين الأخيرين تبدأ المرحلة الثالثة فتتجه القوافل التجارية البرية إما الى مدن الساحل السوري أو الى القاهرة والاسكندرية(٥٤).

وهنا يجب أن نوضح أن هذا الوقع الموسمي للتجارة البحرية لم يكن بسبب قصور الملاحة العربية أو عدم مقدرة السفن التجارية العربية على الابحار في جميع مواسم السنة. إذ الحقيقة عكس ذلك. فقد كانت السفن التجارية العربية مصممة للابحار في جميع الفصول، «ولم تكن في حاجة الى رياح مواتية للابحار بالمعنى الدقيق» كما يقول فليبرز(٥٥). بالقدر نفسه الذي تحتاجه السفن الشراعية الأوروبية. ولكن الابحار كان مع الموسم المناسب الذي تهب فيه الرياح من اتجاه واحد (الشمالي الشرقي)، بينما كانت العودة الى الموانىء في الطقس الرديء

---

(٥٣) فليبرز، المصدر نفسه، انظر أيضاً: سيف مرزوق الشملان، **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي** (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥)؛ سليمان ابراهيم العسكري، **التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي** (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٢)، وعيسى القطامي، **دليل المحتار في علم البحار**، ط ١ (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩١٥)، وط ٣ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤).

(٥٤) من أسباب تقسيم الرحلة عبر البحر الأحمر الى مراحل هو كون شمال البحر الاحمر محاط بشعب مرجانية لا تجد السفن الشراعية الكبيرة أمناً فيها فتفرغ هذه حمولتها في جدة او عيذاب. أما السبب الحقيقي فهو المحافظة على احتكار سلاطين المماليك تجارة الفلفل في هذا البحر بحيث حرموا دخول موانيه الشمالية على غير التجار المسلمين. انظر على سبيل المثال:

Eliyahu Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), pp. 289-311.

ويعزو نعيم زكي فهمي ازدهار التجارة الكارمية لهذا الاحتكار. انظر: فهمي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)**، ص ٣٠١ ـ ٣٠٤.

(٥٥) فليبرز، **أنباء السندباد: قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي**، ص ٢٧، وجورج فضلو حوراني، **العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى**، ترجمة يعقوب بكر (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص ٢٨٥ ـ ٢٩٢.

المصاحب للرياح الجنوبية الغربية[٥٦].

على أي حال، فإن وصول القوافل الى مدن الساحل السوري والقاهرة والاسكندرية يعد بداية لدورة موسمية أخرى هي الدورة التجارية في شرق البحر المتوسط. فتوقّت السفن التجارية الأوروبية وصولها الى هذه الموانىء مع وصول القوافل التجارية المحملة ببضائع «الشرق»، وغالباً ما يحدث هذا في أوائل الخريف: أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر[٥٧]. وكانت البندقية (المدينة الرائدة في هذه التجارة) قد نظمت هذه التجارة الموسمية في ما يسمى «بالمدة» أو (MUDA)، ويقصد بالمدة: موعد وصول السفينة، مدة بقائها في الميناء، وموعد مغادرتها. وكانت هناك مدتان من هذا النوع: مدة الخريف ومدة الربيع، ثم أضيفت مدة ثالثة في بعض أشهر الشتاء بعد الثورة الملاحية في القرن الرابع عشر[٥٨].

إن أحد أهم المواسم التجارية في الجزيرة العربية هو بلا شك موسم الحج الذي كانت تدور حوله نشاطات تجارية واسعة، ولا علاقة لهذا الموسم بفصول السنة (فهو ذو موعد متغير حسب التقويم الهجري). وكانت جميع الفئات المساهمة في النشاطات التجارية تدخله في حساباتها الموسمية: كبار التجار في المدن التي يمر فيها الحجاج (وبخاصة مدن الحجاز طبعاً)، والتجار المضاربون من كل الجنسيات، والباعة المتجولون، والحجاج المثقلون بالبضائع (التي يأملون من وراء بيعها تحقيق بعض الربح، أو تغطية بعض نفقات حجهم)، وأخيراً القبائل البدوية التي تقع مناطقها على طرق قوافل الحج التي تستوفي اتاوات الحماية التي توفرها لها[٥٩].

---

(٥٦) حول هبوب رياح المونسون أو الصبا والدبور والرياح التجارية، انظر:

G.R. Tibbets, *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese* (London: [n.pb.], 1971).

(٥٧) فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ص ٢٦٧ - ٢٨٠.

(٥٨) Lane, *Venice: A Maritime Republic*, pp. 69-70 and 119-152.

(٥٩) تكتسب الأسواق الموسمية أهمية خاصة في التطور الاقتصادي والحياة الاقتصادية والاجتماعية عامة عند بروديل ومدرسته، ولكنها لم تدرس بعناية في بيئة المجتمع العربي حتى الآن. ويعتبر موسم الحج أهم هذه الأسواق الموسمية اطلاقاً. حول أهمية الاسواق الموسمية النظرية، انظر:

Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, pp. 81-137.

وبخاصة جدل بروديل مع دومينيك وجافين سوردل اللذين اعلنا خطأ بأن ليس هناك موسماً تجارياً (أو اسواقاً موسمية) في الدول الاسلامية، المصدر نفسه، ص ١٢٥ - ١٢٩. وحول أهمية موسم الحج الاقتصادية في فترة متأخرة نسبياً، انظر:

William Ochsenwald, *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908* (Columbus: Ohio State University Press, 1984), pp. 18-23, 92-106 and 173-174.

وحتى نستطيع أن نكون فكرة عن أهمية موسم الحج الاقتصادية، نذكّر بأن الحكام منذ أيام المماليك كانوا يفرضون «رسوماً» مختلفة على الحجاج الذاهبين الى الحج والعائدين منه[٦٠]. وقد بقيت «رسوم» الحج كعائدات مصدر الدخل الرئيسي للدولة الحجازية ثم السعودية الى أن بدأ تدفق النفط بعد الحرب العالمية الثانية[٦١].

- ٦ -

وهكذا، فمع أنه لم يكن هناك دولة مركزية قوية في مجتمع الخليج والجزيرة (في الفترة التي تعنينا خصوصاً منذ القرن السادس عشر) لتحقق الاندماج والتكامل بين المؤسسات والقوى الاجتماعية السائدة في المنطقة، إلّا أن هذه المؤسسات والقوى كانت تترابط بشبكة محكمة من النشاطات والعلاقات المتصلة باقتصاد الحالة الطبيعية. ولم يكن الدور المبالغ فيه الذي أعطي للاقتصاد الرعوي السائد في المجتمع القبلي للجزيرة سوى اجتزاء لحلقة من حلقات اقتصاد الحالة الطبيعية، ولذلك فإن ظهور الحكم السلالي وتعاقب المشايخ والأمراء والسلاطين والأئمة ـ في ما أسميناه دورة النخبات القبلية ـ كان يلعب دوراً محدداً في اقتصاد الحالة الطبيعية، وفي المقابل كانت التنظيمات السياسية أو التوجهات القيمية (Value Orientations) تلعب دوراً محدداً كذلك في النشاطات الاقتصادية الفاعلة الديناميية (وهذا موضوع واسع شائك لا نستطيع الدخول فيه الآن)[٦٢].

ويمكننا أن نفترض أن عناصر وخصائص اقتصاد الحالة الطبيعية كانت سائدة في مجتمع الخليج والجزيرة العربية حتى نهاية القرن السابع عشر، علماً أن ملامح فترة تاريخية جديدة بدأت بالظهور متزامنة مع ظهور البرتغاليين في المحيط الهندي في مطلع القرن السادس عشر، وخسارة العثمانيين لشرق البحر المتوسط في معركة ليبانتو ١٥٧١، وظهور شركات الهند الشرقية في أوائل القرن السابع عشر، مما كان بمثابة بوادر لأحداث أدت إلى انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية والتدخل الاستعماري المباشر في شؤون المنطقة، كما أدت إلى اختفاء هذه الحقبة نهائياً بمجيء عصر النفط بعد الحرب العالمية الثانية. وهي أحداث سنهتم بها في ما بعد.

ولكن قبل أن نلتفت الى التطور التاريخي لمجتمع الخليج والجزيرة نرى مناسباً القيام

---

(٦٠) فهمي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)**، ص ٢٨٤.

(٦١) قامت بريطانيا حسب رواية جون مارلو بدفع ميزانية السعودية لسنتين متعاقبتين ١٩٤١ و١٩٤٢ بسبب العجز المالي (انقطاع الحج عن الحجاز اثناء الحرب العالمية الثانية).

John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962).

(٦٢) التفاعل بين النظام السياسي والاقتصادي هو أحد العناصر المهملة في تحليل المجتمع العربي ومؤسساته وهو ما نحاول معالجة بعض جوانبه في هذه الدراسة.

بمحاولة تقدير حجم النشاطات التجارية التي كانت تمر عبر الطرق البرية والبحرية في المنطقة. ولما كان هذا النوع من المعلومات غير متيسر الآن، فمن الممكن الاستعاضة عنه باحصاء عدد أصناف السلع (غير المحلية) المتداولة في أسواق المنطقة. وقد قمنا بجمع احصاءات عن أكثر من عشر فئات رئيسية وعن أصناف السلع المتعددة المتوافرة منها لثلاث فترات تاريخية: منتصف القرن التاسع الميلادي في البصرة، ومنتصف القرن الثاني عشر في القاهرة، والربع الأول من القرن السابع عشر وارد براغ (تشيكوسلوفاكيا حالياً) وأدرجناها في الجدول الثاني. ومن حسن الحظ أن قائمة القاهرة المستمدة من وثائق الجنيزة التي نشرها غويتان مفصّلة أكثر من القوائم الأخرى[٦٣].

وأهمية معلومات الجنيزة عن أسواق القاهرة في هذه الفترة هي أن السلع فيها مصنفة الى مستوردة ومصدرة، وهذا يتيح لنا أن نستشف نوعاً من تقسيم العمل والتخصص الحرفي والسلعي على نحو جغرافي. وإذا ما أخذنا المعلومات العامة المتضمنة في الجدول رقم (٢ - ٢) على علاّتها، وبخاصة لكونها مستمدة من تعداد انطباعي وليست مستخلصة من احصاء حصري، فإن الملاحظة الأولى على هذه المعلومات هي أن حجم التبادل التجاري بين مصر (وربما المشرق العربي عموماً) وآسيا في منتصف القرن الثاني عشر م، استناداً إلى عدد أصناف السلع المستعملة فيه، كان أعلى من الفترات التاريخية الأخرى.

وإذا أضفنا البهارات والتوابل يصبح عدد السلع التجارية المتبادلة في أسواق المنطقة في هذه الفترة كبيراً جداً. وهو دليل على ضعف الفرضية القائلة إن التجارة العالمية قبل الرأسمالية لم تلعب دوراً حاسماً في اقتصادات الحالة الطبيعية لأنها اقتصرت على مدن محدودة - معزولة - وعلى أشخاص معدودين وعلى سلع قليلة غالية الثمن[٦٤]. وعلى سبيل المثال، فإن قائمة بيكولوني التي ترجمها ايفانز عن الفترة بين ١٣١٠ م - ١٣٤٠ م تتضمن مائتين وثمانية وثمانين صنفاً من التوابل والبهارات والعطريات لم تشكل السلع، التي سميت في ذلك الوقت «التوابل الدقيقة» أي: (Minute Spices) والتي تباع بكميات قليلة وبأسعار عالية، الا ١٠ بالمائة فقط منها، أو ٢٩ من ٢٨٨ صنفاً[٦٥].

(٦٣) لمعلومات أوفى عن وثائق الجنيزة انظر المجلدات الثلاثة التي وضعها غويتان بناءً على معلومات مستخلصة منها:

Solomon Dob Fritz Goitein: *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza,* 2 vols. (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967-1971), and *Letters of Medieval Jewish Traders* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1973).

(٦٤) يتضح حجم هذا التعامل تماماً في القسم الثاني من كتاب «ولف»:

Wolf, *Europe and the People without History,* and Donald F. Lach, *Asia in the Making of Europe,* 2 vols. (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970), vol. 2.

(٦٥) Lopez and Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World,* pp. 108-114.

جدول رقم (٢ - ٢)
حجم التجارة التقليدية مقدراً بعدد أصناف السلع المتداولة في ثلاث أسواق وفي فترات تاريخية مختلفة

فئات السلع الرئيسية (أ)	منتصف القرن التاسع م (وارد البصرة)	منتصف القرن الثاني عشر م (القاهرة)		الربع الأول من القرن السابع عشر م (قائمة براغ: سلع مستوردة من آسيا)
		وارد من الهند وآسيا	مرسل الى الهند وآسيا	
الأثاث والأدوات	٢٣	٣	٧	٧
الأحجار والمعادن الثمينة	١٢	٤	١	١٨
الأخشاب	٨	١	غير معلوم	٩
الأشخاص (نقل المسافرين)	٧	غير معلوم	غير معلوم	٩
الأغذية والمأكولات	٣٥	٥	١٠	٩
الأواني	١٣	٣	٢٣	٣
الثياب والأقمشة والفراء	٢١	١٠	٣٦	١٠
الحيوانات والطيور والأسماك	٢٢	غير معلوم	غير معلوم	٨
الطيب والعطور والروائح الطيبة	٢٤	٣٦	١٩	٢٠
المعادن	غير معلوم	١٨	٧	غير معلوم
متفرقات (غير مصنفة)	١١	غير معلوم	غير معلوم	٢٦
المجموع	١٧٦	٧٧	١٠٣	١١٩

(أ) لا تشمل البهارات والتوابل ولا السلع المحلية.

المصادر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، التبصر بالتجارة، تحقيق حسن حسني التونسي (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٥). مع ملحق مقتبس من كتاب البلدان، للرحالة ابن الفقيه الهمذاني، ص ٣٨ - ٤٢؛
Solomon Dob Fritz Goitein, *Studies in Islamic History and Institutions* (Leiden: Brill, 1968), pp. 339-341, and Donald F. Lach, *Asia in the Making of Europe* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970), vol. 2, p. 55.

وهذا يرينا كيف أن حجم الثقل الاقتصادي في المشرق العربي والجزيرة، كان في طور الانتقال من طرق التجارة البرية بين العراق وباقي أجزاء الدولة العربية الاسلامية، ومن طرق التجارة البرية في شمال افريقيا، الى التجارة البحرية بين المشرق والجزيرة كحلقتي وصل

بين دول المحيط الهندي من جهة (الهند وشرق افريقيا خصوصاً) ومدن ايطاليا التجارية (ومنها الى اوروبا) من جهة أخرى[٦٦].

ويناقض هذا الاستنتاج بشكل جليّ ادعاءات كثيرة من المؤرخين الاقتصاديين الثقاة من أمثال شارل عيساوي الذي ذهب إلى أن الفترة من القرن الثاني عشر الى القرن الرابع عشر فترة حالكة الظلام، بسبب انهيار الأوضاع الاقتصادية في الدولة العربية الاسلامية[٦٧]. والحق أن النقيض هو الأصح، اذ ان هذه الفترة فترة من النمو والازدهار التجاري على نطاق واسع، شهدته الدولة المملوكية ومدن الخليج والجزيرة العربية الساحلية[٦٨]. وتلك نتيجة لا بد أن تفضي الى وضع الأسلوب التقليدي لتقسيم التاريخ العربي الاسلامي الى مراحل وحقب موضع الشك والتساؤل. وتلك قضية ربما نستطيع أن نعود اليها في مكان آخر[٦٩].

وثاني ملاحظة حول معلومات الجدول الثاني، هي أن التبادل التجاري كان لمصلحة مصر والأسواق العربية من حيث التصدير، وان غالبية السلع المصدّرة كانت سلعاً مصنعة (حرفياً) كالثياب والاقمشة (٣٦ صنفاً) والأواني (٢٣ صنفاً). بينما كانت أغلبية السلع المستوردة غير مصنعة كالطيب والعطور (٣٦ صنفاً) والمعادن الخام (١٨ صنفاً)، ثم الثياب

---

(٦٦) بعد فترة الازدهار التي رافقت ما يسميه «نيدهام» الفترة الصينية ـ العربية العظمى بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين، ولكن بعد انهيار الامان المغولي (Pax Mongolica)، ازدادت أهمية الطرق البحرية في الشرق الموصلة الى مصر والساحل السوري.

Joseph Needham, *Science and Civilization in China* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954), vol. 1, pp. 170-190 and 214.

(٦٧) الحق أن التركيز على المشرق وعلى الانتاج الزراعي وتالياً تناقص معدلات الخراج يعطي هذا الانطباع الخاطىء المبني على اهمال التجارة وخاصة تجارة المضاربة الدولية. وخطأ عيساوي يكمن في استنتاجه الاول الذي يغفل دور التجارة كنشاط سلمي مبني على تحول المحيط الهندي الى «بحيرة اسلامية»، وفي عدم تقديمه أدلة على حقيقة الانهيار الاقتصادي قبل القرن السادس عشر. انظر:

Charles Issawi, «The Decline of the Middle Eastern Trade, 1100-1850,» in: Richards, ed., *Islam and the Trade of Asia,* pp. 245-266.

ويشترك يودوفيتش مع عيساوي في خطأ التعميم غير الدقيق نفسه.

Robert Lopez, Harry Miskimin and Abraham L. Udovitch, «England to Egypt, 1350-1500: Long-Term Trends and Long-Distance Trade,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 93-128, especially pp. 115-128.

(٦٨) كما يتضح من دراسات «هايد» التي أصبحت قديمة الآن.

W. Heyd, *Histoire du commerce du Levant au moyen-âge* (Leipzig: [s.n.], 1885-1886).

الترجمة العربية بعنوان: **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى**، ترجمة أحمد محمد رضا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ج ١.

(٦٩) لمعالجة مقتضبة لهذا الموضوع، انظر: النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» ص ٤ ـ ٤١.

والأقمشة (١٠ أصناف). وهذا يعطينا صورة مغايرة تماماً للتصورات المتداولة عن الحالة الاقتصادية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية قياساً على أوضاع المشرق العربي (وهي امتداد طبيعي وحضاري له)[٧٠].

أما قائمة براغ فتعطينا مؤشراً على الجزء المتعلق بالسلع المستوردة من آسيا وليس المصدرة اليها. ويبدو أن أغلب هذه السلع المستوردة كانت من النوع غير المصنع كالطيب والعطور (٢٠ صنفاً) والأحجار والمعادن الثمينة (١٨ صنفاً) فضلاً عن سلع أخرى متفرقة غير مصنفة أغلبها كمالي (٢٦ صنفاً). هذا طبعاً عدا البهارات والتوابل التي مثلت الوقود الذي أشعل فتيل فترة تاريخية نشطة من التبادل التجاري بين العالمين الشرقي والغربي، عندما كان العالم على مشارف الثورة المركنتالية الرأسمالية التي ستزج به في حقبة عظمى جديدة من التاريخ[٧١].

ان مفتاح الفترة التاريخية التي أدت الى انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة يكمن في الاحداث التي وقعت على مشارف هذه الحقبة التاريخية العظمى (من ديو ١٥١٢ م الى ليبانتو ١٥٧١ م الى خراب هرمز ١٦٢٢ م)، وتحديداً منذ نهاية القرن السادس عشر، وهو ما سنلتفت اليه الآن.

---

(٧٠) ليست هناك دراسة دقيقة للحياة الاجتماعية والحالة الاقتصادية في الجزيرة العربية في هذه الفترة تتعامل مع الواقع بشموليته التاريخية، فهناك دائماً الصورة المجزأة للمدن التجارية والبادية والوديان الزراعية في عمان واليمن.

(٧١) لا يعطينا فكرة عامة عن التعامل بين اوروبا وآسيا في هذه الفترة.

Lach, *Asia in the Making of Europe.*

الفصل الثالث

مجتمع الخليج والجزيرة العربية في الخطة الامبريالية العظمى

- ١ -

إذا كانت أطروحة الحالة الطبيعية تصف، بالدقة الممكنة، الأوضاع التي كانت سائدة في مجتمع الخليج والجزيرة العربية في مطلع القرن السادس عشر، فإن المسار التاريخي لتطور هذا المجتمع لم يتضح بما فيه الكفاية في القرون الثلاثة والنصف التي أعقبت هذا التاريخ، أي حتى منتصف القرن التاسع عشر ولم تحل جميع ألغازه حتى الوقت الحاضر. ولما كان من المستحيل أن نسرد التسلسل التاريخي للأحداث في هذه الفترة التاريخية الشاسعة، سنحاول الاقتصار على محاولة تشخيص نقاط التحول التاريخية الكبرى التي تحكمت في مجرى هذه الأحداث.

وفي الحقيقة فليس هناك سوى قليل من الحقائق التاريخية في شأن نقاط التحول الكبرى التي تهدينا إلى التعرف إلى عناصر الخلفية التاريخية للأمر الواقع (Status Quo) الراهن. ولذلك تجيء معظم الجهود لتوضيح البعد التاريخي للأمر الواقع الراهن في مجتمع الخليج والجزيرة العربية، مبتورة ناقصة كما أوضحنا في مستهل هذه الدراسة[1]. وهذا يضطرنا إلى اللجوء، في محاولة الاستدلال على نقاط التحول التاريخية الكبرى، إلى طرح عدد من الفروض ذات العمومية الشديدة التي تحتاج إلى دراسات متعمقة لاثباتها.

وربما لا يجد المؤرخ المتخصص الجرأة، أو حتى الحاجة إلى طرح فروض بهذه الدرجة

(١) ليس هناك حتى الآن دراسات وتواريخ شمولية للمنطقة وإنما تواريخ ودراسات جزئية تؤدي إلى تعميمات من النوع الذي ذكره عيساوي عن الانحسار التجاري والفترة المظلمة. . . إلخ. وليس هناك كذلك محاولات جدية لتحقيب التاريخ (Periodization) العربي الإسلامي حتى نستطيع أن نتعرف على نقاط التحول الكبرى التي جرت على المنطقة.

من الاتساع التاريخي، ولكن العالم الاجتماعي مضطر إلى اللجوء إلى هذا النوع من التجريب النظري، حيث يكون المطلوب منه تنظيم كم هائل من المعلومات في نقاط تحول ذات مدلول تاريخي بعيد المدى. ويمكن إجمال هذه الفروض في أربع مجموعات رئيسية، على النحو التالي:

١ ـ لقد شهد مجتمع الخليج والجزيرة العربية ثورة تجارية ثانية في الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن السابع عشر، وذلك بعد فشل الثورة التجارية الأولى في العراق والمشرق من القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر لأمور عدة، منها وقوع هذه الثورة ضحية للقوى العسكرية[٢]، فقد:

أ ـ اعتمدت الثورة التجارية الأولى على ثورة زراعية مماثلة أدت إلى رفع معدلات الخراج[٣]، كما اعتمدت ـ أساساً ـ على خطوط التجارة البرية بعيدة المدى (مع الصين والشمال الأفريقي)[٤]، وموّلها الذهب الافريقي (أو السوداني الذي كان أساسياً في التعامل بالمبالغ الكبيرة واكتناز الثروة والتراكم الرأسمالي)[٥].

ب ـ بينما اعتمدت الثورة التجارية الثانية على تطور معدلات الطلب الأوروبية للسلع الشرقية، أي على التعامل التجاري بين الشرق والغرب، ومن ثم احتكار السيطرة على طرق التجارة البحرية بين المحيط الهندي، والسيطرة على أسواق ساحلي سوريا ومصر[٦].

---

(٢) سيطرة القوى العسكرية تبدأ بالبويهيين ولكنها تتخذ شكلاً واضحاً بحكم السلاجقة تمهيداً لظهور العصر المملوكي، وهي فترة استثنائية ذات طبيعة خاصة في التاريخ العربي الاسلامي ليست لها جذور في ذلك المجتمع. أنظر:
Daniel Pipes, *Slave Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

وعن فترة لاحقة، أنظر: نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١).

(٣) Andrew N. Watson, « A Medieval Green Revolution: New Crops and Farming Techniques in the Early Islamic World,» in: Abraham L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700-1910: Studies in Economic and Social History* (Princeton, N.J.: The Darwin Press, 1981), pp.29-85.

(٤) يطلق نيدهام على الفترة بين القرنين الثامن والثالث عشر الميلاديين، الفترة العربية ـ الصينية العظمى بعد أن كانت الفترة بين القرنين الثالث والسابع الميلاديين الفترة الهندية ـ الصينية العظمى. أنظر:

Joseph Needham, *Science and Civilization in China* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954), vol.1, p.214.

(٥) E.W. Bovill, *The Golden Trade of the Moors*, 2nd ed. revised and with additional material by Robin Hallett (London: Oxford University Press, 1968), chap.2, especially pp.119-131.

وحول أهمية الذهب في التجارة التقليدية عامة، أنظر:

Pierre Vilar, *A History of Gold and Money, 1450-1920* (London: Verso, 1969, 1984), pp. 46-1122.

(٦) لتكوين فكرة عامة عن الثورة التجارية لا بد من الرجوع إلى كتاب هايد (الطبعة الفرنسية المنقحة التي صدرت في ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦) عن تاريخ تجارة الليفانت في العصور الوسطى، والذي صدرت ترجمة عربية أخيراً لجزئه =

٢ ـ إن العامل الحاسم الذي هيّأ للمركنتالية العربية ـ الإسلامية إحكام احتكارها للتجارة العالمية بين الشرق والغرب، هو تحول المحيط الهندي منذ القرن الثالث عشر إلى «بحيرة عربية ـ إسلامية» لعبت تجارة المضاربة بالطريقة التي شرحناها في القسم السابق من هذه الدراسة دوراً كبيراً في تطوره الاقتصادي[٧]، بحيث:

أ ـ نجحت المركنتالية العربية ـ الإسلامية في تحقيق الاحتكار الكامل الذي مارسته على التجارة العالمية قبل الرأسمالية من دون الحاجة إلى استعمال القوة في ممارسة هذا الاحتكار. ومن الممكن أن يكون غياب دولة مركزية خراجية قوية في سواحل جنوب الجزيرة وشرق الهند وغرب افريقيا، أحد أسباب الازدهار التجاري الذي شهدته هذه المناطق التجارية.

ب ـ كان ظهور الروح الصليبية ردة فعل على ما ورد في أ، ب أعلاه، أي أنه لم يكن نتيجة دوافع دينية فحسب، بل كان نتيجة مصالح اقتصادية تجارية واضحة، مصالح دفعت أوروبا إلى المحاولة المتكررة لكسر الاحتكار الذي مارسته المركنتالية العربية ـ الإسلامية، وذلك منذ القرن الثاني عشر إلى نهاية القرن السادس عشر عندما تكشفت الروح الصليبية عن أهداف امبريالية واضحة[٨].

٣ ـ مع أن بداية الخطة الامبريالية العظمى للسيطرة على التجارة العالمية في المحيط الهندي بدأت مع البرتغاليين، ووضعت تفاصيلها بعد معركة ديو عام ١٥٠٩ م، لكن السيطرة البرتغالية وما تبعها من صراع أوروبي امبريالي لم تؤدِ إلى انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية دفعة واحدة أو مباشرة، فقد استمرت أوضاع الحالة الطبيعية إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث:

=الأول، وإلى كتاب آشتور الذي حدّث الكثير من المادة التي اعتمد عليها هايد. أنظر: ف. هايد، **تاريخ التجارة في الشرق الادنى في العصور الوسطى**، ترجمة أحمد محمد رضا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥).

Eliyahu Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), and Robert S. Lopez, *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 550 - 1350* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976), pp. 85-122.

ومعظم هذه المادة تتكلم عن تجارة البحر المتوسط، أما في المحيط فيمكن الرجوع إلى:

A. Lewis, «Maritime Skills in the Indian Ocean, 1968-1500,» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol.6 (1973), pp.238-266.

(٧) K.N. Chaudhuri, *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp.39-62.

(٨) Charles B. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1852* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973), and S.G. Payne, *A History of Spain and Portugal* (Madison: University of Wisconsin Press, 1976), vol.1.

استعمل البرتغاليون الأساليب التجارية نفسها السائدة في المنطقة لتحقيق احتكارهم التجاري، بخاصة الاستيلاء على أرباح أتاوات الحماية في شكل ضرائب، مما أدى إلى تكيفهم مع أوضاع تجارة المضاربة السائدة، ومن ثم فشلهم في تحقيق خطتهم وتحقيق الاحتكار الكامل الذي سعوا إليه(٩).

وبمجيء شركات الهند الشرقية (من حيث هي مؤشر على انتقال مركز الثقل الاقتصادي إلى غرب وشمال أوروبا البروتستانتية)، استطاعت هذه الشركات أن تفرض احتكارها التجاري في المحيط الهندي بشكل يتزامن مع ضياع سيطرة العرب على شرق المتوسط، لكن الصراع الامبريالي الثلاثي (الانكليزي ـ الهولندي ـ الفرنسي) أتاح لاقتصاد الحالة الطبيعية الاستمرار بشكل أو بآخر، بل أتاح له المقاومة الفعّالة في بعض الأحيان إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، عندما حسم الصراع نهائياً لمصلحة بريطانيا(١٠).

٤ ـ أخذ اقتصاد الحالة الطبيعية في الانهيار مع حسم الموقف لصالح الهيمنة الامبريالية البريطانية على المنطقة، بنجاحها في تحقيق الخطة الامبريالية العظمى وتبلور تفوقها الاقتصادي ـ الصناعي، مما غيّر كلياً العلاقات الاقتصادية السائدة في المنطقة، بحيث:

أ ـ نجحت بريطانيا في الهيمنة على المناطق التجارية التقليدية في المحيط الهندي وسيطرت على المضايق الاستراتيجية فيه، فأخضعت تجارة المضاربة لسلطة الوكالات التجارية بالكامل وأخضعت الأسر الحاكمة لمعاهدات الحماية، وأبطلت مفعول الوقع الموسمي لتجارة الحالة الطبيعية، وقضت ـ في النهاية ـ على الأساطيل المحلية للتجارة البعيدة المدى.

ب ـ أدت الهيمنة الامبريالية إلى انتقال مركز الثقل من المدن التجارية الساحلية إلى الداخل القبلي، ولكن التغلغل الاستعماري لم يمتد إلى الداخل إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ظهور أهمية النفط الاقتصادية والاستراتيجية، مما أدّى فى النهاية إلى تشكيل الخارطة السياسية على ما هي عليه الآن.

ويمكننا أن نترجم هذه الفروض العامة زمنياً إلى فترات تاريخية تتميّز الواحدة عن الأخرى بنقاط التحول الكبرى التي حدثت فيها:

ـ الفترة التاريخية الأولى التي تميّزت بالهيمنة البرتغالية ما بين ١٥٠٩ م ـ ١٦٢٢ م.

ـ الفترة التاريخية الثانية التي تميّزت بالصراع الامبريالي الأوروبي في المنطقة، والمقاومة الوطنية ـ المحلية له ما بين ١٦٣٠ م ـ ١٨٣٩ م.

(٩) حول أساليب البرتغاليين التجارية، أنظر:
H.V. Livermore, *A New History of Portugal* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976).

(١٠) سنتطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في الصفحات اللاحقة.

ـ الفترة التاريخية الثالثة والتي تميزت بالهيمنة البريطانية على المنطقة ما بين ١٨٣٩ م ـ ١٩٢٠ م.

ـ الفترة التاريخية الرابعة التي تميّزت بالتحول من الدولة الريعية إلى الدولة التسلطية وهي الفترة المعاصرة لنا ١٩٢٠ م ـ ١٩٨٥ م.

ـ ٢ ـ

لقد بدأت الثورة التجارية ـ إذاً ـ قبل سقوط بغداد بقليل، ولكن سقوط بغداد كان حافزاً قوياً على انتقال مركز الثقل التجاري والاقتصادي عموماً من العراق، وانتقال طرق التجارة البرية إلى الجزيرة العربية ومدنها التجارية باعتبارها حلقة الوصل الأساسية في التجارة العالمية قبل الرأسمالية بين الشرق والغرب. ولذلك ارتكزت الثورة التجارية الثانية على ازدياد معدلات التبادل التجاري بين الشرق عموماً والغرب الأوروبي فيما بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر الميلاديين. ولعب الاحتكار الذي مارسته المركنتالية العربية ـ الإسلامية على طرق التجارة العالمية دوراً حاسماً في هذه الثورة التجارية على نطاق العالم.

واتسم هذا الاحتكار بالسيطرة الكاملة للتجار المسلمين على المحيط الهندي، في مقابل سيطرتهم الضعيفة أو المحدودة على شرق البحر المتوسط[11]. ويرجع السبب في ذلك إلى أن سيطرة المركنتالية العربية ـ الإسلامية على المحيط الهندي واكبت انتشار الإسلام ديناً وحضارة متوازياً مع توسع النشاطات التجارية. فقد لعب التجار الحضارمة والعمانيون والتجار المسلمون من الفرس والهنود دوراً كبيراً في نشر الإسلام من الهند إلى مالقا والجزر الاوقيانوسية (جاوه، سومطره، بورنيو)[12].

وظهرت ـ ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر ـ ثماني سلطنات إسلامية رئيسية على ساحل أفريقيا الشرقي، وعشر سلطنات إسلامية في عموم القارة الهندية، انظر الجدول رقم (٣ ـ ١).

وإذا استرجعنا كلامنا عن شبكة العلاقات التجارية في القسم الأول تبين لنا أن ازدهار تجارة المضاربة في المحيط الهندي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الإسلام ديناً وحضارة، مما ضمن السيطرة السلمية المباشرة على مصادر السلع الأساسية في تجارة الشرق والغرب.

(١١) إلّا في فترات محدودة. انتهت الهيمنة الاسلامية على شرق البحر المتوسط بمعركة ليبانتو التي سيرد الحديث عنها.

(١٢) انظر على سبيل المثال:

Rita Rose DiMeglio, «Arab Trade with Indonesia and the Malay Peninsula from the 8th to the 16th Century,» in: D.S. Richards, ed., *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), pp.105-135.

جدول رقم (٣ ـ ١)

السلطنات والامارات الاسلامية في المحيط الهندي

أفريقيا	الفترة التاريخية	الهـند	الفترة التاريخية
سلطنة باتا	القرن ١٢ م	جزر سيلان والمالديف	القرن ١٢ م
سلطنة مقاديشو	القرن ١٢ م	سلطنة دلهي	القرن ١٣ م
سلطنة كلوة	القرن ١٢ م	بنويهمن (شمال الدكن)	القرن ١٤ م
سلطنة زنجبار	القرن ١٢ م	سلاطين كشمير	القرن ١٤ م
سلطنة بمبا	—	سلاطين الشرق (في جونبور)	القرن ١٤ م
سلطنة ممباسا	القرن ١٢ م	السلاطين الفاروقيون (في خاندش)	القرن ١٤ م
سلطنة ماليندي	القرن ١٢ م	سلاطين الكجرات	القرن ١٤ م
سلطنة سفالة	القرن ١٢ م	سلاطين البنغال	القرن ١٤ م
		سلاطين أحمد ناجار ونيجابور	القرن ١٥ م
		سلاطين مالوه	القرن ١٥ م

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: أمين توفيق طيبي، «وصول الاسلام الى بلاد مليبار (ساحل الهند الغربي) والتصدي للغزاة البرتغاليين في القرن السادس عشر من خلال كتاب: تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين، »(بحث غير منشور، ١٩٨٦)، وشاكر مصطفى، «دور البحرين المتوسط والهندي في التاريخ الإسلامي، »ورقة قدّمت إلى: ندوة الحضارة الإسلامية من مهدها العربي إلى آفاقها العالمية، الكويت، ١٧ ـ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٧ و٣٢ وما بعدها.

وأصبحت هذه التجارة تصب في مجريين أساسيين: أولهما، الخليج العربي ثم وادي دجلة والفرات فساحل سوريا وعقدته في هذه الفترة هرمز ثم مسقط بعد خراب الأولى، أما المجرى الثاني فكان عن طريق عدن التي كانت نقطة الارتكاز مع تجارة أفريقيا الشرقية، ثم جدة وعيذاب والسويس[١٣].

وقد رأينا عندما تكلمنا عن الوقع الموسمي لتجارة المضاربة أن ساحل سوريا أو الليفانت وساحل مصر كانا المنطقة التجارية التي يحتكر فيها التجار العرب ـ والمسلمون تجارة

(١٣) أنظر: Chaudhuri, *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950,* pp.39-51.

الشرق، والمنطقة التي كان يتزود منها الغرب الأوروبي بالسلع، عبر المدن الايطالية خصوصاً البندقية وجنوى وعبر مرسيليا، حيث كان يتم التبادل التجاري بين سلع الشرق والغرب على نطاق واسع.

وكما أفضت زيادة معدلات التبادل التجاري في هذه الفترة إلى عظم ثراء المركنتالية العربية ـ الإسلامية، اتخذت جهود الغرب الأوروبي منذ الانتعاش التجاري في القرن الثاني عشر (وخصوصاً بعد «محنة الاقطاعية» في نهاية القرن الثالث عشر أو حوالى عام ١٣٠٠ م)[١٤] شكل محاولات محمومة متصلة، ترمي إلى كسر طوق الاحتكار المركنتالي العربي ـ الإسلامي على تجارة سلع الشرق من توابل وبهار وحرير وغيرها، وخصوصاً احتكار مصادر الذهب والفضة الافريقيين اللذين موّلا الازدهار التجاري العربي ـ الإسلامي الأول (الذي وصفناه بالثورة التجارية الأولى).

وكانت كل هذه المحاولات تصب في مجرى واحد: (أ) الروح الصليبية لغزو الشرق وإخضاعه عسكرياً وتجارياً، (ب) حملة استرداد (Reconquista) الاندلس وطرد العرب منها، (ج) تفادي المشرق العربي كلياً عن طريق القسطنطينية ثم فارس فالصين والهند وعبر خطوط التجارة البرية، أو فارس إلى هرمز ثم إلى الهند والصين عبر خطوط التجارة البحرية[١٥].

إن أمر الحروب الصليبية وحملة الاسترداد من الأمور المعروفة في تاريخ المنطقة ولا نريد أن نعيده هنا، فالذي يهمنا منه هو تأكيد الحقيقة التاريخية المذكورة في أغلب المصادر الموثوق بها وهي أن الروح الصليبية كانت تتوافق مباشرة مع المصالح التجارية الاقتصادية، ولكنه دفع الأوروبيين ـ في النهاية ـ إلى خارج حدود أوروبا لحل محنة الاقطاعية بموارد غير الموارد الأوروبية، مما استلزم محاولة الوصول إلى مصادر الذهب والفضة التقليدية في أفريقيا لتمويل الحصول على هذه الموارد. ولكن احتلال العثمانيين مدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣ م قلب كل الخطط الأوروبية ولعب دوراً حاسماً في حفز الأوروبيين على التعجيل في كسر هذا

---

(١٤) حول هذا الموضوع من منظور تاريخي واسع، أنظر:

Sheldon O. Watts, *A Social History of Western Europe, 1450 - 1720: Tensions and Solidarities among Rural Europe* (London: Hutchinson University Library, 1984), pp. 133-161.

تعبير محنة الاقطاعية مقتبس من:

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), p.108.

(١٥) انظر على سبيل المثال:

V. Minorsky, «The Middle East in Western Politics in the 13th and 15th Centuries,» *Journal of Royal Central Asiatic Society,* vol. 27 (1940), pp. 427-461.

الحاجز الهائل العربي ـ الإسلامي الذي منع الأوروبيين من الوصول إلى مصادر تجارة الشرق[١٦].

لم يكن احتلال القسطنطينية بحدّ ذاته العامل المدمر، ولكن ظهور العثمانيين كقوة بحرية في المنطقة، كان معناه ضياع السيطرة على شرق البحر المتوسط بعد أن باءت بالفشل جميع الجهود الأوروبية في احتلال المشرق أو تفاديه عن طريق القسطنطينية. ولذلك كان وقع سقوط القسطنطينية في أوروبا رهيباً مدوياً.

وكان حافزاً كبيراً لدفع الأوروبيين إلى (استكشاف) العالم الذي بدأ قبل ذلك بقليل، وعلى وجه التحديد بدأ عام ١٤١٥ م باحتلال البرتغاليين سبتة (Ceuta) في مضايق جبل طارق على الساحل المغربي، ثم وصولهم أخيراً إلى ساحل الذهب في أفريقيا ١٤٨٢، وفتحهم طريق الهند بواسطة دي غاما عام ١٤٩٤، وانتصارهم في معركة ديو عام ١٥٠٩ م على سلاطين الكجرات وحلفائهم مماليك مصر. ولكن أوروبا كانت طوال الوقت تعد العدة لاستعادة سيطرتها على شرق البحر المتوسط، لأن الاستكشاف البرتغالي لم يستطع كسر الاحتكار العربي ـ الاسلامي للتجارة مع الشرق[١٧]. وأخيراً، وقعت المواجهة في ليبانتو عام ١٥٧١ م حيث انتهت بهزيمة العثمانيين، واعادة السيطرة الأوروبية على شرق المتوسط.

ويحلو للأوروبيين أن يصوروا انتصارهم في ليبانتو على أنه نقطة التحول التي منعت أوروبا من أن تتحول إلى الإسلام، وأصبحت هذه المناسبة تجارة رائجة في البندقية صاحبة المصلحة العظمى في هذا الانتصار. ويصف مراسل مجلة «الايكونومست» معرضاً أقيم في البندقية أخيراً بعنوان: البندقية والدفاع عن الليفانت (من نيسان / ابريل إلى تموز / يوليو ١٩٨٦) مظاهر الإعداد لهذه المعركة: لوحات تيتيان وتينتورتو وفيرونه، وألحان فيفالدي الاوراتوريو العسكرية التي تحتفل بهذه المناسبة. وقد أسهم جميع الكيميائيين بل الرهبان في الإعداد للمعركة، فمنهم من طرح حلوله الناجعة للنصر، منها السم الذي لا يترك آثاراً

---

(١٦) حول أهمية هذا الحدث من منظور أوروبي، انظر:

Kenneth Meyer Setton, *Europe and the Levant in the Middle Ages and the Renaissance* (London: Variorum Reprints, 1974), article 10: «Lutheranism and the Turkish Peril,» pp. 133- 168.

(١٧) كون الاستكشاف البرتغالي لم يستطع كسر الاحتكار العربي الإسلامي ستترتب عليه نتائج خطيرة. ويذهب «كروسه» إلى حد ربط التواريخ بين الغزو العثماني لأوروبا والاستكشاف البرتغالي في المحيط الهندي وكأنها مناورات التفاف بين غريمين: فحسب هذا المنطق حينما كانت طلائع العثمانيين تصل إلى فيتنزا عام ١٤٩٨ م نزل فاسكو دي غاما في كاليكوت. في عام ١٥٠٣ م سجل العثمانيون سلسلة من الانتصارات على البندقية ولكن بعد ست سنوات فقط سيطر فراشيسكو دالميدا على المحيط الهندي. في عام ١٥٢٢ م استولى سليمان القانوني على رودس، ولكن البرتغاليون بعد خمس سنوات هزموا الأسطول الاسلامي في الكجرات. في الثلاثينات من القرن ١٦، استطاع العثمانيون غزو النمسا ولكنهم فشلوا في انتزاع الهند من خواو داكاسترو. . . وهكذا حتى معركة ليبانتو التي غيّرت مجرى الأحداث كلية. مقتبس من:
Needham, *Science and Civilization in China*, p.225.

والذي يلقى في ما أقامه الأتراك من آبار لمياه الشرب، ومنهم من اقترح مسامير تدخل أرجل المقاتلة أو سنابك الخيل لتنتفخ فتسمم المشاة والخيالة تدريجاً. وقد دار جدال طويل حول توريد جراثيم الطاعون ورش الملابس بها قبل بيعها للأتراك[١٨].

ومع أن مصالح الأوروبيين لم تكن موحدة، فقد كانت البندقية في صراع مع البرتغاليين في البحر المتوسط والمحيط الهندي (وخصوصاً تحالف البندقية مع مماليك مصر)، لكن البرتغاليين انقادوا ـ ظاهرياً على الأقل ـ بالروح الصليبية نفسها وعقلية الاسترداد الأوروبي، بل لعل جهودهم في المحيط الهندي كانت التتويج الفعلي لهذه الروح وهذه العقلية[١٩]. ولكن، تأثير البرتغاليين، كما ذكرنا سابقاً، على تجارة العرب ـ المسلمين لم يكن حاسماً أو مدمراً لأسباب لا بدّ أن نلتفت إليها الآن. ان ظهور البرتغاليين (الفرنجة) في البداية لم يكن سوى مجرد ازعاج عابر، من وجهة نظر التجار العرب ـ المسلمين أو حكامهم التي ذكرتها التواريخ المحلية التي ترجمها سارجنت[٢٠]، مما يعني أنه ما من أحد قد نظر إليهم على أنهم بشائر حقبة تاريخية جديدة. وقد ذهب بهادر شاه، ملك الكجرات، إلى حد التصريح أن «حروب البحار أمر يعني التجار ولا يمس هيبة الملوك»[٢١].

- ٣ -

لقد تكشفت الأحداث في هذه المرحلة الانتقالية لحقبة عظمى من التاريخ عن أن طموح البرتغاليين لم يكن يهدف ـ تحت ستار الروح الصليبية وعقلية الاسترداد ـ إلى كسر طوق الاحتكار المركنتالي العربي ـ الإسلامي فحسب، أو فرض احتكارهم هم على التجارة مع الشرق والوصول إلى مصادر الذهب والفضة، وإنما إلى فرض هيمنتهم على العالم القديم كذلك. وقد تجلت هذه الروح الامبريالية منذ وقت مبكر في المحيط الهندي منذ أوائل القرن

---

(١٨) «Reliving the Battle of Lepanto,» *Economist* (5 April 1986), pp.89-90.

(١٩) R.B. Serjeant, *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th Century* (Beirut: Librairie du Liban, 1974), pp.1-4.

(٢٠) خاصة تاريخ الشحري والمخطوطات مجهولة المؤلفين، كمخطوطة سيوون (Saiwan) وتاريخ الجرموزي.

(٢١) أمين توفيق طيبي، «وصول الاسلام إلى بلاد مليبار (ساحل الهند الغربي) والتصدي للغزاة البرتغاليين في القرن السادس عشر من خلال كتاب: تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين،» (بحث غير منشور، ١٩٨٦)، ص ٧. أنظر أيضاً:

A. Dos Cupta, *Indian Merchants and the Decline of Surote* (Wiesbaden: [n.pb.], 1979), and M.N. Pearson, *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976).

ويتوصل بانيكار إلى الاعتقاد أن الحكام الهنود لم يكن يهمهم إذا كان تجارهم يبيعون السلع للعرب أو للبرتغاليين وان كان للآخرين ميزة في انهم كانوا يبيعون لهؤلاء الحكام الأسلحة والعتاد المطلوب.

K.M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (London: Allen and Unwin,1953), p.53 passim.

السادس عشر وهذا ما نقصده بمصطلح الخطة الامبريالية العظمى أو (Grand Imperial Design).

فعندما تولى القائد الماكر البوكركه التحكم في وكالات (Factories) البرتغال في غرب الهند، كان يصبو إلى تكوين امبراطورية برتغالية في الشرق (Estado da India)، وذلك عن طريق بناء قلاع منيعة جبارة في عدن وديو وهرمز وغوا ومالقا، قلاع لا يسيطر بواسطتها على العقد الرئيسية لطرق التجارة العالمية في ذلك الحين فقط، بل يهيمن على الحكام المحليين ويثبت سلطته عليهم ويجبرهم على إعلان ولائهم للبرتغال، ويسهل عليه الحصول على الجزية منهم[٢٢].

ومنذ ذلك الحين، استقرت هذه الخطة الامبريالية العظمى المبنية على قاعدة أن من يريد السيطرة على التجارة العالمية في المحيط الهندي، لا بد له من السيطرة على المضايق الثلاثة التي تتحكم بها: (أ) مضايق مالقا المؤدية إلى الشرق نحو الصين وجزر الهند الشرقية، (ب) مضايق هرمز المؤدية إلى الخليج العربي وفارس من جهة، ووادي الرافدين من جهة أخرى، (ج) مضايق باب المندب (أي عدن) المؤدية إلى البحر الأحمر ومنه إلى مصر والليفانت.

وتفسر هذه الخطة سياسة البرتغاليين وتصرفاتهم في المنطقة إلى حد كبير، ذلك على الرغم من أنهم فشلوا في تحقيق هذه الخطة (لأسباب عدة سنتطرق إلى بعضها في ما بعد). إذاً لم تتحقق هذه الخطة إلّا بعد ثلاثة قرون، وبواسطة الانكليز كما سنرى. وقد دامت سيطرة البرتغاليين على المنطقة حوالى قرن من الزمن، منذ انتصارهم في ديو عام ١٥٠٩ م إلى خسارتهم لهرمز وخرابها على أيدي الفرس والانكليز عام ١٦٢٢ م. وقد تبعهم إلى افريقيا (ساحل الذهب) أولاً ثم إلى المحيط الهندي الهولنديون والانكليز والداناركيون وغيرهم من «الرنيكادو» الأوروبيين والقراصنة من مختلف الجنسيات.

ولقد رمت محاولات البرتغاليين في حصار الخليج العربي والبحر الأحمر إلى تحويل التجارة منهما إلى البرتغال مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح، وإلى فرض الجزية والخراج بالطريقة التقليدية نفسها المتبعة في التعامل مع تجارة المضاربة التي كانت سائدة في المنطقة. ولذلك فقد دخلوا في صراع مباشر مع القوى المحلية المسيطرة على النهايات البرية لطرق تجارة المحيط الهندي: المماليك في مصر والحجاز، الصفويين في فارس، والعثمانيين في الخليج العربي والحجاز. وما ان استتب الوضع للبرتغاليين، حتى بدأ الصراع الأوروبي مع

---

(٢٢) Serjeant, *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th the Century*, pp. 14-21.

الهولنديين ثم الانكليز فالفرنسيين كما ذكرنا، وبخاصة مع ظهور شركات الهند الشرقية الهولندية أولاً، ثم الانكليزية في مطلع القرن السابع عشر[٢٣].

وعندما أنشأ البرتغاليون دولتهم في الشرق (Estado da India) كانوا يهدفون إلى حصار البحر الأحمر واحتكار التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، والسيطرة بالقوة والعنف على المحيط الهندي بواسطة السفن حاملة المدافع. ولكن أساليبهم في تحقيق ذلك ـ كما ذكر فان لور ـ لم تختلف عن الأساليب التي كانت متبعة من قبل في المنطقة: (١) التجارة بكميات قليلة بمقاييس تجارة المضاربة، (٢) قيام الحكومة (البرتغالية المحلية) بالمتاجرة وكأنها مشروع خاص (private enterprize)، (٣) استعمال أساليب فرض السيطرة بهدف ضمان الاستغلال المالي والسنمالي (من سنة مالية Fiscal) للتجارة كفرض الرسوم الجمركية على نشاطات الشحن والتفريغ والتخزين في الموانىء، (٤) ويشرف على هذا كله الموظفون الكبار وعليّة رجال الدين من الارستقراطية البرتغالية. ولذلك يستنتج فان لور أن البرتغاليين لم يدخلوا أي عنصر جديد في تجارة المحيط الهندي[٢٤].

ولم يكن البرتغاليون سوى جامعي ضرائب، والاستادو دا انديا لم تكن سوى مؤسسة لإعادة التوزيع، من النوع الذي يبيع العنف المنظم مقابل رسوم الحماية، مما يشبه تماماً دور المشيخة أو السلطنة التقليدية في المدن التجارية في المحيط الهندي. وقد كانت الكارتازه Cartaze (أو الورقة وأحياناً الرقعات في المصادر المحلية) الأداة التي تجمع «الاستادو» الخراج عن طريق بيعها للتجار وأصحاب السفن، وهي بمثابة أجور الحماية التي تقدمها الاستادو للإتجار في المحيط، ولذلك لم يكن يسمح لأي سفينة بمغادرة الميناء بدونها، وإلاّ تعرضت للسلب والنهب من قبل البرتغاليين أنفسهم. وإضافة إلى الكارتازه، تقوم السلطات البرتغالية بتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع بما لا يقل عن ١٠ بالمائة، ومن أجل ذلك تجبر السفن على المرور إما في هرمز أو في مسقط[٢٥].

---

(٢٣) أنظر على سبيل المثال:

S. Ozbaran, «The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, 1534-1581,» *Journal of Asian History*, vol.6 (1972), pp.45-87.

مصطفى عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ ـ ١٧٦٣ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨١).

(٢٤) J.C. Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: Van Hoeve, 1955), p.118 passim.

ويذكر ولارشتاين ان الادبيات عن هذه الفترة تؤيد استنتاج فان لور.

Immanuel Wallerstein, *The Modern World System* (New York: Academic Press, 1974),vol.1, p.331.

(٢٥) عبدالعزيز عوض، «الأهمية الاستراتيجية والتجارية لجزيرة هرمز، ١٥٠٧ ـ ١٦٢٩،» (بحث غير منشور، ١٩٨٦)، ص ٣ ـ ٧.

وقد برّر البرتغاليون إقامة مؤسسة الكارتازه بأنها وسيلة لنشر الدين المسيحي، وقطع طرق امداد الإسلام في الشرق، وإضعاف القدرة العسكرية للعثمانيين وتهديدهم لأوروبا المسيحية. ولكن الصلة بين نظام الكارتازه والحكام المحليين واضحة بشكل مباشر، لأنها فرضت الحقوق الجمركية والحقوق التي تتصل بتنظيم عمليات الشحن البحري وحجمه بين موانىء المنطقة.

إلى أي مدى نجح البرتغاليون في تحقيق خطتهم الإمبريالية للسيطرة على المحيط الهندي؟ وإلى أي مدى نجحوا في حصار البحر الأحمر وتحويل تجارة السلع الشرقية الاستراتيجية من الجزيرة العربية والمشرق العربي، وتالياً كسر الاحتكار المركنتالي العربي - الإسلامي؟ ان جميع الشواهد التاريخية تدل على أن البرتغاليين - على رغم سيطرتهم على هرمز (قاعدةً رئيسية لنشاطهم التجاري) وساحل الهند الغربي وموانىء الخليج العربي في القرن السادس عشر - فشلوا في احتلال عدن وجدة، وتالياً فشلوا فشلاً ذريعاً في حصار البحر الأحمر أو التجارة فيه، ثم خسروا السيطرة على مالقا بسبب الهولنديين بعد ذلك بقليل. ولذلك، فإن التجارة العربية في الجزيرة والمشرق لم تتأثر بنشاطات البرتغاليين إلّا جزئياً[٢٦]. ويرجع فشل البرتغاليين إلى عدد من الأسباب، أهمها:

- إن سياسة البرتغاليين المبنية على الروح الصليبية وعقلية الاسترداد قد اتسمت بالكثير من التعصب والجشع في ابتزاز التجار والأمراء المحليين والقسوة في معاملة السكان، مما دفع الحكام المحليين إلى التمرد والتحالف مع القوى الأوروبية الأخرى لطرد البرتغاليين من أماكن وموانىء كثيرة احتلوها في بداية فترة هيمنتهم على المنطقة، وقد عمل ذلك على تأجيج الصراع الأوروبي في ما بعد[٢٧]. ويجب أن لا ننسى أن أداة البرتغاليين في التوسع البحري كانت السفن حاملة المدافع، وليس التعامل التجاري من حيث هو نشاط اقتصادي سلمي.

- قلة العنصر البشري البرتغالي في المناطق المستعمرة، مما دفع البرتغاليين إلى الاستعانة بالرنيكادو الأوروبيين والمرتزقة الهنود (أو مسيحيي الرز، أي الذين تنصروا بسبب الجوع) للعمل في حامياتهم وقلاعهم. وكان هذا عاملاً من العوامل التي أدت إلى اضطراب النظام في البحرية البرتغالية وتكرار حوادث التمرد بين كبار الضباط البرتغاليين وانتشار الرشوة والفساد بينهم إلى الحد الذي أصبحت معه الرشوة مؤسسة شبه رسمية، وأصبحت المناصب العليا في «الاستادو دا انديا» تباع رسمياً من قبل التاج البرتغالي[٢٨].

---

(٢٦) انظر مصادر آشتور: Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages.*

(٢٧) من أوضح الأمثلة على ذلك تحالف الفرس مع الانكليز الذي أدى إلى طرد البرتغاليين من هرمز، وتحالف العمانيين مع الانكليز ثم مع الفرنسيين في وقت لاحق أثناء الانتفاضة العمانية في القرن السابع عشر.

(٢٨) Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1825.*

ـ الصراع بين البرتغال والاسبان ما بين عام ١٥٨٠ عندما وحد البلدين فيليب الثاني وعام ١٦٤٠ عندما استقلت البرتغال مرة أخرى تحت حكم أسرة براجانزا. هذا الصراع أضعف الإدارة الاستعمارية، ولم يغيّر كثيراً من أساليبها في الوقت نفسه، فقد اعتمدت هذه الأساليب بشكل رئيسي على احتكار الحكومة البيروقراطي للسلع المربحة في شكل احتكار حكومة تقليدي، مما منع تعبئة الاقتصاد والتجار البرتغاليين على نحو يسهم في فرض الهيمنة الامبريالية، واحداث التراكم الرأسمالي الذي يوفّق بين التجارة والإدارة الامبريالية (الارستقراطية)، كما حدث في ما بعد لدى الهولنديين والانكليز.

ـ كان التوسع الاستعماري البرتغالي الذي امتد بعقلية الاسترداد إلى الامريكتين والمحيط الهندي يقوم على الطريقة التي ذكرناها: السفن الشراعية حاملة المدافع، نظام الكارتازه، جمع الخراج بشكل ضرائب، بيع الحماية في شكل جزية ورسوم جمركية، احتكار تجارة السلع المربحة احتكاراً حكومياً. هذا كله جعل من البرتغاليين جامعي ضرائب من الطراز الأول. ولكن أموال هذه الضرائب، مع الفضة والذهب اللذين أخذا يتدفقان على البرتغال واسبانيا من أمريكا، فضلاً عن الأرباح الناتجة عن احتكار التوابل، كل هذا قد ذهب في شراء السلع الأوروبية من الحلفاء الجنويين (تجار جنوى) منافسي تجار البندقية التقليديين وتجار بافاريا ودول الأقاليم المتحدة الهولندية، وذلك لعدم تطور التنظيم المركنتالي في كل من البرتغال واسبانيا، فالحقيقة أن هاتين الدولتين لم تكونا سوى قنوات (Conduits) لتمويل التوسع الرأسمالي الأوروبي الغربي في الأقاليم الثلاثة السالفة الذكر(٢٩).

ولذلك فإن التوسع الامبريالي البرتغالي ـ الاسباني في الامريكتين وفي المحيط الهندي أوصل النظام العالمي الذي عمل هذا التوسع على ظهوره في أوائل القرن السادس عشر (بواسطة هاتين الدولتين الأوليين اللتين اجتازتا محنة الاقطاعية بالتوسع الخارجي) إلى أزمة المركنتالية قبل الرأسمالية العظمى التي وصلت مداها خلال ثورة الأسعار في منتصف القرن السابع عشر (أزمة ١٦٥٠ م)(٣٠)، والتي أدت في ما بعد إلى كساد واسع النطاق في الدولة العثمانية والمشرق عموماً، بسبب تدفق الفضة الأمريكية عليها(٣١).

أما في المحيط الهندي، فيمكن أن نطلق على هذه الأزمة: الأزمة البنائية للمركنتالية

---

(٢٩) Carlo M. Cipolla, *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000 - 1700*, 2nd ed. (London: Methuen, 1980), pp.250-296.

(٣٠) Petrt Kriedte, *Peasants, Landlords and Merchant Capitalists* (Gottingen: Berg Publishers, 1983), pp. 18-60.

(٣١) لمعالجة سريعة لهذا الموضوع، أنظر:

Hamilton Alexander Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East* (London; New York: Oxford University Press, 1969), pp.49-59.

التقليدية المتمثلة بتجارة المضاربة. وقد تمثلت هذه الأزمة في المواجهة التاريخية في هرمز عام ١٦٢٢م بين الأساليب المركنتالية التقليدية المحلية ـ البرتغالية (التي تكيفت معها) والتي وصلت إلى حدود توسعها الممكنة من ناحية، والشكل الامبريالي المتقدم للمركنتالية الرأسمالية المتمثلة في شركتي الهند الشرقية لهولندا أو انكلترا من ناحية ثانية. ولم تكن هرمز ـ محطة المركنتالية التقليدية في إبان توسعها ومعقل الامبريالية التقليدية قبل الرأسمالية ـ مهيئة لهذه المواجهة، فقد كانت بكل غناها وبذخها تعبيراً بليغاً عن الأزمة البنائية التي كانت تختمر منذ مدة طويلة. ولذلك سقطت في هذه المواجهة سقوطاً لا رجعة فيه، وكان خرابها خراباً كاملاً اختفت معه من التاريخ، وكأنها كانت استثناء في غاية الغرابة (أو أثراً بعد عين)[٣٢].

ـ ٤ ـ

إذا كان البرتغاليون في المحيط الهندي أكبر جامعي ضرائب، فإن شركتي الهند الهولندية والانكليزية كانتا أكبر مؤسستي تهريب في العالم قبل الرأسمالي[٣٣]، وإذا كان سقوط هرمز تعبيراً عن الأزمة البنائية للمركنتالية التقليدية وتجارة المضاربة فإن شركتي الهند الشرقية كانتا وسيلتين أدخلتا مجتمع الخليج والجزيرة العربية في النظام الاقتصادي العالمي الذي هيمنت عليه الرأسمالية الأوروبية الصاعدة. ولكن المركنتالية التقليدية التي ميّزت الحالة الطبيعية لن تنهار دفعة واحدة بل تتواصل لمدة طويلة ربما إلى منتصف القرن التاسع عشر، وذلك لأسباب عدة منها الصراع الامبريالي البرتغالي ـ الهولندي ثم الهولندي ـ الانكليزي ثم الانكليزي ـ الفرنسي.

وما يعنينا هنا هو تفسير سر تفوق شركتي الهند الشرقية الهولندية والانكليزية على شركة

---

(٣٢) في مدح هرمز: إذا كان العالم خاتم، هرمز ستكون جوهرته... إلخ، والتغني بثروة هرمز عند ملتن، وترجمة بيرتون لتمجيد كاميون من لوسيادس شعراً لهرمز. انظر:

Arnold Talbot Wilson, *The Persian Gulf: A Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the 20th Century* (Oxford: Clarendon Press, 1928).

إن جميع الإشارات اللاحقة لهذا الكتاب ستكون للترجمة العربية: آرنولد تالبوت ويلسون، **الخليج العربي: مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين**، ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف (الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٤٠)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٣٣) Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1973), p.151.

لاحظ أن الفرق الأساسي الذي أدخله البرتغاليون على تجارة المحيط الهندي هو أن التجار المحليين اصبحوا يتعاملون مع ممثلي أو وكلاء دولة عسكرية مدججة بالسلاح، وأن الأسعار محددة بالاتفاقات الرسمية بين الدول، وان التجارة في المحيط أصبحت مقننة بواسطة الكارتازة دون أن تغير من واقع العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي. أنظر:

Wallerstein , *The Modern World System,* vol.1, pp.330-331, and Steensgaard, Ibid., p.151.

الهند البرتغالية والاستادو دا أنديا من ورائها. وما سنورده من أسباب لتفسير هذا التفوق يمكن أن يعترض عليه من زوايا عدة، خصوصاً أنه يشوبه التبسيط الشديد والاختزال، ولكن ما يعنينا من الموضوع هو أن نعرف تأثير هذه التطورات الخاصة بالمحيط الهندي على أسباب انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية أساساً.

وفي اعتقادي أن أحد أهم أسباب تفوق شركتي الهند الشرقية (وأعني - دائماً - الشركتين الهولندية والانكليزية) هو التنسيق الدقيق بين نشاطات الدولة الامبريالية ونشاطات التجار والوكلاء (Factors) الذين كانوا بمثابة الرواد للتجارة الرأسمالية[٣٤]، وهو الأمر الذي كان البرتغاليون يفتقرون إليه كما ذكرنا. ولكن هذا الأمر يخفي من الأشياء أكثر مما يظهر. إذ إن أغلب الكتاب والمؤرخين الذين كتبوا حول هذه الفترة، خلطوا بين الامبريالية كظاهرة للتوسع العسكري والاستيطان الاستعماري والهيمنة السياسية من ناحية، والرأسمالية كنشاط اقتصادي يهدف إلى الحصول على الربح بطرق عقلانية وبكفاءة عالية في توظيف العمل والموارد الاقتصادية والمادية لتوليد هذا الربح، ولإحداث التراكم الرأسمالي من ناحية ثانية.

إن ظاهرة الامبريالية ظاهرة عالمية قديمة لا ترتبط بالرأسمالية أو تختص بها[٣٥]. كما أن الرأسمالية ليست حكراً على أوروبا بعد القرن الخامس عشر، إذ ان تجارة المضاربة التي شرحنا أسسها في القسم السابق،تلك التي ازدهرت بل كانت عماد الثورة التجارية الإسلامية الأولى بين القرنين الثامن والحادي عشر كانت مبنية على أسس رأسمالية واضحة[٣٦]. كما أن الدولة التي انتصرت وحسمت الصراع الأوروبي الامبريالي والاقتصادي لمصلحتها (أي انكلترا) كانت ميدان هيمنة الارستقراطية التقليدية. ولم يشكل التجار أي ثقل يذكر في

---

(٣٤) معظم التفسيرات عن تفوق شركات الهند الشرقية مستمدة من: المصدر نفسه، ومن تحليلات فان لور. أما بالنسبة إلى دور الوكلاء، أنظر:

Ian Bruce Watson, *Foundation for Empire: English Private Trade in India, 1659-1760* (New Delhi: Vikas Publishing, 1980).

(٣٥) لقد طرح شومبتر هذه القضية بوضوح، فحصر الامبريالية بالرأسمالية وتسمية الامبريالية قبل الرأسمالية بالاستعمار هي مسألة اجتهادية اصطلاحية، بينما الامبريالية هي في الحقيقة ظاهرة تاريخية ملائمة لوصف بيئة الجزيرة العربية. لأن التغلغل الأوروبي في بداياته الأولى لم يتعد الساحل والمرافىء والمدن التجارية حتى بداية الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين. ولذلك يكون مصطلح الامبريالية أدق في هذه البيئة من الاستعمار لوصف ظاهرة التغلغل الأوروبي. أنظر:

Joseph Schumpeter, *Imperialism and Social Classes* (Cleveland: Meridian Books, 1951), pp.64-98.

(٣٦) أو شبه رأسمالية كما أسماها مكسيم رودنسون من باب الحذر معتبراً الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر نموذجاً مثالياً (فيبرياً) للعالم.

Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism,* translated from French by Brian Pearce (London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974), pp.4-11.

الطبقة الحاكمة أو البيروقراطية العسكرية التي كانت تتولى اتخاذ القرارات[٣٧]. ولكن المزاوجة بين الامبريالية والرأسمالية في الظروف التاريخية للقرن السابع عشر، كان لها أثر بالغ في انتصار الرأسمالية واستيعابها للعالمين القديم والجديد.

وهكذا، فإن الأساطيل التجارية لشركتي الهند الشرقية الهولندية والانكليزية (والتجار الوكلاء المنضوين تحت لوائهما) كانت تتمتع بحماية كاملة من الأساطيل الحربية لهذين البلدين، بل لقد قامت هاتان الشركتان بتمويل هذه الأساطيل الحربية التي نجحت في القضاء على هيمنة البرتغاليين على طرق التجارة في المحيط الهندي بعد سقوط هرمز واحتلت سواحل الهند[٣٨]. ماذا يعني هذا من منظور تجارة المضاربة؟ أنه يعني أن شركتي الهند الشرقية ـ ومن ثم التجار الوكلاء التابعين لهما ـ كانتا قادرتين على أن تستدخلا (Internalize) تكاليف أتاوة الحماية، لأنهما كانتا تستطيعان الحصول على الحماية بسعر الكلفة وذلك بتمويل الأساطيل الحربية، وليس بسعر طرف ثالث كسلطان أو شيخ أو ملك (كما في حالة البرتغال). هذا في الوقت الذي كان فيه تاجر المضاربة ـ كما رأينا ـ مضطراً إلى أن يدفع هذه الأتاوة في شكل رسوم وضرائب في كل ميناء ومحطة حسب تقلبات الأوضاع وجشع الحكام. ولم يكن البرتغاليون يقومون بالتجارة بأنفسهم، بل كانوا يكتفون بشحن البضائع (إلى لشبونة على خط لشبونة ـ كووة)[٣٩] عن طريق شركات حكومية وتحصيل الجزية والرسوم من الموانىء المحلية والحكام.

إن التوفير الذي يمكن أن يحصل من استدخال تكاليف أتاوات الحماية في ظل السفن الشراعية الحربية الحاملة للمدافع لا بدّ أن يكون كبيراً، على نحو ما يظهر من حسابات فان لور وشتينسغارد. ولكنه لم يكن كافياً بحد ذاته، فقد استطاعت هاتان الشركتان، بتركيبتهما

---

(٣٧) انظر في هذا:

Cheyney C. Ryan, «The Fiends of Commerce: Romantic Citicisms of Classical Political Economy,» *History of Political Economy,* vol.13, no.1 (Spring 1981), pp. 80-94.

ولو أن ماير يتكلم عن فترة لاحقة (القرن التاسع عشر) فإن اطروحته بالغة الأهمية في فهم العلاقة بين الطبقة الحاكمة والتجار في الدول الامبريالية، وقد قام المؤلف بمراجعة وافية لهذه الأطروحة.

Arno J. Mayer, *The Persistance of the Old Regime: Europe to the Great War* (London: Croom Helm, 1981).

خلدون حسن النقيب، «التاريخ الجديد والحقائق الخطرة،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ١٣، العدد ٣ (خريف ١٩٨٤)، ص ٢١٥ ـ ٢٢٧.

(٣٨) K.N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1600-1760* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987).

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

A.R. Disney, *Twilight of the Pepper Empire: Portuguese Trade in South-West India in the Early Seventeenth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), pp.101-136.

المؤسسية الخاصة وبتوظيف الوكلاء على نطاق واسع، التوصل إلى التحكم الاحتكاري أو شبه الاحتكاري بالأسعار على نطاق عالمي، وهو هدف لم يستطع أحد تحقيقه في تجارة المضاربة التقليدية. وقد تم هذا عن طريق تكوين الأصول (Stock Formation) على المدى البعيد، وليس عن طريق طلب الربح السريع المباشر، كما ضمن مساهمة الوكلاء وشركائهم المحليين من البانيان كفاءة عالية في سعر الشراء والتوصيل والتوزيع. ومعنى هذا أنه، إضافة إلى التوفير الذي ترتب على حماية الشركات نفسها بحصولها على تكاليف هذه الحماية بسعر الكلفة، فقد كانت هذه الشركات - بسبب حصولها على البضائع الاستراتيجية عالية الربح، وتخزينها بكميات كبيرة وعلى المدى البعيد - قادرة على أن تحمي نفسها من تقلبات الأسعار الحادة التي هي سمة بارزة من سمات تجارة المضاربة التقليدية[40].

إن هاتين السمتين: استدخال تكاليف الحماية وتحقيق التحكم الاحتكاري بالسلع الاستراتيجية عن طريق تكوين الأصول في التجارة العالمية، تمثلان ابتكارات تنظيمية على المستوى المؤسسي، أسهمت في الانتصار الاقتصادي الحاسم بشكل تزامن مع ظهور التفوق العسكري لدول شمال غرب أوروبا، هولندا أولاً ثم انكلترا. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الانتصار تحول مركز الثقل الاقتصادي من موانىء الجزيرة العربية والمشرق إلى خطوط التجارة المارة برأس الرجاء الصالح، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي في التجارة العالمية من البحر المتوسط كله إلى المحيط الاطلسي في القرن الثامن عشر[41].

وحتى تكون الصورة اكتملت وضوحاً فلا بد أن نذكر أن السلع الاستراتيجية في هذه الفترة - من زاوية التجارة التقليدية في الموانىء العربية - كانت كالتالي: البهارات (بخاصة جوز الطيب، الزعفران، الزنجبيل، القرفة، القرنفل. . . إلخ)، التوابل (بخاصة الفلفل

---

(٤٠) انظر اطروحات فان لور وشتينسغارد السابقة الذكر:

Van Leur, *Indonesian Trade and Society,* and Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade.*

(٤١) إن التحول في مركز الثقل الاقتصادي في تجارة المحيط الهندي ومحطاتها في شرق البحر المتوسط إلى المحيط الاطلسي، لم تدرس بشكل وافٍ ولم تطرح على بساط البحث في التاريخ العربي الحديث بشكل منظم. لملاحظات أولية، انظر:

K.N. Chaudhuri, *The English East India Company: The Study of an Early Joint- Stock Company, 1600-1640* (London: [n.pb.], 1965), pp.156-159, and Steensgaard, Ibid., pp.172-192.

ولمتابعة النقاش الذي أثارته كتابات الأخير في المصادر الأوروبية، أنظر:

Kristof Glamann, «European Trade, 1500 - 1750,» in: Carlo M. Cipolla, ed., *The Fortana Economic History of Europe* (Glasgow: Collins, 1974), vol.2: *The Sixteenth and Seventeenth Centuries,* pp. 427-526, and Bentyley T. Duncan, «Niels Steensgaard and the Europe-Asia Trade of the Early Seventeenth Century,» *Journal of Modern History,* vol.47, no.3 (1975), pp. 512-518.

على أنواعه)، الحرير، أصباغ النيلة، البخور، الملابس والمنسوجات، الخيول والجمال، الأسلحة التقليدية (وبخاصة السيوف والرماح اليمنية)، والأغذية (القمح، الأرز، التمور، اللبان)، العبيد، وفي ما بعد الأصواف والأقطان التي لعبت دوراً كبيراً في التطور الصناعي الرأسمالي (على أساس كون صناعة المنسوجات المجال الأول للتصنيع)، والزيوت (بخاصة زيت جوز الهند)، والمنبهات (القهوة، السكر، ثم الشاي)، وأخيراً الأحجار الكريمة (بخاصة اللؤلؤ)[٤٢].

والمدقق في هذه القائمة يتبيّن أن هذه السلع الاستراتيجية تختلف بمقدار الربح الذي تدره بشكل تفاضلي، وتختلف بمقدار الكميات المتداولة في الأسواق العالمية، وتختلف كذلك بدرجة تأثرها بالنشاطات الاحتكارية لشركات الهند الشرقية. فالحرير الصيني والفارسي تأثر بدرجة أقل من البهارات، وبخاصة بعد دخول الحرير السوري مجال التبادل العالمي في نهاية القرن الثامن عشر. ولكن التجار الذين سيطروا على تجارة شراء الحرير السوري بدلاً من الايطاليين أصبحوا انكليزاً وفرنسيين[٤٣]. إن درجة تأثر أو عدم تأثر تجارة الخليج والجزيرة العربية بهذه النشاطات الاحتكارية تعطينا فكرة أو مؤشراً على هامش الحركة الذي بقي لتجارة المضاربة التقليدية في المنطقة، وإن كانت هذه الشركات قد نجحت في النهاية في الحصول على حصة الأسد من عمليات البيع والشراء في السلع الاستراتيجية.

ولكن السلع عالية الربح التي تأثرت بدرجة كبيرة بنشاطات شركات الهند الشرقية الاحتكارية هي تجارة التوابل والبهارات، وجاء هذا التأثر في فترة مبكرة تقريباً. إذ يذكر برنارد لويس أن عمر طالب أحد أعيان الأتراك قد اشتكى في عام ١٦٢٥ م من أن «. . . الأوروبيين قد تعرفوا العالم كله، وانهم يرسلون سفنهم إلى كل مكان ويستولون على الموانىء. في السابق كانت البضائع من الهند والسند والصين تأتي إلى السويس وتوزع من قبل المسلمين إلى العالم كله. ولكن الآن هذه البضائع تنقل من قبل البرتغاليين والهولنديين، والانكليز إلى بلاد الفرنج ليوزعوها على العالم من هناك. (والبضائع) التي لا يحتاجونها يأتون بها إلى استانبول والبلاد الإسلامية ويبيعونها بخمسة أضعاف سعرها ويربحون من ورائها المال الكثير. ولهذا السبب فإن كلاً من الذهب والفضة غدا نادراً في بلاد الإسلام»[٤٤].

(٤٢) حول السلع المتداولة في تجارة المحيط الهندي عموماً في هذه الفترة، أنظر:

Chaudhuri, *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950,* pp.182-202; N. Groom, *Frankincense and Myrrh: A Study of the Arab Incense Trade* (London: [n.pb.], 1981), and Frederic C. Lane, «Mediterranean Spice - Trade: Its Revival in the Sixteenth Century,» in: Frederic C. Lane, ed., *Venice in History: The Collected Papers of Frederic C. Lane* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1966).

(٤٣) A.C. Wood, *A History of the Levant Company* (Oxford: Oxford University Press, 1935), and Charles Philip Issawi, «British Trade and Rise of Beirut, 1830-1860,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 8, no. 1 (January 1977).

(٤٤) مقتبس من: Bernard Lewis, «Some Reflections on the Decline of the Ottoman Empire,» *Studia Islamica,* no.9 (1959), p.118.

هذ التحول شبه الفجائي في الموازين الاقتصادية لمصلحة هولندا وانكلترا قد أدى لا شك إلى خسارة اقتصادية كبيرة للموانىء التجارية العربية، وتالياً لاقتصاد الحالة الطبيعية كله. ولكننا لا نعرف على وجه التحديد حجم هذه الخسارة خصوصاً في القرن الثامن عشر. ان شتينسغارد ـ مثلاً ـ يقدر حجم خسارة تجارة التوابل والبهار (لموانىء الساحل السوري التي بدأت تشتري السلع التي كانت تحتكر بيعها) بما لا يقل عن أربعة ملايين ليرة ذهبية سنوياً[٤٥]. ولكن القضية المهمة التي ستشغلنا في ما بعد هي أن هاتين الدولتين (هولندا وانكلترا) اللتين ستلحق بهما فرنسا قد سيطرتا بالاحتلال الاستعماري على المناطق التجارية الرئيسية في المحيط الهندي، حيث مصادر السلع التي كان تجار المضاربة العرب وسطاءها الرئيسيين، وهنا القضية الأهم.

ولذلك فإن الموازين السياسية والعسكرية تبعت منطقاً آخر، وأخذت وقتاً طويلاً قبل أن تستقر. ويرجع سبب ذلك بشكل رئيسي إلى الصراع الامبريالي الذي أعقب سقوط هرمز عام ١٦٢٢ م. فقد استقر الهولنديون (الذين جاءوا في أعقاب البرتغاليين بفترة قصيرة إلى المنطقة، أي قبل الانكليز) إلى بندر عباس (التي ورثت هرمز) بينما تحول الانكليز إلى جسك. ولذلك كان وضع الهولنديين أفضل من الانكليز في قدرتهم على التحكم بالتجارة مع الخليج العربي، ولذلك استعر الصراع بينهما بخاصة بعد ١٦٥٢ م. وتجيء خسارة التحالف الهولندي ـ الاسباني، حرب عام ١٦٧٦ م ضد الفرنسيين في البحر المتوسط، لتضعف موقفهم في المحيط الهندي إلى الحد الذي دفع بهم إلى نقل مركزهم التجاري من بندر عباس إلى البصرة التي كسبها العثمانيون منهم، ثم إلى جزيرة خرج الحصينة.

أما الانكليز فقد أسسوا فروعاً لشركة الهند الشرقية في موانىء الخليج وجنوب الجزيرة، وبخاصة مسقط والبصرة والبحرين وبوشهر، مع بقاء البحر الاحمر مفتوحاً لعدم قدرة أية قوة بحرية على فرض السيطرة الحاسمة عليه، وقد بدأ التوسع الانكليزي في المنطقة بعد أن أحكم الانكليز سيطرتهم واحتلالهم الاستعماري على الهند ما بين ١٦٣٠ ـ ١٦٩٠ م ولذلك كان توسعهم من الموقع الأقوى، وبدأت كفتهم ترجح على هولندا منذ مطالع القرن الثامن عشر[٤٦].

وفي هذه الأثناء، بدأت محاولات فرنسا تهديد مركز الانكليز الاستعماري في الهند عن طريق مصر، وبغداد، والبصرة، ومسقط. وقد حسم هذا الصراع الامبريالي الثلاثي لمصلحة الانكليز (أو بريطانيا اعتباراً من عام ١٧٧١ م) عندما اضطر الهولنديون إلى اخلاء

---

(٤٥) Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade,* p.175 passim.

(٤٦) الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ ـ ١٧٦٣، ص ١٨٥ ـ ٢٢٩.

جزيرة خرج عام ١٧٦٥ م وبذلك انتهى نفوذهم كلياً في المنطقة. وفي الوقت نفسه جاءت خسارة فرنسا، حرب السنوات السبع ما بين ١٧٥٦ - ١٧٦٣ م، للحصول على موضع قدم في الهند لتدعم الهيمنة الامبريالية الانكليزية(٤٧). ولكن الصراع مع فرنسا لن ينتهي في هذه الفترة، إذ يعود ليتجدد عندما يجيء نابليون الأول المطامع الامبريالية الفرنسية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، ويستمر طوال القرن التاسع عشر، ولكنه لا يلعب إلّا دوراً هامشياً من الناحية الاقتصادية والعسكرية في الخليج والجزيرة العربية يتركز حول السيطرة على مسقط(٤٨). ولم يتوقف هذا الصراع بشكله العلني، إلّا عندما دخلت فرنسا مع انكلترا وروسيا القيصرية الاتفاق الذي سمّي بالوفاق الثلاثي الودي (Entente Cordiale Tripartite) لعام ١٩٠٤ م.

على الرغم من أننا نستطيع القول بشيء من الثقة إن استمرار تجارة المضاربة مرهون بهامش الحركة الذي تركته النشاطات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية لشركات الهند الشرقية، فإننا بالمنطق نفسه نستطيع القول إن الصراع الامبريالي طوال القرن الثامن عشر ترك مجالاً واسعاً نسبياً في الحركة لدورة النخبات القبلية الفاعلة في اقتصاد الحالة الطبيعية. وليس ذلك فقط، بل بدأت القوى السياسية والاقتصادية المحلية بالتحرك الفعلي الجدي لمواجهة الهيمنة الامبريالية الأوروبية بعد أن كانت (طوال القرن السادس عشر وحتى النصف الأول من القرن السابع عشر) تعتبر هذه الهيمنة مجرد ازعاج قد يزول بعد حين. ولذلك يمكننا القول على وجه الدقة إن دورة النخبات القبلية بدأت تتخذ بعداً جديداً، هو بعد المقاومة المحلية للامبريالية الأوروبية وهيمنتها الاقتصادية، مع أن قلة من المؤرخين اعتبروها كذلك(٤٩).

وقد اتخذت هذه المقاومة المحلية الوطنية شكل ثلاثة تحركات كبرى من الداخل القبلي الزراعي - الرعوي إلى مدن الساحل التجاري لمواجهة نفوذ وقرصنة «الفرنجة الكفار»:

---

(٤٧) Wolf, *Europe and the People without History*, pp. 239-246.

(٤٨) محمد عبد الله العزاوي، «نشاط فرنسا السياسي في الخليج العربي والاجراءات البريطانية المضادة، ١٧٩٣ - ١٧٩٨،» **الخليج العربي** (جامعة البصرة)، السنة ١٨، العددان ٣ - ٤ (١٩٨٦)، ص ٢٩ - ٤٣.

(٤٩) من هذه القلة، بحث عبد الأمير محمد الأمين، «دور القبائل العربية في صد التوسع الأوروبي في الخليج العربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر،» ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر الدولي للتاريخ، آذار/ مارس ١٩٧٣. وهناك بعض الدراسات الأخرى حول هذا الموضوع. ولكننا يجب أن نتعامل بحذر مع هذا النوع من الدراسات. ان عدم ادراك أو استيعاب مفهوم دورة النخبات القبلية يؤدي بالمؤلفين إلى الانسياق مع التفسير القومي القبلي (a Priori) واسقاطه على الأحداث والمصادر التاريخية. إذ ان المقاومة المحلية وتجسدها في النخب القبلية كان متوافقاً تماماً مع سيطرة هؤلاء على الموانىء التجارية وطرق التجارة الداخلية والتي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لهم. وقد تنبّه «سارجنت» إلى هذه القضية في حالة اليمن. انظر:

R. B. Serjeant, «The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen,» *Al-Abhath* (American University of Beirut), vol. 30 (1982), p. 32.

أ ـ التحرك الزيدي في اليمن من «الهجرات الجبلية» نحو السهل والسواحل الشافعية التجارية واستيلائهم على زبيد ومخا والحديدة وعدن اعتباراً من عام ١٦٧٦ م (في عهد الإمام المتوكل).

ب ـ التحرك الأباضي من الديارات القبلية نحو مسقط وبروز الأخيرة كقوة إقليمية في عهد الإمامة البوسعيدية على الرغم من الصراع الغافري ـ الهيناوي اعتباراً من ١٧١٨ م.

ج ـ التحرك الوهابي ـ السعودي من قلب الجزيرة العربية في نجد نحو سواحل الاحساء وعمان في حركة التوحيد الرافضة للنفوذ الأجنبي اعتباراً من عام ١٧٤٤ م[٥٠].

ومن اللافت للنظر حقاً أن ترتبط حركة المقاومة المحلية الوطنية بالقضية المذهبية العريقة المغرقة في القدم في مجتمع الخليج والجزيرة العربية. وقد تنبّه في وقت مبكر نسبياً الكاتب أمين الريحاني إلى هذه السمة، وهي تغلب العصبية المذهبية على الدين في الجزيرة العربية في مشروع تقسيم مذهبي اقترحه هو منذ عام ١٩٢٤ م[٥١]. فالتحرك الأول يمثل القبائل العربية القحطانية (الجنوبية) في اليمن التي اتخذت موقف المعارضة من القبائل العربية العدنانية (الشمالية) في وقت مبكر، ربما قبل الإسلام، ولذلك كان اعتناق بعضها للمذهب الزيدي في القرن الرابع عشر يمثل امتداداً لهذا الموقف التاريخي.

ولكن المنافسة بين قحطان وعدنان لم تقف عند هذا الحد، فالقبائل التي اعتنقت المذهب الوهابي في نجد كانت تنتمي إلى ربيعة من عدنان، وقد ناصبت هي العداء للقبائل المضرية من عدنان في الحجاز، حيث كانت الصولة للأشراف الهاشميين (تحت الحكم العثماني). ثم إن القبائل العمانية التي اعتنقت المذهب الاباضي كانت في غالبها تنتمي إلى الأزد وقضاعة (وهي قبائل جنوبية) بالتحالف مع عناصر من كندة. ويرجع اعتناق هذه الفئات للمذهب الاباضي (الخارجي) إلى القرن الأول للهجرة في البصرة، عندما كانت عناصرها تشترك في الخمس نفسه من أحياء البصرة القبلية[٥٢].

---

(٥٠) مصطفى عبد القادر النجار [وآخرون]، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ١٥ ـ ١٠٨.

(٥١) أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، ط ٤، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٩.

(٥٢) الصراع بين القحطانيين والعدنانيين استمر بأشكال مختلفة منذ القرن الأول الهجري وانتقل إلى الأمصار. وتحفل كتب تاريخ سوريا مثلاً بالإشارات إلى هذا الصراع حتى القرن التاسع عشر. أنظر: عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦ (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤). أما بالنسبة لعمان واعتناق المذهب الاباضي، انظر: J.C. Wilkinson, «The Origins of the Omani State,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp.71-79.

ومهما يكن من أمر، فإن الانتعاش التجاري في هامش الحركة الذي تركه الصراع الامبريالي، والذي صاحب هذه التحركات المذهبية الكبرى لمقاومة النفوذ الامبريالي الغربي، قد أدى إلى الاسراع في دورة النخبات القبلية طوال القرن الثامن عشر، ونذكر بعض أهم الأحداث التي عبّرت عن ذلك كأدلة تاريخية:

- بروز مسقط كقوة تجارية إقليمية منذ عام ١٧١٩ م.
- انفصال لحج وعدن وقبلهما حضرموت عن اليمن الزيدي منذ عام ١٧٢٨ م.
- محاولات نادر شاه توحيد فارس ضد النفوذ الأجنبي حوالى عام ١٧٤٧ م.
- تأسيس الكويت كمركز تجاري بقيادة آل الصباح من العتوب حوالى عام ١٧٥٢ م.
- بروز القواسم كقوة للمقاومة المحلية منذ عام ١٧٧٧ م.
- تأسيس البحرين كمركز تجاري بقيادة آل خليفة من العتوب حوالى عام ١٧٨٣ م.
- الظهور الاقليمي للحركة الوهابية بقيادة آل سعود منذ عام ١٧٩٢ م.
- بروز دور الكويت الاقتصادي كمحطة تجارية بديلة للبصرة حوالى عام ١٧٩٢ م بسبب الحروب المذهبية التي دارت بين الفرس والعثمانيين في العراق.

وبسبب هذه الأحداث، فقد وجدت هذه القوى المحلية الوطنية في الخليج والجزيرة العربية نفسها في مواجهة القوى التقليدية للامبراطوريات الأبوية الفارسية في الشرق والعثمانية في الشمال والغرب (الحجاز ونسبياً اليمن) إضافة إلى الخطر الاقتصادي المحدق للامبريالية الأوروبية في المحيط الهندي، ممثلة في بريطانيا وفرنسا، وتحويلها لمركز الثقل الاقتصادي إلى خطوط رأس الرجاء الصالح. وهذا كله يجعل من الانتفاضة العمانية بقيادة اليعاربة أولاً ثم البوسعيد ثانياً أمراً ايجابياً استثنائياً قياساً إلى العقبات التي واجهتها هذه الانتفاضة منذ البداية.

ففي أواخر إمامة اليعاربة الأباضية، وبعد اللطمة التي تلقاها البرتغاليون بخراب هرمز، قاد سلطان بن سيف (١٦٤٩ - ١٦٦٨ م) انتفاضة عسكرية وتجارية واسعة النطاق ضد نفوذهم في الهند وأفريقيا، بعد أن انتزع منهم مطرح ومسقط. وتتبع فلول البرتغاليين إلى معاقلهم في الهند حتى وصل إلى بومباي، ثم توجه إلى شرق افريقيا وحاصر ممباسة خمس سنوات، ثم اتجه إلى تحرير بمبا وكلوة من قبضتهم. ثم أكمل سيف بن سلطان (١٦٩٢ - ١٧١١ م) هذه الانتفاضة باستيلائه على ممباسا (عام ١٦٩٨ م) وكلوة وبات وبمبا وزنجبار في شرق أفريقيا. وقام بشن هجمات عدة على ديو ومجمل ساحل الكجرات حتى احتل ميناءي بارسلور ومانغلور القريبين من بومباي، واستطاع بسط نفوذه عليهما. ثم تابع سلطان بن

سيف الثاني (١٧١١ - ١٧١٨ م) هذه المسيرة بضم البحرين وجزر قشم ولارك وهرمز إلى عمان[٥٣].

ومن الواضح أن الإمامة الاباضية كانت تهدف إلى محاولة إعادة السيطرة على المناطق التجارية التقليدية الرئيسية في المحيط الهندي. ويبدو أن الصراع الذي كان محتدماً بين البرتغاليين والهولنديين والانكليز قد هيأ لهذه المحاولة بعض النجاح النسبي الذي استمر طوال القرن الثامن عشر، حيث دخلت مسقط في تحالف مع الهولنديين مرة ومع الانكليز ضد البرتغاليين أخرى، واستمر هذا الوضع حتى بعد إطاحة البوسعيد باليعاربة واستيلائهم على الامامة الاباضية حوالى عام ١٧٥٣ م، بفعل الانتعاش الاقتصادي[٥٤]. ولكن النزاع المذهبي سرعان ما أطل برأسه بين القبائل العدنانية السنية من بني غافر (كبني جابر وبني ريام في الجبل الأخضر وبني بو علي في جعلان وآل نعيم في الظاهرة) والقبائل اليمنية الأصل القحطانية الأباضية التي بايعت مهنا بن سلطان اليعربي (كآل سعد والحرث والهاجريين من الأزد بقياد آل بوسعيد الذين سيستولون على الامامة والحكم)[٥٥].

ولا يبالغ كيلي عندما يقول إنه منذ مطلع القرن الثامن عشر كانت هناك قوتان تتحكمان في الحياة السياسية في عمان: الانقسام المذهبي بين الاباضية والسنة الذي قسم السكان منذ القرن الثاني للهجرة، والتحزب الهناوي - الغافري بين القبائل الذي كان يوازي إلى حدّ كبير الانقسام الأول[٥٦]. وقد سبق لنا أن لفتنا الانتباه إلى هذا الطابع المذهبي الذي ميّز المقاومة المحلية الوطنية للنفوذ الاجنبي في الجزيرة العربية كلها. ولكن في حالة عمان، فإن هذه التحزبات القبلية المذهبية الأصل أسهمت إسهاماً كبيراً في إضعاف الانتفاضة الوطنية باجبار الاطراف المتنازعة على الاستعانة بالقوى الأجنبية نفسها، الفرس

---

(٥٣) Samuel Barrett Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf,* 2nd ed. (London: Frank Cass, 1960).

وصلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، ط ٢ (١٩٧٤)، الفصل ٣.

(٥٤) هناك إشارات واضحة إلى الانتعاش الاقتصادي في هذه الفترة في عمان. يشير سرحان بن سعيد الأزكوي العماني، وهو أحد المؤرخين المحليين، إلى أن الامام سلطان بن سيف قد اهتم بالتجارة وكان «له وكلاء معروفون بالبيع والشراء (له) وقد جمع مالاً، واعتمرت! عمان في دولته». وعن الامام بلعرب بني سلطان بن سيف «وملك أماء وعبيداً، سمعت ان (١) قيل ان عددهم ألف وسبعماية. . . وقيل انه ملك من السفن اربعة وعشرين مركباً. . .». أنظر: سرحان الازكوي العماني، تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة (عُمان: وزارة التراث القومي والثقافي، ١٩٨٠)، ص ١١١ - ١١٣.

(٥٥) العقاد، المصدر نفسه، ص ١١٦ - ١٣٤، و

Wendell Phillips, *Oman: A History* (Beirut: Librairie du Liban, 1971), pp.53-56.

(٥٦) J.B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman,» in: Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* p. 107.

أولاً (أعوام ١٧٣٧ ـ ١٧٤٢ م) في زمن اليعاربة، ثم الانكليز (أعوام ١٧٩١ ـ ١٧٩٨ م) في زمن البوسعيد.

وفي الحقيقة، فإن هذه الفترة المحصورة بين أعوام ١٧٩١ ـ ١٧٩٨ م شهدت أحداثاً جساماً مثلت نقطة تحوّل رئيسية في تاريخ المنطقة، إذ كانت المنطقة نقطة تلاقٍ ومجابهة بين القوى السياسية الفاعلة في ذلك الحين. فقد أدى نشاط «المطاوعة» أو رجال الدين الاباضية المتعصبين دينياً إلى التمرد على الامام سعيد بن أحمد، مما شجع ابنه حمد على التمرد والانفراد بحكم مسقط. وبوفاة حمد عام ١٧٩٢ م دخل عمه سلطان بن أحمد واخواه سعيد وقيس في اتفاق سمّي «اتفاق برقة» الذي توزعت بموجبه السلطة بينهم، على أن يحكم سلطان مسقط ويبقى سعيد في الرستاق ويحتفظ قيس بصحار. وكان ذلك في الواقع البداية الرسمية لانقسام عمان إلى الساحل الذي يحكمه السلطان والداخل القبلي الذي يحكمه الامام، أي بداية انفصال السلطنة عن الامامة[٥٧]. كما يمثل هذا الانقسام الدور المتنامي للمطاوعة من رجال الدين الذين سيلعبون دوراً بارزاً في الحقبة المقبلة من الصراع المذهبي[٥٨].

وقد شهدت هذه الفترة بروز القواسم في ساحل عمان المتهادن الذي يعرف حالياً بالإمارات العربية المتحدة كقوة بحرية محلية، عندما تولى صقر بن راشد زعامتهم عام ١٧٧٧ م، ودخل القواسم في نزاع متصل مع آل بوسعيد استمر طوال هذه الفترة إلى مطلع القرن التاسع عشر. وفي الوقت نفسه تقريباً جاء ظهور الوهابيين بقيادة آل سعود كقوة برية مناوئة لحكم البوسعيد، عندما بسط الوهابيون نفوذهم حتى واحة البريمي عام ١٧٩٥ م، مما دفع سلطان بن أحمد إلى أن يطلب النجدة من الفرس والعثمانيين والفرنسيين. ومع أن سلطان وقع هدنة مع السعوديين عام ١٨٠٣ م تعهد بموجبها دفع الزكاة السنوية للسعوديين، إلّا أن هذه الواحة ستبقى إحدى النقاط السياسية الملتهبة إلى الستينات من القرن العشرين[٥٩].

أما الانكليز فقد جددوا محاولاتهم للسيطرة على مسقط طوال هذه الفترة، واستغلوا اشتغال الفرنسيين بثورتهم، فنجحوا في عقد اتفاق عام ١٧٩٨ م، الذي كان بداية لأول موطىء قدم للإدارة الاستعمارية البريطانية في الجزيرة العربية. وفي أثناء انشغال العمانيين

---

(٥٧) بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ج ١، ص ٧٨ ـ ٨٩.

(٥٨) على الرغم من أن التواريخ المحلية تشير إلى أهمية الدور المتنامي الذي لعبه المطاوعة في الصراعات السياسية في هذه الفترة، فإننا ما زلنا نفتقر إلى الدراسات المتعمقة في هذه القضية. إلّا أنه من الواضح أن دور هؤلاء هو جزء من ظاهرة عامة للتعصب الديني والمذهبي كردة فعل على النفوذ الأجنبي في المنطقة.

(٥٩) وسوف يستمر هذا الصراع السياسي الثلاثي ليتركز في ما بعد حول واحة البريمي.
Phillips, *Oman: A History*, pp. 163-183

بالصراع بين الإمامة والسلطنة وفي درء خطر القواسم ثم الوهابيين، كانت انكلترا قد أحكمت استعمارها على الهند وبدأت مد نفوذها إلى شرق افريقيا. وما ان انقضى الربع الأول من القرن التاسع عشر، حتى كانت انكلترا قد أكملت سيطرتها على الموانىء التجارية الرئيسية في عموم هذا الساحل جنوب عدن.

وهكذا ضاعت هذه الانتفاضة العمانية كتعبير عن المقاومة المحلية الوطنية للنفوذ الامبريالي والوجود الاستعماري الاجنبي في رمال الانقسامات المذهبية والتحزبات القبلية والصراع على السلطة. وكانت آخر محاولة بحرية جدية على المستوى الاقليمي لإعادة السيطرة لتجارة المضاربة للمركنتالية العربية التقليدية. وقد كانت في الأساس قضية خاسرة، لأن التفوق الامبريالي الأجنبي لم يكن تفوقاً عسكرياً، يقوم على السفن الشراعية الحاملة للمدافع على الطريقة البرتغالية فحسب، وإنما كان تفوقاً اقتصادياً وتنظيمياً وسياسياً انبنى على ابتكارات مؤسسية (تمثلت في شركتي الهند الشرقية) اطلقت العنان للقوى الكونية (Global) للرأسمالية الصاعدة التي لم يكن بمقدور القوى المحلية مواجهتها بالطرق التقليدية القديمة. أما سر النجاح النسبي للانتفاضة العمانية البحرية ـ في ما عدا انشغال القوى الامبريالية عنها ـ فسيبقى أحد الأسئلة التي تستحق الدراسة المتقصية[٦٠].

ولذلك، عندما ظهر القواسم كقوة بحرية لم يكن أمامهم إلاّ هامش محدود للحركة، وقد استطاعوا الاستيلاء على جزيرة قشم ونجحوا في تحويل جزء لا بأس به من تجارة الخليج العربي إليها، مما أضر بمركز شركة الهند الشرقية الانكليزية في بندر عباس. وباحتلال الوهابيين الاحساء عام ١٧٩٥ م وطردهم للخوالد من ساحله أعلن القواسم تبعيتهم لهم مما أضعف نفوذهم. ولكنهم تحولوا كما تحول أغلب سكان الخليج العربي بتأثير العقيدة الوهابية الرافضة للنفوذ الأجنبي، أو لمجرد الحصول على غنائم سهلة، إلى القيام بنشاطات سلب ونهب للسفن التجارية الأجنبية العابرة للخليج العربي، الأمر الذي استدعى المواجهة بينهم وبين البريطانيين الذين بدأوا بفرض سلطتهم على المحيط الهندي بأكمله، وهذا أمر سنعود إليه بعد قليل.

أما البحر الأحمر، فقد بقي مفتوحاً على الرغم من محاولات حصاره واحتلال مدنه التجارية من قبل البرتغاليين والهولنديين والانكليز إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، لكن محاولات الامامة الزيدية في الاحتفاظ بالممتلكات التي حصلت عليها أثناء الازدهار

---

(٦٠) كمثال على أحد التفسيرات لهذه الظاهرة، أنظر:

R.D. Bathurst, «Maritime Trade and Imamate Government: Two Principal Themes in the History of Oman to 1728,» in: Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, pp. 100-103.

المتوكلي باءت بالفشـل، فقد انسلخت حضرمـوت في بدايـة القرن الشـامن عشر ثم انفصلت لحج وعدن من الإمامة منذ عام ١٧٢٨ م، وانفصل الادارسة في تهـامة وعسـير شمال اليمن. كما دخلت الامامة في صراع متصل مع العثمانيين الذين جددوا نشاطهم العسكـري في اليمن أولاً، ثم نجد والاحساء، في مطلع القرن التاسع عشر بواسطة محمد علي في مصر[٦١].

---

(٦١) حول دور مصر في الجزيرة العربيـة في هذه الفـترة، انظر: الخصـوصي، دراسات في تـاريخ الخليـج العربي الحديث والمعاصر، ج ١، ص ١٢١ ـ ١٨٠.

الفصل الرابع

عصر الأمن البريطاني وانهيار اقتصاد الحالة الطبيعية

- ١ -

بين عام ١٦٨٨ م وعام ١٨٣٩ م نجحت بريطانيا في تحقيق الخطة الامبريالية العظمى التي وضع البرتغاليون أول تصور لها ولكنهم فشلوا في تحقيقها. ففي عام ١٦٨٨ استطاع الانكليز انتزاع السيطرة على مضايق مالقا من الهولنديين، فتحكموا بذلك في تجارة الشرق مع الصين وجزر الهند الشرقية. وبعد أن أحكموا سيطرتهم على الهند منذ عام ١٦٩٠ م واخلاء الهولنديين لمواقعهم في الخليج العربي عام ١٧٦٥ م، نجحوا في تثبيت أول موقع قدم لهم في مسقط عام ١٧٩٨ م كما ذكرنا، وبذلك استطاعوا التحكم بالتجارة عن طريق مضيق هرمز. ولم يبق لهم إلاّ عدن التي نجحوا في احتلالها عام ١٨٣٩ م فكانت المفتاح الفعلي لتجارة البحر الأحمر ومنه إلى مصر وساحل سوريا، وكانت نقطة الارتكاز الأولى للتجارة مع شرق أفريقيا. وهكذا تكون حلقات هذه الخطة الامبريالية العظمى والتي وضع أول تصور لها البوكركه عام ١٥١٣ م قد اكتملت أخيراً.

وبدأت بريطانيا بإحكام سيطرتها على الخليج والجزيرة العربية بإضعاف قدراتها التجارية والاقتصادية، واخضاعها نهائياً للإدارة الاستعمارية التي اتخذت من الهند مركزاً لها. ولتحقيق أغراضها لجأت بريطانيا إلى طرق عدة واعذار تتستر بها على أهدافها الحقيقية، نذكر منها[1]:

---

(١) تظهر هذه الأعذار في الكتابات الاستعمارية وكأنها أعمال خيرية لمصلحة الانسانية. انظر على سبيل المثال:
Hon. G.N. Curzon, *Persia and the Persian Question*, 2 vols. (London: Longman; Green, 1892); Lord Ronaldshay, *The Life of Lord Curzon*, 3 vols. (London: Benn, 1928), and Philip Graves, *The Life of Sir Percy Cox* (London: Hutchinson, 1942).

١ ـ التذرع بمحاولة القضاء على أعمال القرصنة في المحيط الهندي والخليج العربي بعد معاهدة ١٧٩٨ م مع مسقط.

٢ ـ التذرع بمحاولة القضاء على تجارة الرقيق بعد قرارها وقف التعامل مع هذه التجارة.

٣ ـ التذرع بمحاولة منع الاتجار بالأسلحة.

أما قضية القرصنة فقد كانت ذريعة واهية. ولكن جميع المصادر والوثائق الاستعمارية البريطانية تحتفي بها وبذكر وقائعها، إلى درجة دخلت معه في التواريخ المحلية كأنها حقيقة تاريخية. والحق أنه ما من أحد يستطيع أن ينكر وجود أعمال قرصنة في المحيط الهندي وغيره من البحار، ولكن يجب التفريق بين أعمال القرصنة المحلية المحدودة بإمكانات سفنها الضعيفة وفي مواجهة السفن الأوروبية الكبيرة التي تحرسها السفن الحاملة للمدافع من ناحية، والقرصنة الأوروبية التي تستعمل سفناً أكبر وبإمكانات أعظم، تنطلق من جزر ومخابىء حصينة من ناحية ثانية. وقد تبع القراصنة الأوروبيون تجارهم وجاؤوا على أثر خطاهم في المنطقة، وكانوا يتبعون مختلف الجنسيات مثل كابتن كيد الانكليزي الشهير وأمثاله من الدانماركيين والفرنسيين والهولنديين.

وقد سبق للانكليز أنفسهم أن كانوا مهربين من الطراز الأول، تهرباً من الضرائب ودفع الجزية في ظل هيمنة البرتغاليين، واستعملت سفن شركاتهم القرصنة المنظمة ضد البرتغاليين لفترة طويلة. ولكن تهمة القرصنة كانت توجه بانتظام إلى العرب، وبخاصة إلى ساحل الخليج العربي الذي أطلقوا عليه ساحل القراصنة، وهي الصفة التي تصف بها المصادر الاستعمارية البريطانية الانتفاضة العمانية السابقة الذكر[2]. فقد تنبأ أحد الضباط البحريين التابعين لشركة الهند الشرقية في بندر عباس حوالى نهاية القرن السابع عشر أن القراصنة العرب «سيبرهنون على أنهم وباء عظيم في الهند أشبه بوطأة الجزائريين (في غرب المتوسط) على أوروبا»[3]. ويذكر ضابط آخر باسم كابتن هاملتون أن القراصنة (من دون أن يذكر جنسياتهم)

---

(٢) من المحزن ان هذه التهمة التي ألصقت بساحل الخليج العربي من كثرة ترديدها انطلت على رواة التاريخ المحليين على أنها حقيقية واقعية. فهذا مثلاً حميد بن سلطان الشامي، وهو من سكان ساحل عمان المسمّى الآن بالإمارات العربية، يذكر سبب تسمية الخليج ساحل القراصنة بأنه نسبة لدولة القرصان الذين دخلوا هذا الخليج عن طريق السند، واخرجهم البرتغاليون وذلك في سنة تسعماية هجرية. ولكن مراجع الكتاب يستدرك المؤلف فيقول في الهامش «لا توجد في المصادر البرتغالية اخبار عن دولة القرصان في الخليج لأنهم هم القراصنة». انظر: حميد بن سلطان ابن حميد الشامي، نقل الاخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار (عمان والامارات العربية في الخليج)، مراجعة فالح حنظل (أبو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦)، ص ١٤٦. وللتعرف على وجهة النظر الاستعمارية، أنظر: Charles Belgrave, *The Pirate Coast* (Beirut: [n.pb.], 1960).

(٣) مقتبس من: آرنولد تالبوت ويلسون، **الخليج العربي: مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين**، ترجمة وتقديم عبدالقادر يوسف (الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٤٠)، ص ٣٢١.

ظلوا يعيشون فساداً في فم البحر الأحمر، فلما وجدوا أن في إمكانهم «الحصول على غنائم كثيرة من التجار نظير مخاطرة بسيطة في البحر الأحمر، كانت خطتهم والحالة تلك أن يتحصنوا في جزيرة بريم التي كانت على مسافة قذيفة مدفع من باب المندب لتكون خليجاً يؤوي سفنهم ويحميها»[٤].

ولكن التهمة الأعظم كانت توجه إلى مسقط عند انتفاضتها في القرن الثامن عشر، ومحاولتها إعادة السيطرة على المناطق التجارية الرئيسية في المحيط الهندي. ولذلك يقول بروس: «كانت قوة العرب في مسقط من ناحية الشحن والقوى البشرية هائلة لدرجة تثير الرعب خوفاً من وضع يدهم على الخليج كله...». وفي موضع آخر يقول: «إلّا أن قراصنة العرب في مسقط كانوا أسوأ الجناة وقد غدوا على جانب عظيم من البأس لدرجة أنهم تمكنوا من طرد البرتغاليين من ممباسا... إلخ»[٥]. ولذلك لجأت الدول الأوروبية المتصارعة إلى توقيع اتفاقية عام ١٧٠٠ م جعلت حماية الشحن في البحر الأحمر من نصيب الفرنسيين، وفي الخليج العربي من نصيب الهولنديين، وأوكل الى الانكليز أمر مراقبة وحراسة ما كان يدعى البحار الهندية الجنوبية.

وليس توجيه تهمة القرصنة إلى المقاومة المحلية العربية مقتصراً على المصادر القديمة، فما فتىء الكتاب الاستعماريون البريطانيون يرددونها إلى يومنا هذا. يذكر سير أرنولد ويلسون - مثلاً - الذي كان يكتب في العشرينات من هذا القرن أنه «ما كان يمكن للأعمال الخارجة على القانون أن تبلغ أوجها في الخليج إلّا بعد أن اتحدت القبائل العربية معاً في نهاية القرن الثامن عشر والجزء المبكر من التاسع عشر، وأغراها على السلب والنهب والاعتداء رسل الوهابيين الذين وسعوا نفوذهم من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى الساحل»[٦]. ويردد باثرست الذي كتب عام ١٩٧٢ التهمة نفسها ولكن بشكل أكثر حذراً، فيقول إن الحروب بين الأوروبيين «واستعمال العمانيين كحلفاء في هذه الحروب قد أدى إلى تطور القرصنة»[٧].

ولكن باثرست نفسه - في موضع آخر - يقول بطريقة ملتوية إن الصراع التجاري العالمي والمنافسة بين الأمم الأوروبية والتجار المحليين العرب والهنود والفرس ووسطائهم يمكن أن يكون أحد مصادر القرصنة، ويقول إن بين الأمور التي أسهمت في تعقيد الوضع، مطالبة السفن التجارية المحلية أن تحمل أوراق مرور من السلطات الأوروبية التي تتحكم في الموانىء مما يعرضها للمصادرة من قبل أعداء الجهة التي أصدرت هذه الأوراق. ولما كانت القوى الأوروبية في صراع وحروب متصلة «فإن مسألة أية أوراق مرور يجب أن تحمل، أو أي علم يرفع، مسألة ديبلوماسية وليست مسألة تحالف أو ولاء»[٨].

---

(٤) A. Hamilton, *A New Account of the East India,* edited by Sir W. Foster (London: Hakluyt Society, 1930), p. 43 passim.

(٥) ويلسون، المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

(٧) R.D. Bathurst, «Maritime Trade and Imamate Government: Two Principal Themes in the History of Oman to 1728,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), p.102.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠١.

إذاً، فإن المقاومة المشروعة للنفوذ الأجنبي تم الخلط المتعمد بينها وبين أعمال القرصنة التي لا بد أنها كانت موجودة دائماً، وهو خلط كان يرمي إلى التمويه على الأهداف الامبريالية والتذرع بها بوصفها تهمة للقضاء على المقاومة العربية المحلية، وهذا ما حصل فعلاً بعد أن حسم الصراع الأوروبي لمصلحة بريطانيا مباشرة كما ذكرنا. فتحت شعار القضاء على أعمال القرصنة، قامت بريطانيا بعد تحييد عمان بالهجوم على السواحل العربية في الخليج العربي، وعلى عدن وموانىء اليمن. وقامت بين عام ١٨١٠ - ١٨٢٠ م بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) وحرقها، وكذلك الفجيرة وخورفكان مرات عدة تكللت باتفاقية ١٨٢٠ م والمسماة معاهدة الصلح العامة للقضاء على أعمال القرصنة في رأس الخيمة[٩].

وبعد أقل من ربع قرن، أي في عام ١٨٥٣ م وقعت إمارات الساحل العربية معاهدة «الصلح الأبدي» مع بريطانيا، هذه المعاهدة التي كانت تمثل النهاية الفعلية للمقاومة المحلية للنفوذ الأجنبي ممثلاً في بريطانيا، والتي كانت أكثر بنودها إذلالاً تلك التي تجبر الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أي اعتداء يمكن أن يقع عليها في البحر والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية[١٠]. وما ان تنقضي بضع سنوات، حتى تدخل جميع الامارات العربية في معاهدة حماية مع بريطانيا أمعن إذلالاً وأكثر تقييداً:

- ١٨٦١ اتفاقية الحماية مع البحرين.
- ١٨٩١ تحديد معاهدة الحماية مع مسقط.
- ١٨٩٢ معاهدة الحماية مع البحرين.
- ١٨٩٩ معاهدة الحماية مع الكويت.

ولذلك يمكننا القول إن عصر الأمن البريطاني (Pax Britanica) في المنطقة قد بدأ بعد سقوط عدن وتحديداً بتوقيع معاهدة ١٨٥٣ م. وفي هذه الفترة بدأت بريطانيا بإضعاف القدرات التجارية لإمارات المنطقة تحت شعار جديد آخر هو القضاء على تجارة الرقيق. ونجحت بريطانيا فعلاً في توقيع اتفاقيتين مع مسقط والبحرين (أعوام ١٨٤٧ - ١٨٦٠ م)، ولكنها فشلت في السيطرة على تجارة الرقيق العثمانية عبر اليمن والحجاز[١١]. وبهذه الذريعة، وبخاصة العمل بموجب بنود الاتفاقيتين مع مسقط والبحرين التي تعطي للسفن الحربية

---

(٩) «Treaty between H. M. G. and Trucial Sheikhdoms for Supressing Piracy and the Slave Traffic, 28 January 1820,» in: Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959), vol.1: *1535-1914,* doc.27.

(١٠) «Peace in Perpetuity between H.M.G. and Trucial Sheikhdoms, 4 May 1853,» in: Ibid., vol.1, doc. 61.

(١١) Ehud R. Toledano, *The Ottoman Slave Trade and its Suppression, 1840-1890* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), pp. 129-135.

البريطانية حق توقيف وتفتيش السفن التجارية المحلية الوطنية في عرض البحر، قامت بريطانيا بالإغراق المنظم لهذه السفن التجارية لمجرد الاشتباه فيها، بدلاً من قطرها إلى أقرب ميناء كما تقضي الاتفاقيات. ويذكر سير ارنولد ويلسون أن بريطانيا أغرقت أو دمرت ١٣ بوماً في أقل من شهر واحد عام ١٨٧٠ م[١٢].

وما ان تنقضي بضع سنوات حتى تبدأ بريطانيا بحملة جديدة من التضييق على النشاطات التجارية العربية، هذه المرة بحجة منع الاتجار بالأسلحة، وتمكنت في النهاية من اجبار إمارات المنطقة على التوقيع على اتفاقية تحظر هذ النوع من التجارة عام ١٨٩٨ م، لتصبح من أهم عناصر تجارة التهريب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي حقيقة الأمر، فإن تجارة التهريب بدأت تزدهر بشكل واسع ومتزامن مع بداية عصر الأمن البريطاني. وهذا أمر طبيعي، فقد أراد التجار تفادي قائمة الممنوعات والمحظورات والرسوم الجمركية في الموانىء التي يتعاملون معها في الجزيرة العربية والهند وشرق أفريقيا، بعد أن أصبحت جميعها تحت سلطة بريطانيا.

ماذا تعني هذه التطورات التي صاحبت فرض الأمن البريطاني على مجتمع الخليج والجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ إنها بكل بساطة تعني الانهيار الكامل للحالة الطبيعية، ولاقتصادها المبني على تجارة المضاربة التقليدية، وتعني كذلك إدخال المنطقة بشكل غير متكافىء (أي كأحد الأطراف التابعة للمركز الامبريالي) في نظام العالم الاقتصادي الجديد الذي يمثله غرب أوروبا. وتعني كذلك تحول مركز الثقل السياسي في المنطقة من الموانىء التجارية إلى الداخل القبلي، وتالياً ظهور التركيبة الاجتماعية الطائفية - القبلية التي صاحبت ظهور الدول الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم المشرق العربي على أساسها[١٣].

---

(١٢) ويلسون، الخليج العربي: مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ص ٣٧٢. وحول دوافع بريطانيا الاقتصادية في الحد من تجارة الرقيق في شرق افريقيا، انظر:

Richard D. Wolff, «British Imperialism and the East African Slave Trade,» *Science and Society*, vol.36 (Winter 1972), pp. 443-462.

وقد كان لحملة القضاء على الرقيق التي قادتها بريطانيا نتائج أخرى، مثلاً القضاء على زراعة القرنفل في زنجبار والذي كان انتاجه يمثل أكثر من ٨٠ بالمائة من القرنفل المباع في المنطقة. فقد كان الرقيق عماد الزراعة في تلك الجزيرة وإلغاء الرقيق أدى إلى اخلاء المزارع من العاملين فيها، فكانت هذه نهاية الازدهار الاقتصادي في زنجبار وبداية تفكك سلطنة العمانيين ونفوذها في شرق أفريقيا. وتستنتج الأميرة سالمة بنت سلطان السيد السعيد (سلطان مسقط وزنجبار) «ان هذه الحركات الثلاث: الرقيق والاكتشاف والتبشير (سارت) يداً بيد، وكان (هدفها) الأول تحطيم الحكم العربي في أفريقيا والمنبثق من زنجبار». إن إيراد هذا الاقتباس هنا يجب أن لا يفهم منه على أنه دفاع عن الرق في أي شكل من الأشكال، وإنما ذكر لأنه يوضح نتائج واقعية للسياسات الاستعمارية. انظر: سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان، **مذكرات أميرة عربية** (عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٣)، ص ٣٥ - ٣٧.

(١٣) حول الأوضاع العامة في المنطقة في هذه الفترة، انظر الجزء الخاص بالجزيرة العربية في: =

أما في ما يتعلق بانهيار اقتصاد الحالة الطبيعية الذي اعتمد على تجارة المضاربة التقليدية، فإن البريطانيين والقوى الأوروبية العالمية نجحوا في تحقيق الاحتكار الكامل للمتاجرة بالسلع عالية الربح، تلك التي أسميناها السلع الاستراتيجية. ولم يبق أمام التجار المحليين إلّا التعامل مع الشركات البريطانية الاحتكارية، وإلّا هامش قليل من التجارة المحلية بين موانىء المناطق التجارية التقليدية في المحيط الهندي. وقد خسر التجار العرب ـ المسلمون دورهم كوسطاء في التجارة العالمية بعد خراب هرمز بوقت قليل، ولم يدم الانتعاش الاقتصادي الموقت بسبب الانتفاضة العمانية في أوائل القرن الثامن عشر طويلاً كما ذكرنا، وكذلك فشلت محاولات العثمانيين في اليمن والاحساء في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فلم يكن التفوق الأوروبي تفوقاً عسكرياً فقط، بل كان تفوقاً اقتصادياً وتنظيمياً ـ مؤسسياً في الأساس، كما ذكرنا[14].

واقتصر اسهام التجار الوطنيين المحليين، منذ سقوط عدن وتوقيع معاهدة الصلح الأبدي، في التجارة العالمية على كونهم وكلاء أو موزعين للسلع الاوروبية المصنعة وشبه المصنعة والسلع الاستراتيجية التي تحتكر الشركات الامبريالية الاتجار بها، مما أدّى إلى انهيار الانتاج الحرفي بالكامل في هذه الفترة[15]. وكان النمط العام للتعامل التجاري في هذه الأوضاع المستجدة، يتمثل في أن يقوم التاجر (المستورد) بطلب البضاعة من الوكيل المحلي للشركة الامبريالية ضمن فترة معينة، مقابل دفع عشر أو أكثر من ثمن البضاعة. وبعد وصول البضاعة، يقوم الوكيل بتحصيل بقية المبلغ من التاجر مقابل رسالة بتسليم البضاعة في الميناء. ويتولى التاجر القيام بالإجراءات الجمركية وتسديد الرسوم والضرائب التي يذهب أغلبها أو بعضها إلى الأمير أو الحاكم لتمويل الإدارة المحلية، وتشكل بذلك جزءاً مهماً من الدخل «الوطني»[16].

Charles Philip Issawi, ed, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, Ill.: Uni- = versity of Chicago Press, 1966), pp.293-355.

(١٤) حول الصراع العثماني البريطاني في هذه الفترة وخاصة محاولة الأولين استعادة مواقعهم، انظر: «الصراع العثماني البريطاني في منطقة الخليج العربي خلال الفترة، ١٨٧١ ـ ١٩١٤،» في: مصطفى عبدالقادر النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ١١١ ـ ١٦٢، وفاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٨٢ ـ ١٩١٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

(١٥) انهيار الانتاج الحرفي ظاهرة عامة في العالم الثالث صاحبت تكوين الاقتصاد الكولونيالي الاستعماري والمتاجرة بالسلع الأوروبية المصنعة.

(١٦) هذا النمط مستمد من: ميرزا حسن خان، **تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة محمد وصفي أبو مغلي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، انظر أيضاً: حسين محمد القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي، ١٨٦٩ ـ ١٩١٤** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠).

وكانت شركات السفن التجارية الأوروبية تتولى ـ في هذه الفترة ـ القيام بنقل النسبة العظمى من التجارة العالمية في المنطقة. ويورد ميرزا حسن خان الذي كان يكتب في عام ١٩٠٥ م أهم وكالات السفن الاجنبية التي كانت تمارس نشاطها من البصرة على النحو التالي(١٧):

ـ وكالة شركة كري ماكنزي الانكليزية التي كانت تتبعها سفن البريد (وكانت مكاتبها تقع فوق مكاتب القنصلية البريطانية).
ـ وكالة شركة لنغ الانكليزية التي كانت تعمل سفنها في شط العرب.
ـ وكالة شركة ستريك الانكليزية.
ـ وكالة شركة ميوز الانكليزية.
ـ وكالة الشركة الأمريكية المعروفة بهلست.
ـ وكالة الشركة الالمانية المشهورة بهامبورغ ـ أمريكا.
ـ وكالة الشركة التجارية الروسية.
ـ وكالة الشركة اليونانية.
ـ وكالة الشركة الفارسية المعروفة باسم برشن غولف (بإدارة انكليزية).
ـ الإدارة النهرية العثمانية.

أما التاجر الذي كان يتعامل بالتصدير، فكان لزاماً عليه أن يتعامل مع الشركات الاحتكارية الأوروبية والبريطانية التي أصبحت تسيطر على موانىء المناطق التجارية التقليدية في الهند وشرق أفريقيا إضافة إلى السواحل العربية جميعها، بما في ذلك سواحل البحر الأحمر بعد سقوط عدن وفتح قناة السويس عام ١٨٦٩ م.

وفي هذه الفترة اضمحلت الموانىء التجارية القديمة وظهرت موانىء تجارية جديدة، كما احتفظت بعض الموانىء القديمة بأهميتها، ولكن ليس لاعتبارات تجارية أو اقتصادية، وإنما لاعتبارات سياسية واستراتيجية. فقد اضمحلت غوا وكاليكوت وسرات وديبول في غرب الهند، وظهرت موانىء مثل بومباي ومدراس وكلكتا، واضمحلت مسقط وموانىء ساحل عمان المتهادن في الخليج وظهرت البحرين وبوشهر، واضمحلت جدة وجيزان ومصوع وعيذاب في البحر الأحمر، بينما اكتسبت السويس وعدن أهمية إضافية، وكذلك حدث لمباسا على حساب موانىء ساحل شرق أفريقيا القديمة(١٨).

(١٧) خان، المصدر نفسه، ص ٦٩. أنظر أيضاً:

Stephanie Jones, «The Management of British India Steamers in the Gulf, 1862 - 1945: Gray Mackenzie and the Mesopotamia Persia Corporation,» in: Richard I. Lawless, ed., *The Gulf in the Early 20th Century*(Durham:Universityof Durham,Center forMiddleEastern and Islamic Studies,1986), pp. 25-63.

(١٨) تحول الموانىء التجارية. أنظر:

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), pp. 240-244.

ولقد كان لبدء الخدمة المنتظمة على خطوط السفن البخارية لموانيء الجزيرة العربية منذ الأربعينات من القرن الماضي، أثر كبير في الاضمحلال التجاري الذي أصاب هذه الموانيء، إضافة إلى توقفها عن الإسهام في التجارة العالمية على المنوال السابق. وقد ترسخ هذا الأثر كثيراً بفتح قناة السويس وربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط[19]. ولكن هذا لم يمنع استمرار تجارة المضاربة بالسلع المحلية وسلع إعادة التصدير بشكلها التقليدي المتخلف، إلى بعيد الحرب العالمية الثانية[20]، مما أتاح لفليبرز أن يقوم برحلته المشهورة على أحد أبوام الكويت عام ١٩٣٨ م ليعطينا لمحة خاطفة عما كانت عليه التجارة البحرية في المحيط الهندي في الأعوام الغابرة[21].

- ٢ -

وأدى هذا إضافة إلى العوامل الأخرى التي صاحبت الهيمنة الامبريالية البريطانية، إلى التبدل الشامل في العلاقات الاقتصادية السائدة في المنطقة، مما أبطل مفعول الدور الاستثنائي للوقع الموسمي للتجارة (عدا تجارة الحج طبعاً، ولكن تجارة الحج ليست موسماً طبيعياً على أي حال) بتأثيره في تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية. فتوافر السلع بكميات كبيرة وعند الطلب، وخضوع عملية تكون الأسعار لأسس وقوى أخرى خارجة عن سيطرة وحدود الأسواق التقليدية، قد غيّر بالكامل موازين القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في المنطقة.

وتحت تأثير هذه القوى الاقتصادية الامبريالية، بدأ يظهر نوع من التخصص السلعي في المنطقة، استجابة لمتطلبات السوق الرأسمالي العالمي بشكل أساسي يعتمد على انتاج سلعة معينة أو عدد محدود من السلع التي تخصص للتصدير[22]. فانحسار دور الحجاز الاقتصادي جعل جل حياته الاقتصادية معتمدة على تجارة الحج، وكذلك ارتكاز اقتصاد اليمن على تصدير القهوة عبر مخا وجدة، وللأسباب نفسها استندت الحياة الاقتصادية في الخليج على

---

(١٩) حول تأثير خطوط السفن التجارية وفتح قناة السويس على المنطقة، انظر:

Robert Geran Landen, *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), p.178 passim, and R.J. Govin, *Aden under British Rule, 1839-1967* (New York: Barnes and Noble, 1975), pp. 82-83.

(٢٠) فقد استمرت الثنائية بين السفن التجارية والسفن الشراعية حتى الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت عملية التملك المحلي للسفن الحديثة. أنظر:

Frank Broeze, «Shipowners of the Indian Ocean and the Gulf since 1815,» *Arab Journal of the Social Sciences*, vol.1, no.2 (1986), pp. 225-259.

(٢١) الن فليبرز، ابناء السندباد: **قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي**، ترجمة نايف خرما (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٢). وللتوسع في زمان السفن الشراعية، انظر:

A. Villiers, *The Indian Ocean* (London: [n.pb.], 1952).

(٢٢) حول موضوع التخصص الاقليمي السلعي من منظور تطور نظام العلم الاقتصادي في ظل الرأسمالية، أنظر:
Wolf, *Europe and the People without History*, pp. 313 - 353.

تجارة اللؤلؤ. ويمكن أن نضرب أمثلة أخرى من المشرق كبروز دور إنتاج الحرير في سوريا، وتحوّل مصر إلى مزرعة قطن منذ منتصف القرن التاسع عشر(٢٣).

وعندما نتحدث عن التخصص السلعي لا نقصد من ذلك اقتصار التجارة على هذه السلع فحسب، فقد كانت هناك دائماً تجارة التهريب، وتجارة الترانزيت، وتجارة إعادة التصدير في اقتصاد الانترابوت، وتجارة الرقيق (حتى منتصف القرن العشرين). ولكننا نقصد أن نسبة كبيرة من الفائض الاجتماعي تتولد من انتاج هذا النوع من السلع، ويمثل انتاجها قطاعاً فعالاً في الاقتصاد «الوطني» المحلي.

ولكي نوضح هذه القضية، يمكن أن نتوقف عند تجارة الحج بوصفها مثالاً. ففي الثلاثين سنة المحصورة ما بين ١٨٤١ -١٨٧١ م،لم تتجاوز الايرادات المحلية للحجاز ٩٧ ألف ليرة عثمانية (أعلى ايراد كان عام ١٨٦٠ م حيث وصل إلى ٩٦,٢٧٥ ليرة)، بينما فاقت المصروفات الايرادات في جميع السنوات، ولم يقل الفرق السلبي عن ٧٦ ألف ليرة سنوياً (كان أعلى فرق سلبي عام ١٨٥٥ م إذ بلغ ٢٣٠ ألف ليرة). وفي آخر عام لدينا معلومات عنه وهو عام ١٨٧١ م، بلغت الايرادات ٥٥,٠٩٥ ليرة بينما كانت المصروفات ٢٤١,١١٠ ليرة، والفرق السلبي ١٨٦,٠١٥ ليرة. وفي المقابل فقد جلب الحجاج معهم لدفع تكاليف الحج ١,١٠٠ مليون ليرة عثمانية ١٨٨٥ م، و٢,٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٠١ م(٢٤).

واضح إذاً أهمية الحج بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية في الحجاز. فإذا اعتبرنا تأثير ادخال الخدمة المنتظمة للسفن البخارية في زيادة اعداد الحجاج، نتبين أنه بسبب فقدان جدة لدورها الاقتصادي كانترابوت، فإنها اعتمدت أكثر فأكثر على الدخل المتأتي من تجارة الحج. وأغلب هذا الدخل يتحصل من استغلال الحجاج بمختلف الطرق، وأهمها: أ ـ رفع الأسعار اصطناعياً في موسم الحج، على نحو تصل معه أحياناً إلى عدة أضعاف، ب ـ تأجير الجمال، ووسائط النقل بين مكة وجدة والمدينة، براً أو بحراً، ج ـ حراسة القوافل، والهدايا التي تقدم للبدو على شكل أتاوات حماية، د ـ التلاعب بأسعار النقل البحري، واحتكار بعض خطوط النقل البحري، كالذي حصل ما بين ١٨٨٣ ـ ١٨٨٨ م لحساب الأمير والوالي العثماني وبعض الوكلاء والتجار(٢٥).

ومن الأسباب الأخرى لاضمحلال دور جدة الاقتصادي، الانحسار الذي لحق بتجارة

---

(٢٣) لاستعراض عام للأوضاع الاقتصادية والسياسية في هذه الفترة، انظر:
Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981).

(٢٤) William Ochsenwald, *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908* (Columbus: Ohio State University Press, 1984), pp. 25 and 171.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٦.

القهـوة اليمنية وكـانت جدة واحـدة من أهم مراكـز توزيعهـا وتسويقهـا عالميـاً. ويعود هـذا الانحسار إلى سببين رئيسيين في هذه الفـترة. السبب الأول هو الاضـطرابات السيـاسية التي صـاحبت محاولات العثمانيين إعـادة فرض سيـطرتهم المباشرة عـلى اليمن ومقاومـة اليمنيـين العنيدة لهذه المحاولات. والسبب الثاني هو منافسـة القهوة الجـاوية (تحت الإدارة الهـولنديـة) للقهوة اليمنية.

فقد قام الهولنديون باستزراع شجرة القهـوة اليمنية في جـاوة منذ أوائـل القرن الثـامن عشر. وفي عـام ١٨٣٣ م وصل عـدد أشجار القهـوة إلى مليون شجـرة، ارتفـع في منتصف ذلك القرن إلى ٣٠٠ مليـون شجرة. وبعـد التلف الذي أصـاب أشجار القهـوة في جاوة في الثمانينات من القرن التاسـع عشر بسبب الفطريـات، تم التحول من فصيلة الشجـرة اليمنية (Arabica) إلى الفصيلة المهجنة المسماة (Robusta). وفي هـذه الفترة بـالذات، دخلت الـبرازيل ميدان انتاج القهوة لتكتسح الأسـواق العالميـة في القرن العشرين[٢٦]. ويـذكر أوشسنـوالد أن قيمة القهوة اليمنية المستوردة في جدة والمعاد تصديرها بدأت بالانخفاض منذ سنة ١٨٧٥ م. «ففي سنة ١٨٩٢ جاءت ثلاثة أرباع القهوة في الحجاز (من جاوة عبر الهند) وما تبقى جاء من اليمن»[٢٧].

وكذلك الحال بالنسبة لتجارة اللؤلؤ، فقد كانت موجودة منذ القدم وذات تاريخ عريق في الخليج العربي، ومن أول النشاطات الاقتصـادية التي كـانت مبنية (أثنـاء الثورة التجـارية الأولى) على أسس رأسماليـة (أو شبه رأسـمالية حسب تعبـير ماكسيم رودنسـون) واضحة[٢٨]. ولكن الانحسار الاقتصادي المتمثل في انهيار اقتصاد الحالـة الطبيعيـة وازدياد الـطلب العالمي على اللؤلؤ أديا إلى بروز القيمة الاستراتيجية لهذه السلعة. وحتى يتضـح حجم هذه التجـارة في الاقتصادات المحلية في الخليج، أدرجنا المعلومات المتوافـرة عنها في مـطلع القرن العشرين في الجدولين (٤ ـ ١)، (٤ ـ ٢). مفترضين أن هذه المعلومات ممثلة للنصف الثاني من القرن التـاسع عشر أيضـاً. ويتضمن الجدول رقم (٤ ـ ١) معلومـات عن القوى العـاملة المشتغلة بتجـارة اللؤلؤ، بينما يتضمن الجـدول رقم (٤ ـ ٢) معلومات عن حجم التـداول النقدي في هذه التجارة.

ومع أننا لا نملك معلومات عن مستويات الدخل «الوطني» المحـلي أو مجموعـه في هذه الامارات في تلك الفترة، إلاّ أن المبالغ المدرجة في الجـدولين لا بـد أن تمثل نسبـة عاليـة من هذا الدخل بمقاييس نهاية القرن الماضي. أما سبب حساب الدخل بالـروبية الهنـدية فهـو أن تجارة الخليج من اللؤلؤ كانت تتجه إلى الهند (وبومباي خصوصـاً). ولكننا يجب أن نتنبـه إلى

---

(٢٦) Wolf, *Europe and the People without History,* p.336.

(٢٧) Ochsenwald, Ibid., p. 96.

(٢٨) سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي (الكويت: مـطبعة حكـومة الكويت، ١٩٧٥)، ويتضمن هذا الكتاب معلومات عن الغوص على اللؤلؤ في الكويت بشكل خاص.

أن أعـداد السكان المشتغلين بصيـد اللؤلؤ المذكـورة في الجدول رقم (٤ ـ ١) لا تمثـل القـوى العاملة المحلية وحدها، وذلك لإسهام قوى عاملة مهاجرة (وبخـاصة البـدوية والإيـرانية) في هذا النشاط الموسمي، كما أنها لا تمثل جميع الذين يكسبون رزقهم من هذه التجارة، فهي لا تشمل صناع السفن أو عمال الشحن أو التجار والطواويش في أسواق المدن.

جدول رقم (٤ ـ ١)

تقدير القوى العاملة في الخليج العربي المشتغلة بصيد اللؤلؤ والدخل الناتج عنه لعام ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧

البلد	اجمالي السكان	عدد سفن صيد اللؤلؤ	عدد السكان المشتغلين بصيده	النسبة المئوية من السكان في صيد اللؤلؤ	الدخل من تجارة اللؤلؤ بالروبيات
البحرين	٩٩٠٧٥	٩١٧	١٧٦٣٣	١٨	١٢٦٠٣٠٠٠
عمان المتهادن	٧٢٠٠٠	١٢١٥	٢٢٠٤٥	٣١	٨٠٠٠٠٠٠
قطر	٢٧٠٠٠	٨١٧	١٢٨٩٠	٤٨	—
الكويت	٣٧٠٠٠	٤٦١	٩٢٠٠(*)	٢٠	١٣٤٧٠٠٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

(*) هناك حوالى ٢٠٠٠ إيراني في هذا الرقم يقصدون الكويت للإسهام بصيد اللؤلؤ.

المصـدر: John Gorden Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, com-pleted and edited by R.L. Birdwood, 6 vols. (Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915), re-publisheb by Gregg. International Pub., London, 1970, vol.2, pp. 2252-2259 and 3107.

إن التجارة عموماً وتجارة صيد اللؤلؤ خصوصاً، كانت تلعب دوراً سياسياً مهمـاً جداً إضافة إلى دورها الاقتصادي. ومرد ذلك إلى أن تجارة صيد اللؤلؤ مبينـة على المبـدأ التنظيمي البنائي المسمى (Patronage) الذي سنترجمه هنا بـ «الزبانة»، وهي عـلاقة المعـزّب (باللهجـة المحلية الخليجية، المعزّب = الرئيس ورب العمـل) بالـزبون[٢٩]. ومصـدر الصعوبـة في إيجاد

---

(٢٩) مجموعة الدراسات المنشورة في المصدر التالي تتضمن دراسات لهذه الظاهرة في البيئة العربية. أنظر: Ernest Gellner and John Waterbury, eds., *Patrons and Clients in Mediterranean Societies* (London: Duckworth, 1977).

جدول رقم (٤ - ٢)
احصاءات قيمة اللؤلؤ المصدّر من مراكز صيده في الخليج العربي
(سنوات متفرقة)

السنة	عمان المتهادن (بالروبيات)	البحرين (بالروبيات)	لنجة (بالروبيات)	مسقط (بالدولارات الأمريكية)	التقدير الاجمالي السنوي لمنطقة الخليج (بالجنية الاسترليني)
١٨٩٤/١٨٩٣	٥٠٠٠٠٠٠	٣٦٩٣٧٥٠	٤٢٠٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٨٣٧٦٧
١٨٩٧/١٨٩٦	١٠٠٠٠٠٠٠	٥١٦٧٠٠٠	٣٨٦٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٤٥٥٢٠
١٩٠٠/١٨٩٩	٧٧٤٩٩٩٠	٦٨٢٤٤٣٠	٣٣٩٩٩٠٠	٥٠٠٠٠	٦٨٩٥٣٣
١٩٠٤/١٩٠٣	٩٠٠٠٠٠٠	١٠٢٧٥٣٠٠	٤٩٠٥٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٤٣٩٩٧٥
١٩٠٥/١٩٠٤	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٤٨٨٠٠٠	٦٢٣٨٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٧٦٣١٠
المتوسط لفترة ١١ سنة	٤١٥٠٣٩٨	٣٨٣٧٣٥٩	٣٥١٢٤٤٨	٤٥٠٩٣	٥٦١٣٥٣

المصدر: اقتبس الجدول مع التعديل من:
Tim Niblock, «Social Structure and the Development of the Saudi Arabian Political System,» in: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabian* (London: Croom Helm, 1982), p.80.

مصطلحات محلية أو عربية لوصف هذا النوع من العلاقة، هو أنه يراد لها أن تبقى خفية غير ظاهرة للعيان، ويتلخص هذا المبدأ في أن صلة البحارة (وهم المصنفون تراتبياً بشكل دقيق جداً، ابتداء من الغواص إلى السيّب إلى الرديف إلى التباب) بالنوخذة والطواش (تاجر اللؤلؤ) هي صلة دين مستديم بشكل قروض يتلقاها البحارة من التجار.

أما كيف يعمل هذا التنظيم في أغلب الحالات، فإنه يبدأ ـ كما يصفه محمد الرميحي مع آخرين ـ «بالسلفية» وهي مقدم نقدي في هيئة دين يدفعه التاجر (أو النوخذة إذا كان مالكاً للسفينة) للبحارة عند بداية موسم الغوص لإقامة أود أسرهم في غيبتهم التي قد تستمر طوال موسم الغوص (من حزيران / يونيو إلى تشرين الأول / اكتوبر). ويحصل البحارة في نهاية الموسم على حصتهم من بيع اللؤلؤ وتسمى «تسكام». ولما كان أغلب عمل الغواصين موسمياً، فإنهم يتعطلون طوال موسم الشتاء والربيع، ولذلك يحصلون من التاجر نفسه أو النوخذة على مبلغ آخر في هيئة قرض يسمى «خرجية» أو مصروف جيب، مقابل العمل

لدى التاجر نفسه أو النوخذة في الموسم المقبل، وتسجل جميع هـذه الديـون في دفتر حسـاب التاجر[٣٠].

وتجمع معظم المصادر التاريخيـة على أن البحـارة في أكثر من ٩٠ بـالمائـة من الحالات لم يكونوا يكسبون من وراء إسهامهم في صيد اللؤلؤ ما يكفي لتسـديد هـذه الديـون للتاجـر أو النوخذة، فكـأنهم قد كتب عليهم العمـل للتاجـر نفسه أو النـوخذة إلى مـا تبقى من حياتهم المهنية، أو إلى حين توافر ما تسد به هذه الـديون[٣١]. وهـذا النوع من الـدين لا يلغى بموت البحار، وإنما يـورثه إلى أبنـائه مـع الفوائـد التي قد تـترتب عن التـأخر في السـداد. ويذكـر الرميحي أن بعض التجار كانوا يزوّرون في دفاتر حساباتهم للإبقـاء على البحـارة الجيدين في دين دائم لهم، كما أن بعض النواخذة كان يصر على الزواج بـأرملة الغواص سـداداً للدين، وبذلك يكسب ابناءها بحارة في سفينته، ولكن يبدو أن هذه ليست حالات عامة[٣٢].

ومحصلة هذا النوع من الترتيب البنائي لتجارة اللؤلؤ أن علاقة المعّزب ـ الـزبون تنشـأ بـين البحارة والتـاجر، وتتسم بنـوع من الولاء السياسي لأسرة التـاجر، مقـابل رعـاية أسرة التاجر للبحـارة الذين يتعـاملون معها ولأسرهم. وفي الحقيقـة، فإن هـذا الولاء كـان بمثابـة الطابع الهجيموني (الرضا الطوعي بسلطة التجار) الذي يطبع العـلاقة بـين التجار والبحـارة عـلى الرغم من وضـوح تعارض المصـالح الـطبقية بينهم. وسنـرى في ما بعـد كيف أن ولاء البحارة الهجيموني للتجار كمعزب ـ زبـون سيلعب دوراً مهماً في البيئـة التجاريـة، حتى بعد مجيء الدولة الحديثة[٣٣].

ـ ٣ ـ

إن إحدى أهم نتائج انهيار اقتصاد الحالة الطبيعيـة في مجتمع الخليـج والجزيـرة، هي توقف دورة النخبـات القبلية وتبلور نـظام الحكم السلالي في المنـطقة. وهذا لا بد أن يكـون نتيجة طبيعية للنفوذ الأجنبي، وبخاصة لمعاهدة «الصلح الأبدي» لعام ١٨٥٣ م. إذ لم يقتصر تأثير هـذه المعاهـدة على حفظ السـلام بين المشـايخ والأمـراء والسـلاطـين، وإنمـا أدى إلى تثبيت سلطتهم والاعتراف بشرعية سيادتهم على مناطقهم وشعوبهم كأسر حاكمـة. فلم يعد ظهـور

(٣٠) Mohamad G. Rumaihi, «The Mode of Production in the Arab Gulf before the Discovery of Oil,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm, 1980), pp. 49-60.

(٣١) Paul W. Harrison, *The Arab at Home* (New York: Thomas Y. Crowell, 1924), p.80.

نقلاً عن: Rumaihi, Ibid., p.56.

(٣٢) Rumaihi, Ibid., p.55.

(٣٣) سنعود إلى هذا المـوضوع عنـد الحديث عن نشـأة الدولـة التسلطية في الخليـج والجزيـرة العربيـة في الفصل السادس من هذا الكتاب.

واختفاء الحكام أو الأسر الحاكمة مرتبطاً بالدورة السلالية التي تكلم عنها ابن خلدون «حكم السلالة يمتد حسب منطقه من أربعة إلى خمسة أجيال»، أو مرتبطاً بانتعاش أو انحسار التجارة والحالة الاقتصادية، أو حتى قدرة هؤلاء الحكام على بيع خدمات الحماية لقوافل التجارة والحج، فمعاهدة ١٨٥٣ م منعتهم من ذلك، ولكنها وفرت لهم ولأسرهم الحاكمة الحماية الكاملة من شعوبهم ومنافسيهم من الحكام الآخرين.

ولذلك جاءت معاهدات الحماية مع جميع إمارات المنطقة (عدا الحجاز وشمال نجد لوقوعهما ضمن السيادة أو الهيمنة العثمانية) التي أسلفنا ذكرها لترسيخ هذه القضية ووقف دورة النخبات القبلية، بل إن عدد المعاهدات تزايد مع مطلع القرن العشرين: معاهدات ١٩١٣ م لحماية الكويت، معاهدة ١٩١٦ م لحماية قطر، كما أوجدت بريطانيا ٢٦ سلطنة ومشيخة في ساحل عدن وحضرموت وقعت معها بين عامي ١٨٠٢ و١٩٢٨ م أكثر من مائتي معاهدة حماية واتفاقية، وقامت أخيراً عام ١٩٣٧ م بتحويل عدن رسمياً إلى مستعمرة، بينما كانت مسقط منذ انهيار الانتفاضة العمانية عام ١٧٩٨ م مستعمرة بريطانية من دون أن تعترف بريطانيا بهذا الوضع رسمياً[٣٤]. وهكذا، في حالة اليمن الديمقراطية، كما يقول توم ليتيل، فإن سلطات عدن البريطانية «جمّدت» القيادات القبلية في أيدي من تصادف أن كانوا في السلطة، (عند توقيع المعاهدة) ما ظلوا أوفياء للالتزامات التي فرضتها عليهم بريطانيا[٣٥].

وقد تدخلت بريطانيا أكثر من مرة لحماية الحكام في المنطقة، وللتدليل على ذلك نذكر بعض التدخلات البارزة فحسب. ففي عام ١٨٦١ م تدخلت بريطانيا في مسقط لإعادة السلطان المخلوع إلى عرشه، وقامت بتوفير الحماية له من جيوش الامام. كما قامت ثلاث مرات (في ١٨٧١ و١٨٩٥ و١٩٠٥) بانقاذ حكم آل خليفة في البحرين. كما تدخلت عام ١٩١٣ لإنقاذ حاكم مسقط من السعوديين، وتدخلت عام ١٩٣٢ لحماية سلطنة لحج وعدن، واجبار إمام اليمن على الاعتراف بفصل اليمن العربية عن الديمقراطية، وهناك جانب آخر لمعاهدات الحماية البريطانية (وبخاصة بعد عام ١٨٢٨) وهي إجبار الحكام المحليين على أن يمنعوا أو يتولوا مسؤولية العقاب على الأعمال التي اعتبرتها بريطانيا قرصنة، وذلك ثمناً للاعتراف الرسمي بحكمهم وبتوفير الحماية لهم.

---

(٣٤) يقول هاليداي إن البريطانيين لم يعترفوا أبداً أن عمان كانت في الواقع مستعمرة بريطانية. انظر:

Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Harmondsworth, U.K.: Penguin; New York: Vintage Books, 1974), p.271.

ولدراسة موسعة للسياسات الامبريالية في المنطقة ونتائجها المحلية، أنظر:

Briton Cooper Busch, *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967).

(٣٥) Tom Little, *South Arabia: Area of Conflict* (London: Pall Mall; New York: Praeger, [1968]).

ولا ينحصر جوهر المسألة في حقيقة أن النفوذ الامبريالي ومعاهدات الحماية قد «جمّدت» القيادات القبلية أو الحكم في أيدي من وقّع على المعاهدات فحسب، بل تعداه إلى أمر آخر بالغ الخطورة، وهو توسيع سلطة الحاكم نفسه ومن جاء بعده من الحكام من تلك الأسرة الحاكمة، إذ ان سلطة الحاكم أو الشيخ في ظل الحالة الطبيعية كانت محدودة بسبب المعنى الخاص للولاء السياسي في هذه البيئة. ونظراً لضعف الزراعة التي تربط الفلاح بالأرض، فإن الولاء السياسي للحاكم لم يكن مرتبطاً بالأرض بل بالبشر، أي بالقبائل الرعوية المتنقلة أو بالتجار الذين بإمكانهم «تسييل» ثرواتهم ونقلها إلى أماكن مختلفة، أو البحارة الذين يبيعون قوة عملهم في الموانىء المختلفة. ولذلك كانت البيئة ـ مع الحالة الطبيعية ـ تضع قيدين على سلطة الحاكم: (أ) فهناك دائماً امكان انتقال أو انسحاب جزء كبير من السكان من المنطقة عند نشوب نزاع، (ب) وهناك امكان التمرد على الحاكم أو خلعه أو قتله بتحالف أفراد من أسرة الحاكم مع بعض فئات السكان القوية سياسياً أو اقتصادياً[٣٦].

وتقدم هجرة العتوب أحد الأمثلة الواضحة على الحالة (أ)، فقد تمثل ظهور العتوب على مسرح أحداث الخليج مع أواسط القرن الثامن عشر في انسحاب قبلي من هذا النوع الذي أدّى إلى تأسيس آل خليفة لحكمهم في البحرين عام ١٧٨٢ م بالتحالف مع آل بن علي، وقس على ذلك انسحاب آل بن علي من البحرين عام ١٨٣٥ م إلى أبو ظبي بسبب الخلاف مع آل خليفة. ومن الأمثلة الأخرى انسحاب قبيلة السودان من الشارقة عام ١٨٢٤، وآل بوفلاسة من أبو ظبي عام ١٨٨٣ م. وعلى الرغم من أن معاهدات الحماية بعد عام ١٨٥٣ م جعلت هذا النوع من القيود على سلطة الحاكم صعباً للغاية، إلّا أن المبدأ القبلي الخاص بالالتجاء وطلب حماية حاكم آخر بقي مستمراً. ومثل ذلك الخلاف الذي وقع بين التجار والشيخ مبارك عام ١٩١٠ م والذي أدى بهم إلى الالتجاء إلى أمير البحرين[٣٧].
أما في الحالة (ب) فالأمثلة أكثر من أن تحصى بل إنها كانت القاعدة طالما ميّزنا بين الولاء المستمر للأسرة الحاكمة والولاء للحاكم بشخصه فحسب، فلم يكن عهد الولاء أو البيعة للحاكم ـ في هذه البيئة ـ عهداً مقدساً لا يمكن نقضه على الطريقة الأوروبية.

وإليكم تلخيصاً لطرق الاستيلاء على الحكم في منطقة ساحل عمان خلال القرن

---

(٣٦) انني مدين لدراسة لينهارت في إبراز هذا الجانب الدينامي للحكم التقليدي في الجزيرة العربية، أنظر:
Peter Lienhardt, «The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth Century History,» *Arabian Studies*, vol.2 (1975), pp. 61-75.

أنظر أيضاً: J.E. Peterson, «Tribes and Politics in Eastern Arabia,» *Middle East Journal*, vol.31, no.3 (Summer 1977), pp. 297-312.

(٣٧) تتطرق غالبية كتب تاريخ الكويت إلى هذه الحادثة. أنظر على سبيل المثال: حسين خلف الشيخ خزعل، **تاريخ الكويت السياسي**، ٥ ج (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٢)، ج ٢: **عصر الشيخ مبارك**، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٦.

الماضي في جدول رقم (٤ ـ ٣)، كعينة توضح كيفية عمل القيد (ب) على سلطة الحاكم في النظام السياسي التقليدي.

جدول رقم (٤ ـ ٣)
تكرار حوادث الاستيلاء على الحكم بالطرق التقليدية في عمان والساحل المتهادن في القرن التاسع عشر

التاريخ	الحادثة	البيان
١٨٠٤/٤/١٢	قتل الشيخ سلطان بن صقر لعمه عبدالله بن راشد بن مطر	واستيلائه على إمارة رأس الخيمة
١٨٠٥/٤/١	غزو السيد سلطان بن أحمد بن سعيد (سلطان عمان) للبحرين	استنجاد آل خليفة بالوهابيين (امام نجد) وهزمه له
١٨٠٦/٣/٢١	مقتل السيد سلطان بن حمد بن سعيد على يد رجال من القواسم	وتولي أخيه بدر الامارة من بعده
١٨٠٧/٣/١١	قتل السيد سعيد بن سلطان لعمه بدر (سلطان عمان)	وتوليه الامارة
١٨٠٨/٢/٢٨	أسر الشيخ سلطان بن صقر للسيد سعيد بن سلطان في خورفكان	أطلق سراح السيد سعيد بوساطة انكليزية
١٨١١/١/٢٦	حمل الشيخ سلطان بن صقر سجيناً إلى نجد	بعد الغزو الوهابي بقيادة القائد النجدي مطلق المطيري
١٨١٤/١٢/٢٤	خلع أحمد بن راشد المعلا من إمارة أم القيوين	وتولية أخيه عبدالله بن راشد
١٨١٦/١١/٢١	استيلاء راشد بن حميد القرطاسي على إمارة عجمان	بعد خيانته لجماعتهم آل بوذنين
١٨٢٦/٨/٥	غدر خليفة بن شخبوط بأخيه طحنون بن شخبوط	انتهاز مكتوم بن بطي الفلاسي الفرصة واستيلائه على إمارة دبي
١٨٤٠/٣/٥	استيلاء الشيخ سلطان بن صقر على امارة أم القيوين	انتهازه فرصة غياب أميرها الشيخ عبدالله بن راشد في إيران
١٨٤٥/١/١٠	قتل ابن خالد الفلاحي لخليفة بن شخبوط واخيه سلطان	واستيلائه على امارة أبو ظبي
١٨٥٣/١٠/٤	قتل الشيخ زايد بن خليفة الفلاحي للشيخ سعيد بن طحنون	واستيلائه على الحكم في امارة أبو ظبي
١٨٦٠/٧/٢٠	قتل خالد بن سلطان لابن أخيه محمد بن صقر بن سلطان	وتوليه امارة الشارقة
١٨٦٥/٥/٢٧	غدر السيد سالم بن ثويني بأبيه ثويني بن سعيد في قصبة صحار	وخسارته لصحار بعد تفرق قبائل بني غافر عنه لسوء صنيعه
١٨٦٦/٥/١٦	غدر الشيخ أحمد بن عبدالله المعلا بأخيه علي بن عبدالله	وتوليه إمارة أم القيوين
١٨٦٩/٤/١٣	مقتل خالد بن سلطان على يد زايد بن خليفة الفلاحي	واقعة أم الطرائة بين القواسم من جهة وبني ياس من جهة أخرى
١٨٧٠/٤/٣	مقتل عزان بن قيس (سلطان مسقط)	في صراعه مع تركي بن سعيد على سلطنة مسقط
١٩٠٠/٥/١	سطو عبدالعزيز بن حميد على أولاد راشد بن حميد وقتله لهم	واستيلائه على إمارة عجمان

المصدر: حميد بن سلطان بن حميد الشامي، نقل الاخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار (عمان والامارات العربية في الخليج)، مراجعة فالح حنظل (أبو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٢٨ ـ ٦٣، من مخطوط مؤرخ ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م.

ولكن ترتيبات الحماية الاستعمارية جعلت من وضع هذين القيدين موضع التنفيذ أمـراً في غاية الصعوبة، فأخذت مجموعة من العوامل في التدخل لتوسيع سلطة الشيخ أو الحاكم، ذلـك لأن تضييق دائرة الحـركة عـلى السكان (أي إضعـاف القيد السـابق) أتاح للحكـام أن يفرضوا ضرائب أعـلى على الحـرف والمنتوجـات المحلية، بخـاصة عـلى التجارة وصيـد اللؤلؤ (تلك التي تسمى في الكـويت الكلاطـة وفي عمان طـراز)[٣٨]. إضافـة إلى الاسهـام في بعض النشاطات الاقتصادية الأخرى، بل الاسهام في التجارة أحيـاناً. كـما أن امكان تغيـير الحاكم بالطريقة التقليدية المذكورة في قيد (ب) السابق بقي قائماً نظرياً (خاصـة لأن الحكم في هذه البيئة غير وراثي مما يولّد تنافساً متصلاً) لكن تحسن المركز المالي والاقتصادي للحاكم قد قوّى من وضعه السياسي ووسع من سلطته، حتى بالقياس إلى المشايخ الفرعيين.

وهكذا، فإن توفير الحماية الخارجية للحكام وتثبيت الحكم في أيدي الأسر الحاكمة قـد أوقف النخبات القبلية، ومن ثم عطّل القيود والضغوط البنائية (كقوى مضادة للمجرى العام في النظام السياسي للحالة الطبيعية) التي تعمل على تقييد سلطة الحكام، كـما أوجد للحكـام مصـادر دخـل بـديلة للغنـائم التي كـانـوا يحصلون عليهـا عـادة بـالغـزو والسلب والنهب، فالضرائب والرسوم على الحرف والماشية والتجارة وخاصة الجمارك التي تمثل مـوارد دخلٍ ثـابتة بالإمكان زيادتها باستمرار. وفي بعض الحالات، عندما لم يكن الحاكم يجد دخلاً بديلاً كـافياً كانت الإدارة الاستعمارية تسهم في تمويله ولو جزئياً، كما فعلت بريطانيا مع سلاطين ومشايخ حضرموت، أو مع الدولة السعودية الثالثة في سنواتها الأولى[٣٩].

أما تحريف مفهوم الولاء السياسي التقليدي المرتبط بالبشر ومحاولة ربطه بالحدود الثابتـة على الأرض، فقد كـان أحد أهـداف السياسـة الاستعماريـة البريـطانية التي وضعت مـوضع التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى، مما كان له نتائج سلبية مدمرة على مجتمع الخليج والجـزيرة من زاويتـين: الخلاف العبثي عـلى الحدود التي ليس لهـا أساس تـاريخي، والجدال الـذي لا يمكن حسمه حول قضية المواطنة وشروطها، في كيانات لا يفصل بينها فاصل قـومي أو عرقي أو حضاري. وسنرى أنه في الفترة ما بين ١٨٥٣ - ١٨٩٩ م وضعت الأسس المـادية لتمـزيق

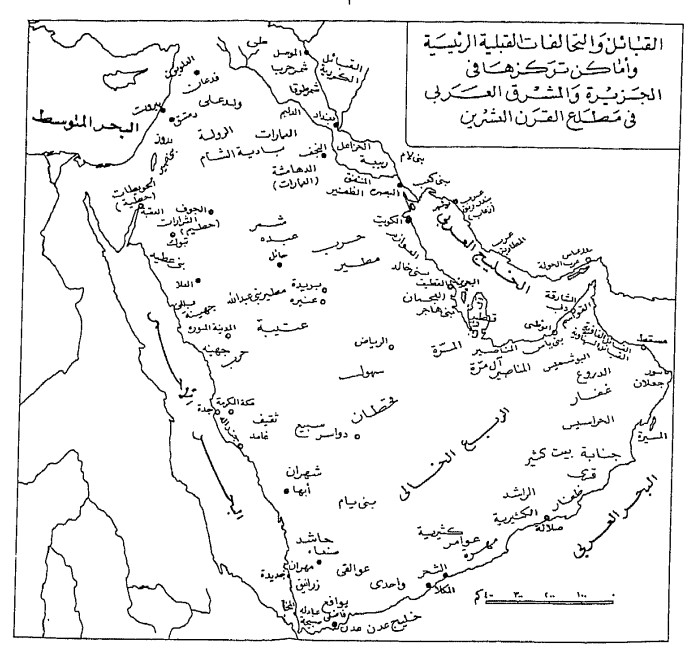
(٣٨) للتقديرات عن حجم الضريبة على الغـوص في الكويت للفـترة ١٩١٠ - ١٩١٥، انظر: الشمـلان، **تاريـخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**، ص ٣١٩ - ٣٢٦.

(٣٩) كانت بريطانيا تدفع لسلاطين ومشايخ حضرموت راتباً سنوياً (رمزياً) قدره ٥٠٠ روبية إلى وقت قريب من الاستقـلال، كما تحملت ميـزانية السعـودية للسنـوات ١٩٤٠ - ١٩٤٢ عندمـا توقف الحـج بسبب ظـروف الحـرب حتى تدخلت الولايات المتحدة في شباط/ فبرايـر ١٩٤٣ بإعـلانها بأن الـدفاع عن السعـودية يمثـل مصلحة حيـوية للولايـات المتحدة، مما سمح بالتحـويلات الـرسمية من خـزانة الـولايات المتحـدة إلى السعوديـة مباشرة. فكـانت هذه نهايـة نفوذ بريطانيا في هذا الجزء من الجزيرة العربية. أنظر:

John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962), pp. 131-132.

مجتمع الخليج والجزيرة، ليس بجيوش الاحتلال الاجنبي وانما بسلاح الاستقلال الوطني. وتوضح الخارطة رقم (٤ - ١) توزيع القبائل البدوية في الجزيرة في مطلع القرن العشرين وأماكن تمركزها.

خارطة رقم (٤-١)



من المهم أن نتذكر أن هذه القبائل البدوية بعد ترسيم الحدود بين بلدان المنطقة وظهور النفط وازدهار الوضع الاقتصادي، قد اتجهت إلى المدن وسكنت في احياء الضواحي، وكونت تكتلات قبلية لم تذب في التركيبة السكانية الحضرية القديمة. وسنرى كيف أن هذه التكتلات ستلعب أدواراً سياسية مهمة في هذه الدول الناشئة. وسنرى كذلك كيف أن هذه التكتلات القبلية قد تحولت تدريجياً إلى تضامنيات ذات مصالح واضحة ومنظمة.

ومحصلة هـذا كله هو أن مـركز الثقـل السياسي والاجتـماعي قـد تحـول من السـاحـل التجاري إلى الداخل القبلي. وقد تفاوت تأثير نقطة التحول التاريخية هذه على أقاليم الجزيـرة العربية. فقد كان تأثيرها على اليمن وحضرموت كبيراً جـداً مما جعلهـا مناطق طـاردة للقوى العـاملة، فازدادت معـدلات الهجرة من اليمن إلى الحجـاز والسودان وشرق أفـريقيـا، بينـما توجهت الهجرة الحضرمية إلى شرق أفريقيا وشرق آسيا[٤٠]. وفي الخليج العربي جـذبت تجارة اللؤلؤ وتجارة الترانزيت العمالة الإيرانية، خصوصاً القبائل العربية المتشيعة التي استقـر بعضها في مدن الساحل العربي والبصرة[٤١].

وهكذا، ما ان تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى تتضح معـالم النظام السيـاسي الجديد والتركيبة الاجتماعية الطائفية ـ القبلية التي تمثل الخلفية الأساسية لواقعنا الراهن الذي نعيش في ظله في أواسط الثمانينات من القـرن العشرين، وهو المـوضوع الـذي سيكون محـور اهتمامنا في الجزء الأخير من دراستنا هذه.

---

(٤٠) W.B. Fisher, «Southern Arabia: A Human Reservoir,» in: John I. Clarke and W.B. Fisher, eds., *Populations of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach* (London: University of London Press; New York: Africana Pub. Corp., 1972), pp.283-285.

(٤١) ازداد معدّل هذه الهجرة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد سقـوط حكم الشيخ خـزعل في عربستان وتكوين حكومة مركزية قوية في طهران عام ١٩٢٥، كما سيتضح فيما بعد.

الفصل الخامس

من الدولة الريعية
إلى الدولة التسلطية

- ١ -

عندما اكتملت حلقات الخطة الامبريالية العظمى الأولى بسقوط عدن عام ١٨٣٩ م، كانت الأحداث قد جاوزتها بوقت طويل ولم تعد ذات أهمية، إذ ان المنطقة أصبحت على مشارف حقبة تاريخية كبرى جديدة. فقد فقدت أهميتها الاقتصادية والتجارية منذ بداية القرن التاسع عشر كما ذكرنا، ووصل الأمر في النصف الثاني من القرن الماضي إلى قيام بريطانيا بمنح سلاطين مسقط مساعدات مالية منتظمة، ومنح سلاطين حضرموت رواتب سنوية (لم تتجاوز ٥٠٠ روبية في كل حالة)، ودعم المركز الاقتصادي لمشايخ البحرين والكويت وساحل عمان المتهادن عن طريق تنظيم عوائد الجمارك البحرية. وكانت الحجاز تعتمد أساساً في معاشها على المساعدات العثمانية والاعانات المصرية منذ بداية حكم محمد علي.

على هذا المستوى، لم تكن هناك سياسة بريطانية عامة (أو خطة امبريالية) واضحة في المنطقة، عدا المظلة العريضة المتمثلة في تأمين الطريق إلى الهند التي كانت توجه السياسات التكتيكية المحدودة. وهذا ينطبق على الاجراءات التي اتبعتها بريطانيا في مواجهة الفرنسيين عموماً، وفي سد شهية نابليون الأول التوسعية. فمنذ احتلال نابليون لمصر، كثفت بريطانيا محاولاتها لاحتلال عدن حتى تكللت بالنجاح، غير أن الأمر لم يكن يتعدى القيام بالاجراءات حسب مقتضيات الموقف وتطورات الحرب.

ولم توضع سياسة امبريالية عامة وثابتة لمواجهة الأوضاع المستجدة في المنطقة موضع التطبيق، إلاّ كردة فعل لمواجهة الانتفاضة النهضوية المصرية بقيادة محمد علي بخاصة بعد

احتلاله سوريا في الثلاثينات من القرن الماضي[1]. لقد كان هذا الحدث ناقوس الخطر لما يمكن أن يحدث في المنطقة، إذا تيسر لانتفاضة من هذا النوع أن تنجح، ولمبلغ الضرر الذي سيلحق بالمصالح الامبريالية الأوروبية. لقد كان هناك فرق شاسع بين الانتفاضة العمانية في نهاية القرن السابع عشر، وبين الانتفاضة المصرية في بداية القرن التاسع عشر، فالانتفاضة العمانية حاولت استعادة الماضي بأساليب الماضي، بينما نظرت الانتفاضة المصرية إلى المستقبل واستهدفت تحقيقه بأساليب المستقبل.

وهكذا فقد وضعت الخطة الامبريالية الجديدة في المنطقة سياسة عامة نحو الدولة العثمانية، واستهدفت في البداية منع قيام انتفاضات نهضوية من النوع المصري تحت المظلة العامة لتأمين استقلال ووحدة أراضي الدولة (الامبراطورية) العثمانية[2]، في حين نظر إلى الخليج والجزيرة العربية على أنها منطقة نفوذ ثابتة لبريطانيا منفصلة كلياً عن الدولة العثمانية، وتشرف عليها حكومة الهند حتى مجيء الحرب العالمية الأولى. ولكن هذه السياسة الامبريالية البريطانية لم تكتمل ملامحها النهائية إلّا خلال الحرب العالمية الأولى والسنوات التي أعقبتها مباشرة، وعلى وجه التحديد بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠ م. ويجب أن نشير هنا إلى أن هذه السياسة وضعت في الحقيقة لتعني (منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر) حق وراثة الدولة العثمانية عندما بدأ التنافس الأوروبي على تقسيم ممتلكاتها[3].

ومن المفيد أن نذكر هنا، بشكل عابر، أن التحول من مرحلة تأمين استقلال ووحدة أراضي الدولة العثمانية إلى مرحلة التنافس الفعّال على اقتسام ممتلكاتها وتقطيع أوصالها، قد

---

(١) Elie Kedourie, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*, 2nd ed. (Hassocks, Eng.: Harvester Press, 1978), p.9.

كان كارل ماركس شديد الاعجاب بإصلاحات محمد علي، فقد كتب عنه بأنه الشخص الوحيد «الذي كان بإمكانه أن يستبدل «العمامة المفتخرة» (ويقصد بذلك تركيا في القرون الوسطى ـ توضيح ماركس) «برأس حقيقي» وقد وصف مصر في أيامه بأنها «القسم الوحيد» من الامبراطورية العثمانية «الذي كان ذا قوة حيوية آنذاك»». مقتبس من: فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٢) ستبقى هذه الازدواجية في تنفيذ السياسات الامبريالية (حكومة الهند من جهة ووزارة الخارجية في لندن من جهة أخرى) حتى استقلال الهند عام ١٩٤٩. وكان التنسيق يتم عن طريق لجان وزارية مشتركة. ومن المهم أن يتضح أن هذه الازدواجية كانت على مستوى التنفيذ فقط.

(٣) أو ما درج على تسميته في ذلك الحين بالمسألة الشرقية (The Eastern Question).

Kedourie, Ibid., p.10.

ويأتي موضوع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بعد حوالى ربع قرن من تقسيم ممتلكات سلطنة عمان في ما يسمى بمنحة كانتغ لعام ١٨٦١، والتي استولت بريطانيا بموجبها على زنجبار وممتلكات السلطنة في شرق أفريقيا. حول تفاصيل هذا الموضوع، أنظر:

Robert Geran Landen, *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967).

ارتبط بالتحول في المذهب الامبريالي من الليبرالية القديمة لبارلمرسون وسترافور كانينغ (Canning)، تحت تأثير مذهب المنفعة، إلى الليبرالية الجديدة للورد ستانلي وديفيد أوركهارت، تحت تأثير المثالية الألمانية التي عبر عنها ويلفريد سكاون بلنت خير تعبير[٤]. فقد استهدف المذهب الليبرالي الامبريالي القديم (عن طريق اجبار العثمانيين على ادخال الاصلاحات ـ المسماة بالتنظيمات ـ الأوروبية العصرية) تحويل الدولة العثمانية إلى محمية أوروبية. ولكن بعد أن فشلت هذه الاصلاحات، فإن المذهب الليبرالي الامبريالي الجديد نادى بعدم جدوى هذه الاصلاحات، وتالياً عدم قدرة هذه الدولة على الاستمرار في الحياة[٥].

لقد دعا المذهب الامبريالي القديم العثمانيين إلى اتباع أساليب الأوروبيين وطريقة تفكيرهم، إذا أرادوا اللحاق بما وصلت إليه أوروبا، كما نادى هذا المذهب بأن قدر حماية تقدم الدولة العثمانية قد وقع على كاهل أوروبا. ومن الطبيعي، فإن استزراع نظم وأفكار غريبة عن بيئة الدولة العثمانية، بخاصة فكرة القومية ونظم الإدارة الحديثة المالية والتنظيم العسكري. . . إلخ، لم يكن ممكناً في فترة قصيرة كهذه. ولكن المذهب الليبرالي الامبريالي الجديد لم يعز أسباب الفشل إلى الظروف الواقعية المادية، بل إلى أن الدولة العثمانية خالفت وتعدت أسس قيامها، وأن هذه الدولة إذا عادت إلى أصول ديانتها والمبادىء التي وضعها القرآن، لعادت كل الأمور إلى نصابها، وهكذا فإن إدخال نظم أوروبا وأفكارها إلى حضارات مختلفة سيؤدي إلى دمارها، ومن الأفضل ترك هذه الحضارات على حالها، ولكن برعاية أوروبا[٦].

وينادي بلنت، من هذا المنطلق، بإعادة ممتلكات الدولة العثمانية إلى سكانها الأصليين، فيطالب باستقلال أرمينيا وانفصال المستعمرات التركية اليونانية وإعادتها إلى اليونان، وبتحويل العرب من القانون العثماني إلى العادات العربية. يقول بلنت ان نجدا هي البلد الوحيد في العالم الذي زاره ووجد فيه الحرية والمساواة والإخاء حقيقة واقعة. «فهناك كانت جماعة تعيش كما كان مثاليونا يحلمون، من دون ضرائب، أو شرطة، أو تجنيد إلزامي من أي نوع،

---

(٤) لمعالجة مختصرة لتأثير مذهب المنفعة عند «مل» الأب والابن على الليبرالية القديمة، أنظر:
Bryan S. Turner, *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development* (London: Heinemann Educational, 1984), pp. 17-23.
أما تأثير المثالية الألمانية على الليبرالية الجديدة فقد مثله «بلنت» خير تمثيل.

(٥) كان انحسار نفوذ كاننغ ايذاناً بالتحول الكبير في السياسة الامبريالية في المنطقة.
Allan Cunningam, «Stratford Canning and the Tanzimat,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* :Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), pp. 245-264.

(٦) Wilfrid Scawen Blunt, *Secret History of the English Occupation of Egypt: Being a Personal Narrative of Events,* new ed. (London: [n.pb.], 1924).

وقانونهم الوحيد هو الرأي العام، وكل نظمهم عبارة عن مبدأ الشرف»[٧]. ومن الممكن ـ إذن ـ حسب هذا المنطق أن تقام جماعات على أسس مماثلة للأسس الموجودة في الجزيرة العربية، وذلك في الممتلكات العثمانية الواقعة ما بين النهرين (العراق) وسوريا، لأن عملية الانتقال هذه ستكون طبيعية وسهلة.

وقد تدعم هذا المنطق الامبريالي حسب تداعي الأحداث بتوقيع الوفاق الثلاثي الودي (entente cordiale tripartite) بين بريطانيا وفرنسا وروسيا عام ١٩٠٤ م، واكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٥ م، وتأكد وجوده في المنطقة بكميات تجارية، كما يستدل من اتفاقية سكة حديد بغداد الأولى عام ١٩٠٣ م، وعقد شركة دارسي عام ١٩٠١ م، وتحول البحرية البريطانية إلى استعمال محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالنفط بدلاً من المحركات البخارية عام ١٩١٣ م، وتوقيع اتفاقية سكة حديد بغداد ـ برلين عام ١٩١٤ م، وتوقيع اتفاقية اعادة تنظيم شركة النفط التركية في العام نفسه، واستمر هذا المنطق إلى قيام الحرب العالمية الأولى التي اتضحت بين سنواتها الأربع والسنوات المباشرة التي أعقبتها الملامح النهائية الكاملة لهذه الخطة الامبريالية الجديدة في المنطقة[٨]. ولكن من نكايات الزمان، ان الخطة التي وضعها البريطانيون لم ينفذها كاملة سوى الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا، فما تصوره البرتغاليون حققه البريطانيون، وما خطّط له البريطانيون نفذه الأمريكيون، مع الفارق طبعاً.

ما ملامح هذه الخطة الامبريالية البريطانية؟ وكيف نفذت في المنطقة؟

إن أحد الملامح الأساسية لهذه الخطة الامبريالية العظمى (Imperialist Grand Design) التي وضعت تصورها المدرسة الامبريالية بقيادة لورد كرزون هو أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لا بدّ أن تكون حلقات متصلة للامبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلة بالهند مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على «أمن واستقرار» هذه المنطقة (Pax Britannica)[٩]، وذلك وسيلة لمنع تدخلات الدول الأوروبية الأخرى خصوصاً

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥. ويبدو أن آراء «بلنت» كان لها تأثير كبير على شيخنا الكبير عبدالرحمن الكواكبي صاحب طبائع الاستبداد، خاصة آراء «بلنت» في كتابه مستقبل الإسلام (١٨٨٢) والذي ترجم إلى العربية. انظر: حسين أحمد أمين، «التيار القومي العربي،» مجلة الهلال (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٨) لمعالجة مختصرة لهذه الأحداث، أنظر:

John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962), pp.78-97.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٥٨. و«مارلو» مصيب في استنتاجاته من كون هذه الخطة الامبريالية كما تصورتها مدرسة كرزون قد جاءت متأخرة عن زمانها، ولكنها لم تفشل انما عدلت حسب مقتضيات الأوضاع والاعتبارات المستجدة التي سيرد ذكرها فيما بعد.

فرنسا، وحاجزاً يقي من التوسع الروسي (وفي ما بعد الخطر البلشفي) ويمنع خطره من الامتداد إلى الهند وأفريقيا.

ولم يرد في هذه الخطة الامبريالية العظمى إطلاقاً إعطاء المنطقة استقلالاً ذاتياً أو حكماً دستورياً أو توحيدها في أي شكل من الأشكال، بوصفها أنظمة سياسية تعامل على قدم المساواة من حيث هي دول مستقلة. وهذا بطبيعة الحال، يقلل من أهمية الادعاء أن سياسة بريطانيا في المنطقة، كانت نتيجة سوء التفاهم بين المكتب العربي في القاهرة (التابع لوزارة الخارجية) الذي نادى بإعطاء العرب مملكة متحدة أو كونفدرالية بقيادة الشريف الحسين بن علي، كما ورد في وعد ماكماهون إلى الشريف[10]، وبين حكومة الهند التي لم تعر آمال العرب القومية أي اهتمام، وركزت اهتمامها على احتلال العراق وربطه بمشيخات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، وحكمها بأسلوب حكم الهند نفسه، وأسلوب ربط المهراجات بحكومة الهند. فهذه الادعاءات في حقيقة الأمر لا قيمة لها إلاّ من حيث هي سلعة تبريرية تباع للعرب، لأن العنصر الأهم هو أن اتفاقية سايكس ـ بيكو لعام ١٩١٦ م التي قسمت المشرق العربي والجزيرة العربية إلى مقاطعات ومناطق نفوذ، ما كانت إلاّ أحد انعكاسات (وليست أهم انعكاسات) هذه الخطة الامبريالية العظمى، ومؤشراً تاريخياً على نمو التيار القومي في المنطقة.

إن المحصلة النهائية لهذه الخطة إذاً هي ضمان تجزئة العرب ومنع اتحادهم، ليس نتيجة لما ورد في اتفاقية سايكس ـ بيكو فحسب بل كسياسة عامة، فلقد ورد في معاهدة سايكس ـ بيكو تقسيم العراق وسوريا الكبرى إضافة إلى الحجاز، ولم يرد فيها أي ذكر لبقية الجزيرة العربية والخليج لا من قريب أو بعيد. ولم يكن وعد ماكماهون الذي أعطي لشريف مكة بخصوص انشاء مملكة عربية موحدة أو كونفدرالية مستقلة نابعاً من الاتفاقية في حقيقة الأمر، بل كان أقرب إلى الخيار (Option) الذي يمكن طرحه أو سحبه حسب تطورات الموقف العسكري والسياسي، وطبيعة التحالفات الامبريالية أو المساومات التي تقرر اعطاء وعود لا قيمة لها[11]. فعلى صعيد الخطة الامبريالية، كانت بدائل أخرى تعد في ذلك الحين، أحدها إقامة حكم ابن سعود ودعمه في نجد ووسط الجزيرة العربية، حسب معاهدة دارين (Darin) في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٥ م، هذا في الوقت نفسه الذي كانت دول الوفاق

(١٠) حول موضوع وعد ماكماهون الذي يسميه انطونيوس «عهد بريطانيا العظمى»، انظر: جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٣٩)، ط ٦ (١٩٨٠)، ص ٢٥١ ـ ٢٧٥.

(١١) حول الملابسات المحيطة بتوقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو من وجهة النظر المتحيزة لبريطانيا، انظر: Kedourie, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*, pp.29-66.

الثلاثي تتفاوض على بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو[١٢]. وكانت معاهـدة دارين في حقيقة الأمـر جعلت من نجد محمية بريطانية أخرى مماثلة تماماً لمحمياتها في مشيخات الخليـج، وقد منعت بنود هذه المعـاهدة ابن سعـود ـ في ما منعت ـ من الاعتـداء على هـذه المشيخات، ولكنهـا لم تطلب أي تعهد بعدم الاعتداء على شريف مكة في الحجاز.

وقـد تضمنت الخطة الامـبريالية العظمى ثـلاثة عنـاصر أخـرى: أولهـا تحييـد إيـران واستيعابها عن طريق المعاهـدة الانكلو ـ فارسيـة لعام ١٩١٩ م، التي بموجبها تلغى الاتفـاقية الانكلو ـ روسية لعام ١٩٠٧ م وتقوم بريطانيا بـإعادة تنـظيم وتدريب الجيش الفـارسي، وفي النهاية تثبيت الهيمنـة البريـطانية الكـاملة على إيـران. فهذه المعـاهدة التي تعـد تتويجـاً لجهود مـدرسة لـورد كـرزون تكمـل حلقـات الخـطة، وتجعـل من إيـران ستـاراً واقيـاً من روسيـا البلشفية. وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة لم يتم التصديق عليها، إلاّ أنها ستنفذ عن طريق رضا خان قائد لواء القوزاق في ما بعد[١٣].

كـما تضمنت الخطة عنصراً ثـانياً من خـلال معاهـدة السيب لعـام ١٩٢٠ م، يتصل بإقامة وتنظيم العلاقة بين سلطنة مسقط وإمامة عمان وتأمـين عدم اعتـداء ابن سعود عليهـا، وقد جاءت هذه المعاهدة لترسيخ التقسيم الفعلي لعمان بين مؤسستي السلطنة والإمامة، والذي مر ذكره في القسم السابق من هذه الدراسة[١٤]، وبذلك أنشيء كيـان سياسي جـديد، بـديلاً من بدائل الخطة، إضافـة إلى الحلقة الإيـرانية والبـديل السعـودي. أما العنصر الثـالث فهو تـرسيخ تقسيم اليمن بـين الاحتلال السعـودي لشمال اليمن في عسـير، واليمن العربيـة التي أعطيت إلى الامام يحيى بعد الانسحاب العثماني من اليمن عام ١٩١٨ م، واليمن الديمقراطية وحضرموت التي قسمت إلى المحمية الشرقية والمحمية الغربية.

وهكذا، إذا ما حاولنا ربط خيوط هذه الخطة الامبريالية العـظمى، فإن أهميـة اتفاقيـة سـايكس ـ بيكو تبـدو محدودة في مـا يتصل بتقسيم وتجـزئة البـلاد العربيـة كأحـد الأهـداف الأساسية للخطة. فالاتفاقية نفسها لم تكن سوى أحد الخيارات أو البدائل التي يمكن اللجـوء إليهـا في هذه الخـطة، أو التخلي عنهـا عنـد حـدوث تعـارض بـين المصـالـح الثـابتـة للدول الامبريالية، كما حصل في مصير ولاية الموصل. وفي الحقيقة فإن اتفاقية سايكس ـ بيكو ماتت

---

(١٢) من الأمور الغريبة أن لا انطونيوس ولا الكتّاب المعاصرون لهذه الأحداث ربطوا بين اتفاقية سايكس ـ بيكـو وظهور الدولة السعودية الثالثة ودعم الدول الكبرى لها على حساب جيرانها، مع ان الصلة بينهما كانت محورية حـاسمة. انظر على سبيل المثال كيف يتعامل انطونيوس مع التوسع السعودي، في: انطونيوس، المصدر نفسه، ص ٤٥٧ ـ ٤٧٠.

(١٣) Nikki R. Keddie, *Roots of Revolution: An Interpretative History of Modern Iran* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981), pp. 79-93.

(١٤) J.B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp.118-123.

بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب. ولكن لا يجب تفسير هذا الموت على أنه فشل للخطة الامبريالية الخاصة بمدرسة لورد كرزون، بقدر ما هو تحول في اعتماد بعض بدائل الخطة حسب اعتبارات جديدة بدأت تظهر في المنطقة في ذلك الحين.

والاعتبار الأول هو ظهور روسيا البلشفية التي فضحت اتفاقية سايكس ـ بيكو، واسهام بريطانيا في الحرب الأهلية ضدها، منعاً لتسرب الخطر البلشفي إلى المنطقة. **والاعتبار الثاني** ظهور منافس امبريالي قوي يتمثل في الولايات المتحدة، وينادي بسياسة الباب المفتوح وسيلة للحصول على جزء من غنائم الحرب. **والاعتبار الثالث** هو المقاومة الوطنية العربية للسياسات الامبريالية، والمطالبة بالوحدة الكونفدرالية العربية والحكم الملكي الدستوري، وهما المطلبان اللذان سيوجهان الكفاح من أجل الاستقلال منذ قبيل الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما نطلق عليه البديل القومي العربي. **والاعتبار الرابع** هو ظهور أهمية النفط في المنطقة منذ العقد الأخير من القرن الماضي بخاصة منذ بداية القرن الحالي، وهو الاعتبار الذي وجه الاستراتيجية العسكرية البريطانية كلها خلال الحرب العالمية الأولى، والذي أعاد ولاية الموصل (بسبب نفطها) إلى العراق، بدلاً من تركيا أو فرنسا كما نصت اتفاقية سايكس ـ بيكو.

وسنتحدث في ما بعد عن كل من هذه الاعتبارات بشيء من التفصيل، ولكننا قبل ذلك لا بد أن نتوقف عند الخطوط العامة لأسلوب تقسيم البلاد العربية وترسيخ تجزئتها بشيء من التفصيل، ذلك لأن ذلك أمر لا يزال غير واضح بالرغم من الكم الهائل من الكتابة عنه، خصوصاً أن هذا الكم الهائل من الكتابة لا يعالج القضية في شمولها، بل يركز على تفاصيلها المجزأة كانعكاس لتجزئتها الجغرافية، فيولد رؤية مجزأة سطحية غير شمولية.

إن الحلقات الأساسية لاتفاقية سايكس ـ بيكو هي إذاً: معاهدة دارين مع ابن سعود لعام ١٩١٥ م، ومعاهدة السيب لعام ١٩٢٠ م التي رسخت تقسيم عمان إلى سلطنة وامامة، وتجزئة اليمن إلى شمالية وجنوبية بعد الانسحاب التركي من المنطقة عام ١٩١٨ م، وأحداث عام ١٩٢٠ م، وضع العراق تحت الانتداب، تسليم سوريا ولبنان إلى الفرنسيين، وضع فلسطين تحت الانتداب (وهي الأحداث التي ذكرنا في موضع آخر أنها تمثل حداً فاصلاً في تاريخنا المعاصر)[١٥]. وتأتي القمة العظمى أو الحلقة الكبرى المتمثلة في مؤتمر العقير لعام ١٩٢٢ م لتحكم الطوق وتبشر بعهد جديد، ذلك لأن الاتفاق الذي خرج به مؤتمر العقير كان ترسيم الحدود على الأرض بين العراق والكويت ونجد، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة. لماذا؟

---

(١٥) حول تقويم أولي لأحداث عام ١٩٢٠ كحد فاصل في تاريخنا المعاصر، أنظر: خلدون حسن النقيب، «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي،» الفكر العربي المعاصر، العددان ٢٧ ـ ٢٨ (خريف ١٩٨٣)، ص ١٨٩ ـ ١٩٤.

لأن اتفاقية العقير قد أدخلت ترسيم الحدود على الأرض، وربطته بمفهوم السيادة الوطنية (Sovereignty)، وهذه قضية لم تكن معروفة قبل ذلك في المشرق العربي والجزيرة طوال تاريخها. أضف إلى ذلك أن هذه الاتفاقية احتوت بذرة العنصر المدمر الذي سيقوض الأساس الذي بنيت عليه كل المطالب القومية العربية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا!

ولنسترجع أولاً ما قلناه في القسم السابق عن خصوصية مفهوم الولاء السياسي في مجتمع الخليج والجزيرة العربية من أنه مفهوم يرتبط بالبشر وليس الاقليم الجغرافي. وتجيء هذه الاتفاقية لتكمل نهائياً ما بدأته معاهدة السلام الأبدي لعام ١٨٥٣ من تجميدها لدورة النخبات القبلية. فترسيم الحدود بين البلدان الثلاثة (العراق ـ الكويت ـ نجد) كان القصد منه أساساً منع القبائل (وفي هذه الحالة الأخوان في نجد) أو بقية الأفراد من التنقل بين هذه البلدان بحرية نسبية، والالتجاء إلى حاكم هرباً من ظلم حاكم آخر، وذلك كما نعلم أحد القيدين المقيدين للسلطة وممارستها في النظام السياسي التقليدي. ولذلك فإن هذه الاتفاقية بما قامت به من تحديد لحرية الحركة السياسية وليس حركة الرعي والتنقل، كانت معْولاً استخدم لتقويض النظام التقليدي.

ولكن العنصر الأهم الذي يفوق العنصر السابق في قوته التدميرية، هو أن أياً من هذه البلدان الثلاثة لم يكن في يوم من الأيام طوال تاريخه سوى إقليم ولم يمثل أي منها أمة مستقلة بحد ذاتها، حسب المفهوم الحديث للأمة وللدولة ـ الوطنية (Nation-State) التي بنيت عليها. كما أن حدود أي من هذه الأقاليم لم ترسم في أي من الأيام على الأرض، لأنه لم يكن هناك ضرورة لذلك كما أوضحنا، إضافة إلى أنه ليست هناك أسس أثنية أو جغرافية أو تاريخية ـ لغوية لهذه الحدود. ويأتي مؤتمر العقير ليرسم هذه الحدود ليس على أي من هذه الأسس، لأنها غير موجودة، بل يفرض أسساً جديدة على هذه البلدان الثلاثة، حسب متطلبات السياسة الدولية واهواء الدول الامبريالية كما يقول جون مارلو، بكل اعتباطية واستهتار بتاريخ المنطقة وتطلعاتها القومية[١٦].

هذه الاعتباطية الرهيبة في ترسيم الحدود على الخارطة بين هذه البلدان التي تمثلت بجرة قلم من سير برسي كوكس، تبدو الآن من المنظور التاريخي واحدة من أكثر مهازل تاريخنا الحديث مدعاة للحزن. ولا أدري إلى أي مدى كان المشاركون في مؤتمر العقير يدركون الخطورة التاريخية لأعمالهم ولإبعاد ما سيترتب عليها، ولكن مؤتمر العقير كان الأساس الذي بني عليه عنصر أو ملمح آخر من ملامح هذه الخطة الامبريالية العظمى الجديدة، وهو تثبيت «أمن واستقرار» المنطقة من خلال محاور ارتكاز لأنظمة حكم مستبدة ولكنها موالية للإدارة

---

(١٦) حديث «مارلو» عن العراق ولكنه ينطبق على كل بلدان المشرق العربي وخاصة الجزيرة العربية:
Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century*, pp. 113-114.

الاستعمارية الغربية. ولهذا فإذا ما وضعنا مؤتمر العقير في الإطار التاريخي للأحداث، تبين لنا أنه لم يكن اعتباطياً أبداً (ولو أنه رسم الحدود بشكل اعتباطي)(١٧).

وإذا توقفنا عند معاهدة دارين لعام ١٩١٥ م التي بموجبها تحولت نجد إلى محمية بريطانية، وجدنا أن القصد منها كان واضحاً، وهو استخدام ابن سعود ورقة أو بديلاً لحكم الشريف الحسين بن علي في الحجاز، وثقلاً معادلاً لوعود الحلفاء بإقامة مملكة عربية موحدة في الولايات العثمانية المحررة كما ورد صراحة في وعد ماكماهون، أو ضمنا في اتفاقية سايكس - بيكو. وخلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٧ م استطاع ابن سعود أن يحتل الاحساء أو المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي عام ١٩١٣ م، وأن يحتل حائل عام ١٩٢١ م فيقضي بذلك على حكم آل الرشيد ويفرض سيطرته على شمال نجد، ويدخل الحجاز بعد رفع الحماية البريطانية عنه ويقضي على حكم الشريف الحسين بن علي عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥، فيفرض سيطرته من خليج العقبة إلى جدة، ثم يحتل عسير ويقضي على إمارة الادارسة عام ١٩٢٦ م. وتجيء معاهدة جدة لعام ١٩٢٧ م مع بريطانيا لترفع صورة المحمية التي ترتبت على معاهدة دارين، وتعامل ابن سعود بوصفه رئيس دولة مستقلة ذات سيادة وحدود واعتراف دولي ضمنتها له الاعتبارات السياسية الدولية نفسها التي حكمت مؤتمر العقير وكانت إطاره المرجعي(١٨).

وهكذا استطاعت هذه الخطة الامبريالية العظمى أن تقيم محوراً ثابت الولاء للغرب في الجزيرة العربية معادياً لمحور آخر بشكل استثنائي وهو محور العراق، الذي كان أحد المشاركين في مؤتمر العقير. وكان إعلان الانتداب البريطاني وتنصيب فيصل ملكاً أمرين متزامنين عام ١٩٢٠ م، كما كانت معاهدة الحماية وترسيم حدود العراق في مؤتمر العقير أمرين متزامنين عام ١٩٢٢ م. وما كان يمكن لفيصل إلّا أن يكون موالياً لبريطانيا التي كان يدين لها بعرشه الذي

---

(١٧) لدينا ثلاث روايات شهود عيان لما جرى في مؤتمر العقير: رواية الصحافي اللبناني أمين الريحاني، ورواية مستشار الملك عبدالعزيز جون فيلبي، ورواية الميجور ديكسون الموظف السياسي في الكويت والذي كان ضمن الوفد الرسمي للسير برسي كوكس والذي سجل وقائع المؤتمر. وجميع هذه الروايات تجمع على الاعتباطية في ترسيم الحدود. ولكن صلاح العقاد يذكر على هامش هذا المؤتمر ان كل من السير بيرسي كوكس وجون فيلبي كانا يقومان بدراسات موسعة حول ادخال فكرة اقامة حدود ثابتة على الأرض الى الجزيرة العربية ولكنه مع الأسف لا يذكر مصادره. انظر: أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، ١٩٢٤)، ج ٢، ص ٦٧ - ٧١؛ Harry St. John Bridger Philby, *Sa'udi Arabia* (london: Benn; New York: Praeger, 1955); Harold Richard Dickson, *Kuwait and Her Neighbours* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 266-280, and صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

(١٨) Peter Sluglett and Marion Farouk Sluglett, «The Precarious Monarchy: Britain, Abd-Aziz Saud and the Establishment of the Kingdom of Hijaz Najd and its Dependencies, 1925-1932,» in: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982), pp. 36-57, especially pp.48-55.

خسره في سوريا بعد أن طرده الفرنسيون منها، حسب اتفاقية سايكس - بيكو. وهذا هو المحور الثاني أو الركيزة الثانية للامبريالية البريطانية، وهذا ما ثبتته معاهدة ١٩٣٠ م بين العراق وبريطانيا التي منح العراق بموجبها استقلالاً (!) تحت الحماية البريطانية[١٩].

أما المحور الثالث فقد مثله حكم رضا خان الذي جاء إلى السلطة بانقلاب شباط / فبراير ١٩٢١ م متخفياً وراء سيد ضياء الدين الطباطبائي، الذي سيقوم رضا خان بإزاحته بعد أشهر قليلة ليستولي على الحكم، ثم يزيح أحمد شاه آخر الحكام الفجار ويعلن نفسه رضا شاه بهلوي عام ١٩٢٣[٢٠]. وإضافة إلى كون حكم رضا شاه مرتكزاً للسياسة الامبريالية وحاجزاً ضد الخطر البلشفي الذي كان ظهر في روسيا، فإن سياسته الرامية إلى تحقيق الإدارة المركزية في طهران أدت إلى انهيار حكم الشيخ خزعل في عربستان، وإلى تهجير عرب إيران (والتسبب في هجرة إيرانية) مما نتج عنه تشييع مناطق واسعة من جنوب العراق (وبخاصة البصرة) والكويت والبحرين والاحساء. وهذا بطبيعة الحال أدخل عنصراً طائفياً في التركيبة السكانية في الخليج العربي، ستكون له آثار مستمرة إلى الوقت الحاضر[٢١].

وارتكزت السياسة الامبريالية في المنطقة على بناء هذه المحاور الثلاثة التي حققت «أمن واستقرار» المنطقة في الفترة ما بين الحربين، وهيأت المناخ الملائم للاستثمار الرأسمالي الغربي الواسع الذي شهدته المنطقة في التنقيب عن النفط. ومع أن سياسة المحاور المحلية لم تدخل بوصفها عنصراً أصيلاً في الخطة الامبريالية كما تصورها لورد كرزون ومدرسته، ولكن تنفيذ

---

(١٩) لسرد تاريخي لهذه الأحداث، انظر:

Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), and A. Shikara, «Faisal's Ambitions of Leadership in the Fertile Crescent,» in: Abbas Kelidar, ed., *The Integration of Modern Iraq* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979), pp.32-45.

(٢٠) لدراسة متعمقة لهذه الفترة من تاريخ إيران، انظر:

Ervand Abrahamian, *Iran between Two Revolutions* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), pp.118-149.

(٢١) ليست لدينا دراسات احصائية عن هذا الموضوع بالغ الأهمية، ولكن يمكننا أن نستنتج من الشواهد التاريخية ان من أسباب الهجرة من جنوب إيران في هذه الفترة: تعسف الحكومة المركزية، التهرب من الضرائب، التهرب من الجندية... إلخ. إن بعض المعلومات الاحصائية المحدودة التي يوردها باقر النجار تؤكد وجود الهجرة الايرانية إلى جنوب العراق والساحل الغربي للخليج. مثلاً، يقتبس النجار من دراسة حديثة أن متوسط النسبة المئوية للايرانيين المهاجرين إلى الكويت من مجمل الهجرة الاجنبية إلى الكويت للفترة ١٩١٧ - ١٩٢٧ كان ٤٨ بالمائة، وهي أعلى نسبة لأية جنسية اجنبية حتى عام ١٩٤٢. أي ان نصف المهاجرين إلى الكويت في هذه الفترة كانوا من الايرانيين. وقد تحولت القضية إلى إحدى المسائل السياسية الملتهبة في الكويت اثناء تجربة الحكم الدستوري عام ١٩٣٨ وكانت أحد اسباب انهيار هذه التجربة. واحصائية اخرى تذكر أن الايرانيين كانوا يمثلون ٨,٤ بالمائة من سكان البحرين و٤٧ بالمائة من السكان الأجانب حسب احصائية عام ١٩٤١. انظر: باقر النجار، «الهجرة إلى الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي للهجرة ودور الشركات النفطية في النصف الأول من القرن العشرين،» (بحث غير منشور)، ص ٤٣ و٤٦.

الخطة في الحقيقة خضع لضغوط كبيرة من قبل الأمريكيين الذين بدأوا يظهرون في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ويطالبون بحصة من غنائم الدولة العثمانية على الرغم من أنهم لم يكونوا في حال حرب معها، وذلك مقابل الدين الكبير الذي تراكم على البريطانيين والفرنسيين بسبب تلك الحرب.

وقد جنت الشركات الأمريكية فوائد كبيرة من «سياسة الباب المفتوح» التي طالبت بها الحكومة الأمريكية للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط، ومن مبادىء الرئيس ويلسون التي تشجع المستعمرات على المطالبة بحق تقرير المصير وانحسار الاستعمار[٢٢]. ولم يكن الرأسمال الاحتكاري الأمريكي الأكثر تقدماً في حاجة إلى مستعمرات وانتدابات على الطريقة الأوروبية، بل كان يسعى إلى تقويضها، ليخلق بدلاً منها دولاً مستقلة ظاهرياً، ولكنها تابعة له ومعتمدة عليه بشكل أكثر شمولية وأكثر مرونة. وكان ذلك مؤشراً على أن أمريكا الشمالية بدأت في التوسع من حديقتها الخلفية في أمريكا الجنوبية لتحوّل العالم كله إلى مزرعة للمصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية، غير أن هذا كله لم يتحقق إلّا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن تنفيذ هذه الخطة الامبريالية العظمى لم يتم من دون مقاومة، ومقاومة جادة سبق أن وصفنا بعض حلقاتها بأنها عملية الكفاح من أجل الاستقلال. وفي هذا الكفاح برز البديل القومي للانقسام الديني (لنشاط المطاوعة) المذهبي (الوهابي - الأباضي - الزيدي) الذي سهّل تقسيم البلاد العربية أو رسخ هذا التقسيم، وبرز كذلك البديل الاشتراكي في الوقت نفسه، ويشترك البديلان القومي والاشتراكي (ولو اختلفا في أمور كثيرة أخرى) في المطالبة بحكم علماني دستوري، وبالاستقلال الناجز في دولة موحدة كونفدرالية. هذه المطالب ستوجه جميع الجهود التحررية الاصلاحية أو الثورية في المنطقة، وتلخص التطلعات القومية وصورة المستقبل لدولة عصرية تجمع شمل العرب[٢٣].

وتحت تأثير هذا التيار القومي الذي لم يكن قد تبلور بعد، قامت الحركات الاصلاحية الأولى في الخليج والجزيرة العربية بشكلها الجنيني، ففي الكويت قامت أول حركة تطالب

(٢٢) Benjamin Shwadran, *The Middle East: Oil and the Great Powers* (New York: Praeger, 1955).

وحول سياسة الباب المفتوح الامريكية، انظر:

Raymond Frech Mikesell and Hollis Burnley Chenery, *Arabian Oil: America's State in the Middle East* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1949).

(٢٣) ما زلنا لا نملك دراسة متعمقة للحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية في إطارها التاريخي في الفترة المبكرة ولكنني أخص بالذكر دراستين: محمد جابر الانصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي،» **المؤرخ العربي**، العدد ١٥ (١٩٨٠)، وخليل علي مراد، «الحركة الوطنية في الخليج العربي،» في: مصطفى عبدالقادر النجار [وآخرون]، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ١٦٣ - ١٩٥.

بـأن يشارك الأعيـان من الأهالي الأمـير في حكم البلد وذلك عـام ١٩٢١ م. وكـان المطلب الأول لهذه الحركة هو اتباع مبدأ الشورى في اختيار الأمير من بين أفراد الأسرة الحاكمة، ثم تطور هذا المطلب إلى «انتخاب عدد معلوم من آل الصباح والأهالي لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والانصاف». ولكن هذه الحركة فشلت بعد أشهر قليلة لعدم تعاون الأمير الجديد الشيخ أحمد الجابر و«خلافات حادة» بين أعضاء مجلس الشورى[٢٤].

أما في البحرين، فقد قامت حركة اصلاحية حاولت على مدار سنتي ١٩٢١ و١٩٢٣ م أن تـطورمكسب انتخـاب المجلس البلدي وتحـويله، أو إقنـاع الأمـير الشيـخ عيسى الخليفـة بالإعتراف به كمجلس تشريعي واعطائه الصلاحيـات التاليـة: (أ) صلاحيـة اختيار القضـاة الشرعيين ورؤساء الدوائر الحكومية، (ب) صلاحية عزل رؤساء الدوائر غير الوطنيـين، (ج) صلاحية وضع حد للتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية، (د) صلاحية تشكيل قوة شرطـة وطنية. ولما أبدى الشيخ عيسى تعاطفاً مع هذه المـطالب قام الانكليـز بإحـالته إلى التقـاعد، وبنفي القادة الوطنيين لهذه الحركة إلى الهند[٢٥].

ولكن البديل أو التيار القومي لم ينضج في المشرق العربي ويتخذ شكلاً سياسياً تنظيمياً إلّا في عام١٩٣٦ م،وخلال سنوات الاضراب الفلسطيني المريرة، حول محور فلسـطين الذي سيبقى منذ ذلك الحين بؤرة الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة العربية. وتحت تـأثير هـذه القضية قامت الحركات الاصـلاحية في كـل من البحرين ودبي والكـويت عام ١٩٣٨ م[٢٦]. وقـد تشابهت مطالب الحركات الثلاث إلى حد كبـير، كما يـوضح الجـدول رقم (٥ ـ ١) وتشابهت كذلك النتائج. فقد انصبت أغلب المطالب على إقامة الحكم الدستـوري وتنظيم البـلاد على أسس حـديثة وتـوفير الخـدمات الأسـاسية، ولكن الكـويت تميـزت بتقـديم مـطالب قـومية واضحة: أعني المطلبين الأخيرين الخاصين بضرورة فتـح البلاد للعـرب والتعاون مـع العراق الـذي كـان ينحـو منحى قـومياً تحت حكم الملك غـازي. أمـا النتيجـة فقـد كـانت فشـل

(٢٤) لم تكشف ملابسات قيام حركة ١٩٢١ الاصلاحية ولا ملابسـات انهيارهـا حتى الآن. ومع ان عبـدالعزيـز الرشيد كان معاصراً ومساهماً في هذه الأحداث، فإن كل الذي ذكره من تفسيرات لا يتجاوز المقطع التالي: «ان الأمـير افسح المجال بتأسيس مجلس ينظر في شؤون البلد ومصالحها ليكون عوناً في إدارة الأمور والأحكام وعاهدهـم ان لا يبت بأمر مهم إلّا بتصديق المجلس عليه، وقـد تأسس فعـلاً... ولكن المؤسف المحزن أن هـذا المخلوق الصغير كـان قصير العمر جداً فإنه ما كاد يحكم حتى زهقت روحـه وألحد قـبره...» انظر: تـاريخ الكـويت، إشراف يعقوب عبـدالعزيـز الرشيد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١)، ص ٢٣٥.

(٢٥) محمد غانم الرميحي، قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).

(٢٦) Rosemarie J. Said, «1938 Reform Movement in Dubai,» *Al-Abhath* (December 1970), and محـمـد غانـم الـرميحـي، «حركة ١٩٣٨ الاصلاحيـة في الكويت والبحـرين ودبي،» **مجلة دراسات الخليـج والجزيـرة العربية**، السنة ١، العدد ٤ (١٩٧٥)، ص ٢٩ ـ ٦٨.

جدول رقم (٥ ـ ١)
مطالب الحركات الاصلاحية في البحرين ودبي والكويت
والنتائج التي توصلت إليها عام ١٩٣٨

البلد	البحرين	دبي	الكويت
المطالب	ـ انشاء مجلس تشريعي ـ تصنيف وتنسيق أنظمة وقوانين البحرين ـ اصلاح إدارة الشرطة ـ ضرورة تعيين الحاكم ولياً للعهد ـ عزل مفتش التعليم ـ عزل القاضيين الشرعيين الجعفريين ـ الأفضلية في التعيين لأبناء البحرين في شركة النفط	ـ انشاء مجلس تشريعي ـ اعادة تنظيم الجمارك ـ ايجاد حرس للاسواق ـ تحديد مخصصات مالية للحاكم وأفراد أسرته ـ استحداث ميزانية عامة محددة للامارة ـ الغاء الاحتكارات الخاصة بالأمير وأفراد أسرته المباشرة ـ استحداث وسائل الرعاية الصحية في مدينة دبي	ـ انشاء مجلس تشريعي ـ تنظيم الحالة الاقتصادية في البلاد ـ انشاء دائرة نظامية للشرطة والأمن العام ـ ضرورة أن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات الشعب وأن يسمع شكواهم ـ الغاء الاحتكارات الضارة للأمير وأفراد حاشيته ـ ضرورة فتح المدارس على أوسع نطاق ـ اغلاق ابواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب (وأغلبهم من إيران) ـ السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من دخول البلاد ـ ضرورة التعاون بين الكويت والعراق لتحقيق المشروعات الاصلاحية
النتائج	ـ رفض جميع هذه المطالب ـ قمع الحركة الاصلاحية بالقوة	ـ فشل المجلس التشريعي بسبب معارضة الحاكم وبريطانيا ـ افتقار المجلس إلى الموارد المالية ـ تأليب الحكم للبدو على احتلال مدينة دبي مما أدى إلى قتل بعض قادة الحركة الإسلامية وتسليم الآخرين أنفسهم للحاكم	ـ نجاح المجلس لمدة ستة أشهر في إصدار أول وثيقة دستورية (القانون الأساسي) ـ نجاح المجلس في إقامة إدارة مدنية في البلاد ـ حل المجلس بعد ذلك وقمع مؤيديه وتشريد قادته واعدام بعضهم لأول مرة في الكويت لأسباب سياسية

المحاولات الثلاث التي انتهت بقمع الحركات الاصلاحية بالقوة، وما ان تنقضي الحرب العالمية الثانية حتى تعود هذه الحركات إلى التفجر من جديد، ولكن تحت تأثير مصر الناصرية هذه المرة، منذ منتصف الخمسينات من هذا القرن.

وهكذا، فقد فعلت سياسة فرِّق تسد الامبريالية فعلها في المنطقة، فجزأت الاقاليم والأقطار العربية إلى دول وقبائل وطوائف متنازعة ورسمت لها الحدود. وللأسف فقد نسيت هذه الأقاليم والأقطار ـ بعد أن تحررت ـ أن هذه الحدود قد أقامها الأجنبي، وأنها ليست سوى «حدود الحبس الانفرادي والاقامة الجبرية» التي فرضها المستعمرون علينا كما يقول ساطع الحصري[٢٧]. وقد لعبت المحاور الثلاثة التي أقامتها أو تبنتها الادارات الاستعمارية (وهي السعودية ـ العراق ـ ايران) دوراً أساسياً في تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات الاجنبية في التنقيب عن النفط وللنهب المنظم لموارد البلاد العربية، ولجعل فكرة الوحدة العربية فكرة غير عملية وغير ممكنة في النهاية.

هذه النتيجة هي المحصلة النهائية التي وردت في تقرير سير جورج رندل (G. W. Rendel) الذي كتب في ١٣ حزيران / يونيو عام ١٩٣٣ م عن موقف حكومة جلالته من قضية الوحدة العربية. وهو موقف يتلخص في أن الوحدة العربية غير عملية وغير ممكنة للاعتبارات التالية، كما وردت نصاً في هذا التقرير[٢٨]:

«إن المنافسة العائلية بين الهاشميين (الملك فيصل في العراق وعبدالله في الأردن) والسعوديين تكاد تجعل من غير الممكن قيام ائتلاف وثيق أو عضوي بين المناطق التي يحتلها كل منهما... (كما) أن سياسة حكومة جلالته هي الحفاظ على التوازن بصورة متساوية بين الهاشميين من جهة والسعوديين من جهة أخرى... وإلى جانب هذه الصعوبة الكبرى فهناك أيضاً عوامل أخرى لا يمكن التوفيق بينها في أي نظام واحد، وأهم هذه العوامل مملكة اليمن المستقلة التي يحكمها الإمام يحيى وهو رجل قصير النظر مشاكس، وعلاقاته مع ابن سعود والملك فيصل غير واضحة... وكذلك مع شتى الحكام العرب الصغار مثل شيوخ الكويت، وقطر، والساحل المتهادن، الذين يغار بعضهم من بعض أشد الغيرة، ويغارون كلهم أشد الغيرة على استقلالهم ولا يظهرون أية قدرة على التعاون. ولا تحتاج سلطنة مسقط وعمان ومحمية عدن في الوقت الحاضر إلى البحث في أمرها من هذه الناحية... انه لمبدأ أساسي في سياسة حكومة جلالته في الشرق الأوسط هو أن هذه الدول يجب أن تبقى وحدات منفصلة بقدر الإمكان تحت السيطرة البريطانية الفعّالة... (كما) أن حكومة جلالته لا يسعها إلاّ أن توافق على امتصاص فلسطين بأية طريقة كانت، في أي نوع من الاتحاد يؤلف فيه العرب أغلبية ساحقة، ان لم يكن لشيء فلضلوعها العميق في سياسة الوطن القومي لليهود، فضلاً عن التزاماتها نحو الجاليات (!) غير العربية أو غير المسلمة...».

---

(٢٧) ساطع الحصري، **العروبة أولاً**، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥)، ص ٧.

(٢٨) نشرت الترجمة العربية لنص التقرير في: نجدة فتحي صفوة، «موقف بريطانية من الوحدة العربية،» **الباحث العربي**، العدد ٨ (تموز / يوليو ـ ايلول / سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١١٦ ـ ١٢٢. ويبدو أيضاً أن هذا التقرير كتب في حزيران / يونيو ١٩٣٣. أي قبل موت الملك فيصل (ملك العراق) بقليل لإقناعه بأن دعوته إلى عقد مؤتمر قومي في بغداد للوحدة العربية غير عمليةوغير ممكنة.

إنه لأمر مضحك أن تخلق العقبات للقيام بعمل، ثم تدعي آسفاً أن هـذا العمل غـير ممكن بسبب هذه العقبات. وفي رأيي، إن ما ورد في هذا التقرير ما هو إلّا تعداد للانجازات والمكاسب التي حققتها الخطة الامبريالية العظمى، حتى ذلك الحين.

- ٣ -

لقد بدأ عصر النفط في الخليج والجزيـرة العربيـة في الثلاثينـات من هذا القرن، ولكن عصر الدولة الـريعية لم يحن إلّا بعـد الحرب العـالمية الثـانية، وبعـد عام ١٩٥٠ م عـلى وجه التحديد. ولتوضيح هذا نذكر أن أغلب الاكتشافات النفطيـة قد تم في الثـلاثينات، كـما أن شركات النفط توصلت إلى تقديرات واضحة لحجم الاحتياطي النفطي في المنطقة حوالى هذه الفـترة. وقد بـدأت شركات نفط العـراق والبحرين الانتـاج ومبـاشرة التصـديـر عن طـريق المجمعات البحرية (Terminals)، وأنابيب نقل بعض النفط عبر سـوريا وفلسـطين في بدايـة الثـلاثينات، كـما يوضـح الجدول رقم (٥ ـ ٢). ولكن ظـروف الحرب العـالمية الثـانيـة التي اندلعت في صيف ١٩٣٩ م، بخاصـة النقص في الحديـد والصلب أثناءهـا، أدت الى توقف التنقيب ثم الإنتاج.

ولا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل ظهور الإنتـاج والصناعـة النفطيـة، أو في الظروف والملابسات التي أدت إلى تكون الشركات النفطية وطـريقة اقتسـامها للحصص، فهـذه قصة

جدول رقم (٥ ـ ٢)
تواريخ اكتشاف وانتاج النفط في الخليج والجزيرة العربية

البلـــد	تاريخ اكتشاف النفط تجاريا	تاريخ بدء التصدير
إيـران	١٩٠٥	١٩٠٨
العـراق	١٩٢٨	١٩٣١
البحريـن	١٩٣٢	١٩٣٤
الكـويـت	١٩٣٨	١٩٤٨
السـعودية	١٩٣٨	١٩٥٠ (!)
قـطـــر	١٩٣٩	١٩٤٩
أبـو ظبـي	١٩٦٦	
دبـــي	١٩٦٦	
عمـــان	ـ	١٩٦٧

طويلة كئيبة يستطيع القارىء أن يجد فصولها في العديد من الوثائق والمراجع، وتزخر بها حكايات الكتاب الصحافيين الذين يسحرهم الحديث عن ثروة النفط الهائلة والقوة غير الملجمة التي تولدها[٢٩]. ما يعنينا هنا هو أنه ترتب على انتاج النفط زيادة كبيرة في الدخل «الوطني» بشكل ضرائب ريعية تحصلها الأسر الحاكمة من شركات النفط. وقد تطور حجم هذه الضرائب من نسبة ١٦ بالمائة من الربح الصافي للشركات الذي كان سائداً عام ١٩٣٣م، إلى أربعة شلنات ذهب للطن الواحد، وذلك في إيران ومنها إلى بقية بلدان المنطقة، كما هو موضح في الجدول رقم (٥ ـ ٣). ويجب أن يكون واضحاً أن الانتقال بين

جدول رقم (٥ ـ ٣)
مراحل تطور السياسة السعرية للنفط في المنطقة

المرحلة الأولى	١٩٣٠ ـ ١٩٥٠	أربعة شلنات ذهب للطن تحصل من الشركة الحائزة على امتياز التنقيب (وفي بعض الأحيان) حد أدنى من الربح وحصته كنسبة من الأرباح الموزعة على المساهمين[أ]
المرحلة الثانية	١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	توزيع صافي الدخل مناصفة بين الحكومة والشركات المنتجة
المرحلة الثالثة	١٩٦٠ ـ ١٩٧٣	المساهمة في العمليات المتكاملة (Down Stream Operations) (اتفاقات تنفيق أو توزيع العائدات في ظل الأوبك)
المرحلة الرابعة	١٩٧٤ ـ ١٩٨٦	التأميم بالكامل والثورة السعرية حتى ١٩٨٢، ثم انهيار تسعير «الأوبك» والأزمات السعرية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦

(أ) للحصول على طن بالسنة أضرب برميل باليوم بخمسين، وبالعكس للحصول على برميل باليوم أقسم طن بخمسين.

(٢٩) United States, Federal Trade Commission, *The International Petroleum Cartel* (Washington, D.C.: [n.pb.], 1951); George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1960); Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East, its Discovery and Development,* 2nd ed. (London: Oxford University Press for R.I.I.A., 1961), and George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Kings Port: Vanderbilt University Press, 1970).

هذه المراحل المختلفة (على الرغم من الاجحاف في حصة البلدان المنتجة حتى عام ١٩٧٤ م) كان مصحوباً بنضال وجهاد ومفاوضات مطولة مرهقة. كما ان حكومات بلدان المنطقة لم تحقق التأميم الكامل لشركات النفط، إلاّ تحت ضغوط شعبية جبارة امتدت طوال ربع قرن من الزمان. وكان ميلاد «الأوبك» تعبيراً عن كفاح الدول المنتجة، في سنواته الأولى على الأقل، للحصول على حصة عادلة من دخل النفط وصناعته[٣٠].

ويوضح الجدول رقم (٥ - ٤) تأثير تطور السياسة السعرية على نمو العائدات النفطية التي تمثل أكثر من ٩٠ بالمائة (في المتوسط) من الدخل الوطني لهذه البلدان في الثلاثة والأربعين عاماً الماضية. ونستطيع أن نتبين بكل وضوح أن سنوات ١٩٦٠ و١٩٧٤ و١٩٨٢ م تمثل نقاط تحول رئيسية في هذا المجال. ففي المرحلة الثانية (١٩٦٠ م) وهي بداية استعمال أسلوب المناصفة في الربح الذي بدأته «أرامكو» في السعودية في بداية الخمسينات، وأجبرت الشركات البريطانية والغربية الأخرى على اتباعه في ما بعد، يمثل هذا المتوسط قفزة كمية كبيرة في العائدات النفطية[٣١]. وفي عام ١٩٧٤ م وهو بداية تأثير السياسة السعرية الجديدة والمقاطعة النفطية لأمريكا عام ١٩٧٣ م، يمثل هذا المتوسط ثورة سعرية حقيقية إذا ما قورن بالسنوات السابقة، وفي المرحلة الأخيرة منذ ١٩٨٢ م يمثل المتوسط بداية اتجاه أسعار النفط إلى الانحدار، بسبب انهيار تسعيرة «الأوبك» واغراق الأسواق العالمية بالنفط السعودي، مما أدى إلى الأزمات السعرية التي يشهدها العالم وحتى كتابة هذه السطور[٣٢].

ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من انتاج النفط بالنسبة إلى بلدان المنطقة؟ إن واحدة من الطرق المفيدة والمثمرة نظرياً لفهم هذا الدخل، هي التي يقترحها مهدافي، والتي

---

(٣٠) في الحقيقة فإن الصراع الثلاثي بين شركات النفط العالمية - الانظمة الحاكمة - الحركات القومية الشعبية يمكن أن يمثل سجلاً حافلاً لتاريخ المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنني لم أرَ أياً من الدراسات المنشورة تنطلق من هذا المنطق. ويمكننا أن نذكر كتاب سامبسون عن نمو شركات النفط العالمية، وظهور الأوبك ملمح من ملامح هذا الصراع.
Anthony Sampson, *The Seven Sisters.*

وملمح آخر يكمن في التأميمات التي شهدها القطاع النفطي وغير النفطي في العالم الثالث:
S. Piccioto and J. Faundez, eds., *Nationalizations in the Third World* (London: [n.pb.], 1979).

(٣١) انظر الدراسات المختلفة المنشورة في الكتاب التالي، لتكوين خلفية عن تطور السياسة السعرية للنفط:
Z.M. Mikdashi [et al.], eds., *Continuity and Change in the World Oil Industry* (Beirut: Middle East Research and Publishing Center, 1970).

(٣٢) Y.H. Mohammad, «An Interpretive Survey of the Structure of the World Oil Market,» *Arab Journal of the Social Sciences*, vol.1, no.2 (1986), pp. 196-214.

ولمعالجة عامة لهذا الموضوع، أنظر:
M.S. El-Azhari, ed., *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development* (London: Croom Helm, 1984).

جدول رقم (٥ - ٤)
تطور عائدات النفط في اقطار الخليج والجزيرة العربية، سنوات مختارة
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
١٩٤٠	—	١,٠	٢,٥	—	—
١٩٥٠	—	٣,٣	٥٧,٠	١,٠	١١,٠
١٩٦٠	٣,٠	١٥,٠	٣٥٥,٠	٥٤,٠	٤٦٥,٠
١٩٦٥	٣٣,٠	٢٢,٠	٦٥٥,٠	٦٩,٠	٦٧١,٠
١٩٧٠	٢٣٣,٠	٣٥,٠	١٢٠٠,٠	١٢٢,٤	٨٩٥,٠
١٩٧٤	٦٣٠٦,٠	١٦٩,٨	٣١١٦٣,٠	١٩٧٩,٠	٤٧٦٥,٠
١٩٧٧	٩٢٣٧,٠	٢٢٦,٥	٤١١١٤,٠	١٩٧٥,٠	٨٨١٩,٠
١٩٨٠	١٩٤٥٦,٠	٢٥٣,٦	١٠٢٣٧٢,٠	٥٣٨٧,٠	١٧٢٤٦,٠
١٩٨٢	١٦٠٠٠,٠	—	٧٦٠٠٠,٠	٣١٤٥,٠	٩٤٧٧,٠
١٩٨٣	١٢٨٠٠,٠	—	٤٦١٠٠,٠	٣٠٠٠,٠	٩٩٠٠,٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: OPEC, *Annual Statistical Bulletin* (1982).

بالمقارنة مع: علي الموسى، «السياسة السكانية ومستقبل التنمية في الخليج والجزيرة العربية،» (بحث غير منشور)، ص ١٢٩.

تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعاً خارجياً، أي ايجاراً تتقاضاه هذه البلدان من تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني. ويتبع ذلك منطقياً أن الدولة التي تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية. والدولة الريعية ليست بالضرورة متصلة بالنفط، فاسبانيا (في نهاية القرن ١٦) تعطينا مثلاً تاريخياً لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأمريكتين، وقد صادفنا هذا في قسم سابق من هذه الدراسة[٣٣].

(٣٣) H. Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp.428-467.

ومن الأهمية بمكان إدراك الصفة الخارجية لهذا الريع الذي يمثله الدخل النفطي، فهو أشبه بهبة خارجية أجنبية، ولكنها هبة مستمرة منتظمة. ولهذا يمكننا أن نفهم لماذا لم تكن الأسر الحاكمة ترغب في مضايقة شركات النفط بالإلحاح على زيادة حصة بلدانها. ولم تكن هناك صلة بين إنتاج النفط كنشاط اقتصادي وقطاعات الاقتصاد الوطني، لا من حيث العمالة والتوظيف، ولا من حيث استهلاك النفط محلياً، ولا من حيث تأثيره على الصناعة الوطنية، ولا من حيث إعادة توظيف الفائض من الدخل محلياً حتى بداية الثمانينات عندما ظهرت بعض الصناعات «التحويلية»[٣٤].

ولهذا النوع من الدولة الريعية بعض الخصائص الاستثنائية نجملها في ما يلي: ان الاقتصاد الوطني لهذا النوع من الدولة لا يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريق غير مباشر وهو طريق مصروفات الدولة أو الانفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط. وهذا يبرز الدور المركزي الذي تلعبه الدولة (من حيث كونها المستلمة لدخل النفط) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولكن بشكل مغاير للدول الأخرى التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني[٣٥]. والدخل من النفط يجعل الدولة الريعية مستقلة نسبياً عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول الأخرى، ولذلك فإنها تتمتع بمرونة في العمل وحرية في المناورة تفوق إلى حد كبير الأحوال الاعتيادية التي تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العملية الانتاجية. وليس معنى ذلك بالطبع ان الدولة الريعية متحررة كلياً من القيود، وسنتطرق إلى ذكر بعضها في الجزء المقبل.

وإذا توقفنا قليلاً للتدقيق في آليات الانفاق العام والدور الاستثنائي الذي يلعبه هذا الانفاق في الدولة الريعية، وجدنا أن هناك بصورة عامة ثلاثة أبواب للانفاق العام (State expenditure) في الميزانية العامة للدولة وهي: الانفاق الرأسمالي (State Capital Outlays)، التعويضات العامة، الاستهلاك العام[٣٦]. أما الانفاق الرأسمالي فيتضمن كل أوجه الانفاق على العمل والمواد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي تباع للسكان، ومثال ذلك مشاريع الأشغال العامة. ومعظم هذه السلع والخدمات تقدم مجاناً أو بأسعار رمزية في الدول الريعية ـ النفطية، أما الاستثناءات كشركات الطيران الحكومية أو الكهرباء والماء والبريد

---

(٣٤) بما في ذلك القطاع النفطي. ومن المهم أن نعرف بأن القطاع النفطي قد توسّع في الوقت الحاضر ولكنه ما زال هامشياً في الجوانب مارة الذكر.

(٣٥) حول تأثير التراكم الرأسمالي الذي أحدثته التأميمات النفطية على دور الدولة، أنظر:

Peter Nore, «Oil and the State: A Study of Nationalization in the Oil Industry,» in: peter Nore and Terisa Turner, eds., *Oil and Class Struggle* (London: Zed Press, 1980), pp.69-88.

(٣٦) اعتمد في هذا التحليل على طرح «بول سويزي» للمسألة، انظر:

Paul M. Sweezy, *The Theory of Capitalist Development* (New York: Monthly Review Press, 1964).

والهاتف. . . إلخ، فهي تعتمد على التمويل الذاتي أو على دعم الدولة. ولا بد في الحالة الأخيرة من التمييز بين الانفاق الرأسمالي والاستهلاك العام. أما الخدمات التي لا تمول نفسها ذاتياً كالصحة والتربية والخدمات البلدية، فلا بدّ من اعتبارها ضمن الاستهلاك العام، وهو الباب الذي مولت من خلاله برامج ما يسمى بدولة الرفاهية الضخمة.

أما الباب الذي يكتسب أهمية فائقة في ميزانية الدولة الريعية فهو الباب الثاني: التعويضات العامة. وفي العادة، فإن التعويضات العامة هي مجموعة من المبالغ الكبيرة التي تدفع من الميزانية العامة على شكل: فوائد على الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التمويني، والتعويضات المختلفة. وقد استخدم هذا الباب في ظل الدولة الريعية لخلق أوليغاركية مالية عقارية طائلة الثراء، وتحويل قطاع الاستيراد والتصدير إلى أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية. وكل ذلك من ميزانية الدولة. ويتم ذلك عادة عن طريق ما يسمى بالتثمين أو استملاك الدولة للأراضي العقارية، بحجة إقامة مشاريع عامة أو طرق عليها. وقد أفادت فئات واسعة من السكان من هذا النوع من التعويضات، ولكنها إفادة أشبه ما تكون بفتات المائدة، لأن المستفيد الأعظم منها كان أفراد الأسرة الحاكمة والعائلات التجارية الكبيرة، التي كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضي العقارية مما هيّأ لها الاستيلاء على حصة الأسد من التعويضات العامة[٣٧].

وقد بلغت المبالغ المرصودة سنوياً للتثمين في ميزانية الدولة العامة مئات الملايين من الدنانير في حالة الكويت. وهذا بطبيعة الحال يشجع على المضاربة بالأراضي، مما يرفع أسعارها بشكل صاروخي مع بداية برنامج التعويضات العامة، كما يدفع أفراد الأسرة الحاكمة والملتفين حولهم من أفراد الاوليغاركية إلى ادعاء ملكية مساحات واسعة من الأراضي. وتقوم الحكومة بتوجيه برنامج استملاكات الدولة نحو هذه الأراضي، ثم تقوم بتثمينها أي تقدير قيمتها بعدة أضعاف سعر السوق، وهكذا نشأت مهزلة التثمين التي مرت بها أغلب الدول النفطية الريعية[٣٨].

إن ضخ هذه المبالغ الكبيرة من رأس المال وتدويره في الاقتصاد الوطني أعطى الانطباع بالرفاء والازدهار الاقتصادي، من دون أن يحدث أي توسيع في القاعدة الانتاجية للاقتصاد عن طريق التصنيع والتنويع في مصادر الدخل. وهذه هي الصفة العامة لاقتصاد الدول

---

(٣٧) هذه العملية ليست منتظمة في كل أقطار الجزيرة العربية النفطية، فهناك اختلافات ملموسة بينها في هذا المجال.

(٣٨) نظراً لحساسية هذا الموضوع فهناك قليل جداً من الدراسات التي تعالجه، نشرت غالبيتها في الصحف أو المجلات الاسبوعية كمجلة الطليعة في الكويت. ويبدو أن غانم النجار قياساً على ما نشر في صحيفة الوطن عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ يملك معلومات وافية عن هذه العملية في مراحلها المبكرة بين عام ١٩٥٠ - ١٩٦٥. أما ما بعد ذلك العام، فإن المعلومات متوفرة من خلال إجابة الوزراء المعنيين على أسئلة أعضاء مجلس الأمة.

الريعية. إن الدولة التي تملك فوائض كبيرة من رأس المال تؤدي في حالة الدولة الريعية إلى مزيد من التدخل في الاقتصاد، من خلال احتكار تمويل وانشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية والتجارية. ويكفي أن يلقي القارىء نظرة على أكبر الشركات المساهمة في الدول النفطية وحصة الحكومة فيها، لكي يدرك إلى أي مدى تتدخل الدولة في الاقتصاد[٣٩]. كما أن أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية كالاستيراد والتصدير، والبناء، والمقاولات تعتمد اعتماداً رئيسياً على مناقصات الدولة. ولذلك فما أن يخفض معدل الانفاق العام، حتى تبدأ عجلة الاقتصاد بالتوقف عن الدوران.

ويعني بروز مركزية الدولة في هذه البيئة، بالضرورة بروز دور الأسر والنخب الحاكمة التقليدية التي «جدّدتها» معاهدات الحماية الاستعمارية في مركز الحكم. ولذلك ظهرت الأسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة، ولم تأت عن طريق الاختيار أو الانتخاب، بل بحكم وضعها السابق. وهذا يعني تكييف أجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية لمتطلبات القبلية ـ الطائفية، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الاقتصادية المستجدة كما سنرى في ما بعد.

ومن الطبيعي أن لا تكون الأنظمة الحاكمة قادرة على تحقيق تقدم اقتصادي وسياسي حقيقي، بسبب عدم كفاية التنظيمات المؤسسية القائمة حسب هذه الترتيبات البراغماتية وعدم تناسق عناصرها المكونة. ويرى فييل أن بإمكاننا أن نتصور النخب أو الفئات الحاكمة في هذه الأنظمة على أنها طبقة وظيفية، مهمتها الربط بين الأنظمة والقوى السياسية المحلية (المحيطة) من ناحية، وتحقيق وتنفيذ مصالح البرجوازية الامبريالية في دول المركز الغربي من ناحية أخرى[٤٠]. وتعمل هذه الأنظمة الحاكمة على الحفاظ على الوضع القائم على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية المستجدة تؤدي بشكل طبيعي إلى الاخلال بالتوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية، بسبب الحراك الاجتماعي وتقسيم العمل الجديد، مما يدفع هذه الأنظمة إلى اعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والارهاب السياسي، على نحو يؤدي في النهاية إلى ترسيخ اعتمادها على النوايا الخيرة للدول الكبرى في الدفاع عنها، داخلياً وخارجياً.

وتؤدي أساليب الانفاق العام تحت هذه الظروف عادة إلى نتائج عكسية تعوق عملية تقدم وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأسباب عدة منها: ان الرخاء أو الازدهار الاقتصادي الظاهر ليس مؤشراً على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني أو مستوى تطور المجتمع أو درجة تصنيعه، بل إن الرخاء السطحي يؤدي إلى إعاقة التنمية بتخدير الناس ودفعهم إلى

---

(٣٩) انظر الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي في نهاية الكتاب.

(٤٠) بول فييل، «البترول والطبقة الوظيفية،» ترجمة خضر خضر، دراسات عربية، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١١٠ ـ ١١٤.

الاكتفاء باقتسام المنافع الآنية المتأتية من الانفاق الحكومي المتولد من النفط، وإلى تقديم مطالب إضافية لا مبرر لها، سوى أن الثروة النفطية لا تكلف أحداً جهداً، فهي موجودة بوصفها خيراً يفيض على الجميع[٤١].

يضاف إلى ذلك أن عملات الدول الريعية تقدر بأكثر من قيمتها الحقيقية، كما أن أجور السوق لا تعكس الكلفة الاجتماعية للإنتاج. وهذا يدفع إلى تشجيع الاستيراد، بدلاً من تبني سياسة الاحلال بسبب الكلفة العالية للأجور، في قطاع النفط أولاً، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويؤدي ذلك ـ بالضرورة ـ إلى تخريب القطاعات الاقتصادية التقليدية التي لا تستطيع أن تجاري قطاع النفط أو قطاع البناء، فيحدث الخلل في تركيبة القوى العاملة، ويفضي إلى توسيع الاستخدام في القطاع الحكومي، مما يخلق بطالة مقنعة تتمثل في الوظيفة الحكومية، أنظر الجدول رقم (٥ ـ ٥). وينشأ عدد من الظواهر الاجتماعية الشاذة والنشاطات الطفيلية في ظل هذه الأوضاع، كدور الكفيل[٤٢]، أو تجارة القوى العاملة[٤٣]، أو سياسة التنفيع، أو الاثراء على حساب الدولة... إلخ.

ـ ٤ ـ

إن ازدهار قطاع الاستيراد والتصدير وقطاع البناء، والتوسع في قطاع الخدمات والارتفاع الكبير في مستوى الأجور كلها عوامل جذب للعمالة الوافدة والأجنبية في القطاعين العام والخاص. ولكن هجرة هذه العمالة ـ خصوصاً في السبعينات ـ وصلت حداً

---

(٤١) بمجرد أن تثبت معدلات الانفاق العام تميل هذه المعدلات إلى الارتفاع باستمرار حسب اطروحة جيمس أوكونر، وسبب ذلك يعود الى الضغوط الاجتماعية والسياسية على الحكومات وإلى جهود جماعات المصالح الخاصة وجماعات الضغط... إلخ. ولذلك فإن حالة الدول الريعية هي جزء من ظاهرة عامة ولكنها حالة تمثل معدلات الانفاق العام فيها مبالغ طائلة بالقياس إلى الدول الأخرى في العالم الثالث:

James O' Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press, 1973), pp. 3-12.

(٤٢) هو الدور الذي يقوم به مواطنو الدول النفطية لضمان غير المواطنين أو التعهد بالوفاء بالتزاماتهم في حالة اخلالهم بها. وقد توسّع هذا الدور إلى شكل من أشكال المتاجرة بالكفالات. لمعالجة أولية لهذا الموضوع، أنظر: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٣١ ـ ٣٤.

(٤٣) هذا شكل آخر من أشكال التجارة الطفيلية، ونجد أصلها التاريخي في المنطقة في توريد العمال إلى شركات النفط الأجنبية مقابل «رسم» عن كل رأس يورده الوكيل أو المتعهد. ففي بحث باقر النجار غير المنشور، اسماء عدد من هؤلاء «الوكلاء» الذين مارسوا هذه التجارة في السابق في الكويت وقطر. وكأمثلة للوضع في الجزيرة العربية، أنظر: النجار، «الهجرة الى الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي للهجرة ودور الشركات النفطية في النصف الأول من القرن العشرين،» ص ١١ ـ ١٢ و٢٧ ـ ٢٨. ويستمد النجار هذه المعلومات من:

Ian Seccombe and Richard I. Lawless, «The Gulf Labour Market and the Early Oil Industry: Traditional Structures and New Forms of Organization,» in: Richard I. Lawless, ed., *The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses* (Durham: University of Durham, Center for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986), pp. 91-124.

جدول رقم (٥ ـ ٥)
تطور أعداد العاملين في الحكومة والقطاع العام في بعض أقطار الخليج والجزيرة العربية ونسبة المواطنين للعام ١٩٨١

السنة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
١٩٧١	ــ	ــ	١٣٤٠٨٢ (سعوديون ٨٢,٤ بالمائة)	٣١١٢ (عمانيون ٩١,٨ بالمائة)	ــ	٨٧٠٣٢ (كويتيون ٤٠,٣ بالمائة)
١٩٧٥	ــ	ــ	١٨٤٧٤١ (سعوديون ٧٧ بالمائة)	١٩٠٠٠ (عمانيون ٧٨,٩ بالمائة)	١٠٨٢٠ (قطريون ٦٤ بالمائة)	١١٣٢٧٤ (كويتيون ٤٠,١ بالمائة)
١٩٨١	١٩٧٩٣٥ (مواطنون ٣٦ بالمائة)	٣٧٧٥٨ ــ	٢٥٢٨٩٨(أ) (سعوديون ٧٢,٦ بالمائة)	٣٨٨٤٠ (عمانيون ٦٠,٤ بالمائة)	٣٧٥٨٧ (قطريون ٤٨,٥ بالمائة)	١٦٧٦١٦ (كويتيون ٣٤,٦ بالمائة)

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ــ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

(أ) عام ١٩٨٠.

المصادر: الموسى، المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٤٢؛ الامارات العربية المتحدة، **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٨٤، ص ٦٤؛ خلدون حسن النقيب، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت،» **القبس**، ١٢/٢/١٩٨٥؛ حسن الخياط، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٢)، مواضع متفرقة، و

James A. Socknat, «Progress and Problems in the Development and Utilization of Human Resources in the Arab Gulf States,» *Al-Abhath*, vol.30 (1982), p.146.

من انعدام التخطيط والتخبط، جعل من أغلب شعوب الدول الريعية ـ النفطية أقليات في بلدانها[٤٤]، إضافة إلى الضعف الملحوظ لإسهام القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي، كما توضح المعلومات المدرجة في الجدولين رقم (٥ ـ ٦) ورقم (٥ ـ ٨).

(٤٤) **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير نادر فرجاني (بيروت: المركز، ١٩٨٣).

جدول رقم (٥ ـ ٦)
تطور القوى العاملة حسب الجنسية في أقطار الخليج والجزيرة العربية
(نسب مئوية)

البلـــد	١٩٧٥			١٩٨١		
	مواطن	عربي	غير عربي	مواطن	عربي	غير عربي
الامارات العربية المتحدة	١٥,٢	٨٤,٨		١٤[أ]	١٧,٨	٦٨٢
البحرين		١٥,٩		٣٥,٤	١٤,٨	٤٩,٨
السعودية	٧١,٧	٢٨,٣		٥٧[أ]	٤٢,٨	
عمـان	(!)	(!)		٤٥,٧		
قطـر	١٧,٦	٨٢,٤		١٧	١٨	٥٠
الكويـت	٣٠,٢	٦٩,٨		٢٢,٤[أ]	٤٩	٢٨,٦

(أ) عام ١٩٨٠.

المصادر: الموسى، المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦١، والخياط، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ و٢٨٥.

وفي الحقيقـة فإن هـذه المعلومات التي تنـطوي عليها هـذه الجداول الثـلاثة (٥ ـ ٥)، (٥ ـ ٦)، و(٥ ـ ٨)، على الرغم من صعوبة التأكد من دقتهـا، تعطينـا مؤشرات سلبية عـلى خصائص تركيبة القوى العاملة في ظل الـدولة الـريعية في اقـطار الخليج العربي. فيمكننـا أن نستنتـج من المعلومات في الجـدول رقم (٥ ـ ٥) أن أغلب القوى العـاملة الوطنيـة يعمـل في الحكومة وقطاعها العـام، ومع أن نسبـة هؤلاء إلى مجموع العـاملين في الحكومـة تتراوح بـين الثلث في الكويت والامارات إلى الثلاثة أرباع في السعودية، فإن المتوسط العام للمواطنين في القطاع العام هو أكثر من الثلثين في جميع بلدان المنـطقة. هـل يعمل الثلث البـاقي في القطاع الخاص؟

جدول رقم (٥ ـ ٧)
تطور الهجرة الوافدة إلى أقطار الخليج العربي

السنة / البلد	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	اجمالي السكان	النسبة المئوية من الوافدين	اجمالي السكان	النسبة المئوية من الوافدين	اجمالي السكان	النسبة المئوية من الوافدين
الامارات العربية المتحدة	٢٢٠٠٠٠	٥٤	٦٥٦٠٠٠	٧٠	١٠٤٣٢٢٥	٧٥
البحرين	٢١٦٠٧٨	١٧,٥	٢٨٢٠٠٠	٢٤,٢	٣٥٨٨٥٧(أ)	٣٢,٤
عمـــان	٦٠٠٠٠٠(!)	٧	٨١١٠٠٠	٢٠	٩٠٠٠٠٠	٣٠
قطـــر	١١١٠٠٠	٥٨,٨	١٨٠٠٠٠	٦٣,٩	٢٦٠٠٠٠	٦٧,٣
الكويـت	٧٣٨٦٦٢	٥٣	٩٩٤٨٣٧	٥٢,٥	١٣٥٥٨٢٧	٥٨,٦

(أ) عام ١٩٨١ .

المصدر: الخياط، المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

المعلومات التي لدينا تشير إلى أن جـزءاً صغيراً جـداً من هذا الثلث يعمـل في القطاع الخاص في فئة أصحاب العمل. ولكن الجدول رقم (٥ ـ ٨) يخبرنا بأن متوسط نسبة النشطين اقتصادياً من المجموع الكلي للسكان المواطنين في بلدان الخليج لا يتجاوز ٢٢ بالمـائة، وهـذه النسبة أقل من نصف المتوسط العالمي للعالمين الأول والثاني، وهي ٤٦ بالمائة. ومعنى هذا أن أقـل من ربع السكـان الذين هم في سن العمـل ويعملون. أما الثلاثة الأرباع الأخرى فهم ليسوا في سوق العمل. فإذا استبعدنا الطلبة في سن ١٥ سنة فأكـثر والنساء، فـإن البقية إمـا يعيشون من ملكية العقار أو مكتفين اقتصـادياً، ولكنهم في جميـع الأحوال لا يقـومون بعمـل منتج.

من هم الـذين يشكلون العمـود الفقـري للقـوى العـاملة في هـذه الـدول إذاً؟ هـم «الوافدون» من العـرب والآسيويـين، وهذا مـا حاولنـا توضيحـه في الجدول رقم (٥ ـ ٦). وتكشف المعلومات في هذا الجدول عن نمط عام لبلدان الخليج العربي، تتجـه فيه العـمالة المحليـة والعربية إلى الانخفاض لمصلحة ارتفاع العمالة الاجنبية وأغلبها آسيويـة، بحيث بلغت نسبة العمالة الأجنبية أعلى معدلاتها في الإمـارات (٦٨,٢ بالمـائة من مجمـوع القوى العـاملة) تليها قطر (٦٥ بالمائة) ثم عمان (٥٠,٦ بالمائة). والبلد الوحيد في الخليـج العربي الـذي تزيـد فيه

جدول رقم (٥ ـ ٨)
نسبة المشاركة الاقتصادية إلى اجمالي السكان
(١٩٨٠) النشطين اقتصادياً (نسب مئوية)

البلـد	اجمالي السكان	من السكان الوطنيين	من السكان الوافدين
الامارات العربية المتحدة	٥٢,٨	٢٩,٣	٦٧ (!)
البحـريـن	٣٦,٨	١٩,٣	٥٩
السعوديـة	ـ	٢٢,٣	ـ
عـمـان	٢٨,١	١٨,٤	ـ
قطـر	٤٥,٧	٢٣,٧	٦١ (!)
الكـويـت	٣٦	١٩,٣	٤٠,٧
اليمن الديمقراطية	ـ	ـ	ـ
اليمن العربية	ـ	٣٦,٢	ـ
اليابان	٥١		
الاتحاد السوفياتي	٤٧,٥		
السويـد	٤٤,٤		
الولايات المتحدة الأمريكية	٤١,٨		
متوسط العالمين الأول والثاني ٤٦			

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى ان المعلومات غير متوافرة.

المصدر: منصور الراوي، «تنمية الموارد البشرية،» في: نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٣٠.

العمالة العربية «الوافدة» على العمالة الأجنبية هو الكويت (٤٩ بالمائة إلى حوالى ٢٩ بالمائة) وهي آخذة بالانخفاض ضمن النمط العام للمنطقة.

إن المعلومات المدرجة في جدول رقم (٥ ـ ٦) إذا ما قوبلت بالمعلومات عن زيادة نسبة السكان الوافدين إلى عموم السكان، تعطينا صورة أكثر دقة للتركيبة السكانية في المنطقة. فقد ازداد حجم الهجرة الوافدة إلى بلدان الخليج على النحو الموضح في الجدول رقم (٥ ـ ٧)،

وهنا أيضاً يظهر نمط سكاني آخر، وهو أن نسبة الوافدين إلى مجموع السكان لا تقل عن ثلث السكان في عمان والبحرين، وترتفع إلى أكثر من النصف في الكويت، لتصل إلى ثلثي السكان في قطر، وإلى ثلاثة أرباع السكان في الامارات العربية المتحدة.

وخلاصة هذه المعلومات هي أن مساهمة سكان بلدان الخليج والجزيرة العربية ـ في ظل الدولة الريعية ـ في النشاط الاقتصادي محدودة جداً. وأغلب هذه المساهمة، ان وجدت، ففي القطاع الحكومي والعام بشكل بطالة مقنعة بنائية، أي تشير إلى خلل بنائي في الاقتصاد عموماً. وان العمالة الوافدة تزداد في القطاع الخاص الاستهلاكي الذي يعتمد على التوريد إلى القطاع الحكومي. وفي هذا الوضع، يلعب الانفاق الحكومي (أو الاستهلاك العام) دوراً مركزياً في النظام الاقتصادي للدولة الريعية.

ويعطي الانفاق الحكومي في ظل الدولة الريعية الانطباع بالرخاء والازدهار الاقتصادي، مع أن الحقيقة هي أن حدة الفوارق في حدة الدخل بين فئات السكان تتزايد باستمرار، وتتسع الهوة بين الغنى المفرط والفقر النسبي، هذا في وقت تتسع الهوة بين الدول النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة، من حيث امكانات وفرص التنمية الحقيقية التي تهدر في الدول النفطية يوماً بعد يوم[٤٥]. ولكن الانفاق الحكومي وتوافر السلع الاستهلاكية المستوردة واجراءات دولة الرفاهية، تخفف من حدة الوضع وتموّه على حقيقته، مما يؤخّر أو يؤجل التغيّر السياسي، وضرورة معالجة النقص في التنظيمات الاجتماعية والترتيبات المؤسسية القائمة.

وهذا يقودنا إلى قضية بالغة الخطورة، ولكن الحركات الاصلاحية القومية والثورية في المنطقة لم تنتبه إليها للأسف، وهي أن الفوارق الرهيبة في الدخل التي تنشأ من سياسات الانفاق الحكومي يمكن ـ بل تؤدي فعلاً ـ الى احتكاكات سياسية بين القوى الاجتماعية، وان كان ذلك أقل حدة في الدولة الريعية قياساً إلى الدول الأخرى. ولا بدّ أن ذلك يعود إلى أن فروق الدخل لا تنجم بشكل رئيسي عن استغلال البشر، بل عن استغلال الموارد الطبيعية. ومن السهل على الحكومات اعطاء الانطباع أن بإمكان الجميع الحصول على حصة أكبر بقرار حكومي[٤٦]. وهذا بطبيعة الحال يعطي الدولة سلاحاً هائلاً في المناورة والقدرة على احتواء

---

(٤٥) كما تتسع الهوة بين الأقطار العربية الغنية النفطية وتلك الفقيرة غير النفطية، وان كان الدخل في النفط قد أثّر على كل الأقطار العربية ولكن بدرجات متفاوتة. ويأتي تأثير الدخل من النفط على الأقطار الفقيرة من خلال تحويلات العاملين من الأقطار النفطية كما يوضح ذلك الجدول رقم ٤ في الملحق الاحصائي في نهاية الكتاب. انظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ١٩٥ ـ ٢٥٢، و

Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970* (Leiden: Brill, 1974).

(٤٦) يمثل هذا سلاحاً بالغ الفاعلية تستعمله الحكومات لإجهاض حركات المعارضة واغواء قياداتها وهو أمر سنعود له بعد قليل.

حركات المعارضة واغواء قياداتها، ولكن إذا اقترن هذا الوضع بعدم كفاية النظام السياسي، وعدم كفاية الترتيبات الاقتصادية والتكنولوجية في الدولة الريعية، فإنه سيؤدي إلى ركود التركيبة السياسية والاجتماعية والحضارية عامة، إلى أن يبدأ دخل النفط بالانحسار، وعندئذ ستبدأ قصة أخرى.

ولا يسعنا إلاّ أن نتفق مع استنتاج مهدافي في أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة لا معنى لها في الدول الريعية من هذا النوع. فمن الممكن أن تكون الكويت أو الامارات أو السعودية أعلى الأقطار في مستوى الدخل للفرد الواحد، أو أعلى انفاقاً على الصحة والتعليم، أو الأكثر انتاجاً للكهرباء للفرد الواحد... إلخ. ولكن مثل هذه البلدان، إذا أرادت أن تدخل مرحلة النمو الحقيقي على المدى البعيد، فلا بدّ لها من أن تغيّر من تنظيماتها الاجتماعية والسياسية، وأن تحقق التحول في العلاقات الاقتصادية القائمة فيها بشكل جذري وجدي(٤٧).

---

(٤٧) Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» pp. 436-438.

الفصل السادس

الدولة التسلطية في الخليج والجزيرة العربية

- ١ -

إن المحصلة التاريخية التي قادت اليها تجربة الـدولة الـريعية في الخمسينـات والستينات من القرن العشرين، هي ظهور ما نطلق عليـه ظاهـرة الدولـة التسلطية التي شملت المنـطقة بأكملها في هذه الفترة، وربما على نطاق العالم الثالث كله[1]. ولكن قبل أن نتـطرق الى دراسة هذه الظاهرة وترجمتها المحلية، لا بد أن نذكر بأن سياسات الدولة الـريعية قـد أطلقت عقال حركات واسعة للمعارضة والمقاومة من قوى تقليدية وقـوى غير تقليدية، بـدأت تظهـر بسبب سيـاسات الـدول الريعيـة نفسها، إذ غـيرت هذه السيـاسات من الأسس التي تستنـد اليهـا حركات المعارضة والتمرد في بلدان الخليج والجزيرة العربية. ومن القوى الاجتماعية التقليدية، القبائل البدوية والطوائف الدينية التي بدأت تخسر مواقعها التقليدية الفـاعلة مع صعـود نجم الأسر الحـاكمة والفئـات الملتفة حـولها في تـركيبة الـدولة الـريعية. وسنـرى أن هذه القـوى التقليدية، ستتحول الى أشبه ما يكون ببروليتاريا رثة في معازل مكيفة الهواء على أطـراف مدن النفط الميتروبوليتانية[2]. كما أن تأثير النفط على البنـاء الاجتماعي، هـذا التأثـير الذي أدى الى

(١) يلخص «برلموتر» الأدبيات حول ظاهرة الدولة التسلطية من دون الحاجة الى التـدقيق في الفروق النـوعية بـين أنماطها في دول العالم الثالث في هذه المرحلة من دراستنا. انظر:

Amos Perlmutter, *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

ولمعالجة مقارنة لمسألة الدولة في الاطار التاريخي، انظر:

Ali Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective* ([n.p.]: Gower Press; UNESCO, 1986).

(٢) لقد أهملت ظاهرة الهجرة من البادية الى المدينة في زحمة الاهتمام بالهجرة الاقليمية والعالمية المسماة «الهجـرة الى النفط»، ولذلك لم تدرس آلياتها وتكيفاتها. من الدراسات النادرة عن هذا الموضوع، انظر: =

تخريب قطاعات الاقتصاد الوطني والنشاطات الاقتصادية التقليدية، قد أفرز فئات واسعة من السكان مقتلعة من أماكنها التقليدية في السلم الاجتماعي، كالبحارة والغواصين والنواخذة والحرفيين والصناع في دول الخليج، والفلاحين والحرفيين في عمان واليمن الديمقراطية واليمن العربية، خصوصاً أن المناطق الأخيرة هي مناطق طاردة - أصلاً - للعمالة ولتزايد نفوذ وتعسف المشايخ والسلاطين في الجنوب العربي، وتأزم العلاقات الزراعية في شمال اليمن.

وقد تكوّنت نواة الطبقات الوسطى الجديدة من هذه الفئات المفتعلة، مع بداية تأثير الثروات النفطية، خصوصاً مع انتشار التعليم الحديث وازدياد معدلات الحراك الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الدور المتميز لأبناء الطبقة التجارية الليبراليين والقوميين يظل واضحاً الى الوقت الحاضر، وعلى الرغم من أن علاقة المعزّب - الزبون تظل تلعب دوراً مهماً في تأطير العلاقات السياسية الى الآن، الا أن هذه الطبقات الوسطى وبعض فئات الطبقة العاملة (بخاصة العاملة في قطاع النفط والمصارف أو التجارة) أخذت تظهر تدريجياً في حضور فاعل على مسرح الصراع السياسي والاجتماعي في هذه البلدان منذ الستينات(٣).

أما الأسس ومصادر المعارضة والتمرد، فقد اتخذت منذ مأساة تقسيم فلسطين قالباً قومياً واضحاً، تحوّل الى تيار ثوري منظم، هدد لأول مرة أنظمة حكم الأمر الواقع في المنطقة، مدعوماً بظهور عبدالناصر المدوي على مسرح الكفاح السياسي في البلاد العربية أثناء العدوان الثلاثي، وبخاصة بروزه قائداً قومياً للعرب بعد اعلان الوحدة بين مصر وسوريا، واندفاع مصر نهائياً الى المجرى العام للأحداث السياسية المشرقية مع انتهاء العزلة التي فرضت عليها بعد انهيار تجربة محمد علي وابنه ابراهيم، في الأربعينات من القرن الماضي. وقد اقترن هذا التفجر الثوري لحركات المعارضة والتمرد بالنجاح النسبي لتغلب الايديولوجيات القومية والاشتراكية الراديكالية على القوى القبلية - الطائفية، وهي المصادر التي تستند اليها الأنظمة الحاكمة في إدامة الواقع القائم (Status Quo) والمحافظة عليه. وفي رأيي، فقد كان هذا الأمر بالذات أعظم إنجاز لحركات المعارضة والتمرد في هذه الفترة، وستكون أكبر خسارة لها هي عودة القبلية - الطائفية - الاقليمية بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م.

ويمكننا أن نميّز مرحلتين من مراحل تطور حركات المعارضة والتمرد في التاريخ المعاصر لمجتمع الخليج والجزيرة العربية: المرحلة الأولى تمتد من عام ١٩٤٨ م الى عام ١٩٥٨ م،

Donald P. Cale, «Pastoral Nomads in a Rapidly Changing Economy: The Case of Saudi Arabia,» in: = Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm, 1980), pp. 106-121.

(٣) حول موضوع الطبقات الوسطى في الخليج، انظر:

Khaldoun H. al-Naqeeb, «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait (1950-1970) as a Case Study,» (Ph. D. Dissertation, University of Texas, 1976).

حيث كانت القوى الاجتماعية الجديدة في المنطقة في مرحلة اختمار، فانصبت أغلب مطالبها على الحكم الدستوري والحريات العامة وقضايا الاصلاحات الادارية (أو إدخال الادارة الحديثة) وتحسين الأوضاع المادية والالحاح على تأييد قضية فلسطين. أما في المرحلة الثانية من عام ١٩٥٩ م الى عام ١٩٦٧م، فقد تطورت المطالب الى طرح قضية الاستقلال التام الناجز في الدول التي لم تكن قد استقلت والى طرح قضية تأميم النفط بالكامل، والى المطالبة بأن تنحو دول المنطقة منحى قومياً ـ وحدوياً معادياً للاستعمار والامبريالية، الى أن تطورت هذه المطالب في النصف الأول من الستينات الى وضع الجرأة في المطالبة ـ لأول مرة ـ باعادة النظر في أنظمة الحكم بل تغييرها.

وكلنا يعرف جيداً، بمرارة وأسى، أن هذه المرحلة انتهت بهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م والتي كانت هزيمة كاملة لعبد الناصر وقيادته ولقوى المعارضة والتمرد في المشرق العربي كله، ومن ثم إذلاله في الحرب الأهلية في اليمن العربية[٤]. وما أن تنقضي بضع سنوات حتى تغرق المنطقة بفوائض عائدات النفط بعد ثورة ١٩٧٣م السعرية،فتغوي شعوباً بأكملها على ترك ساحات المعارضة والتمرد خاوية قفراء، لم يبق منها سوى ذكريات التظاهرات واللافتات وزنزانات السجون وبيانات رقم واحد والخطب العصماء، في تسلسل عبثي ليس له من نهاية ممكنة، فما بالك بالسعيدة؟ وتعود مرة أخرى قوى القبلية ـ الطائفية ـ الاقليمية بعنف وشراسة من جديد.

من هذا المنظور المرحلي لحركات المعارضة والتمرد ولقوى وأسس المعارضة، يمكننا أن نذكر كأمثلة من **المرحلة الأولى**: تجربة الهيئة التنفيذية العليا في البحرين، وتسييس الأندية الرياضية والاجتماعية في الكويت، واستعمال عمال شركات النفط في البحرين والاحساء حق الاضراب لأول مرة في تاريخ المنطقة، والحرب الأهلية بين السلطان والامام في عمان، وبداية حرب التحرير ضد الانكليز في عدن. أما في **المرحلة الثانية** فبإمكاننا أن نذكر تبلور قوى المعارضة في الكويت في صيغة النواب الوطنيين في مجلس الأمة والأزمات الدستورية التي أدى نشاطهم الى احداثها، ومحاولات الانقلاب العسكري الفاشلة المتكررة في السعودية، والانقلاب العسكري الناجح في اليمن العربية، وبداية حرب العصابات بقيادة جبهة تحرير ظفار، ثم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وأخيراً اجهاض تجربة المجلس الوطني البحريني.

ولا نستطيع ـ في هذا الموضع ـ أن ندخل في تفاصيل هذه الأحداث الجلى التي شغلت

---

(٤) بخسارة مصر للدخل من قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧، اضطر جمال عبدالناصر في قمة الخرطوم (آب/اغسطس ١٩٦٧) الى قبول سحب جميع القوات المصرية من اليمن العربية في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، مقابل مساعدات مالية من السعودية والكويت.

بلدان المنطقة وشعوبها قرابة الثلاثين عاماً، ولا أن نحيط بكل ملابساتها والنتائج التي ترتبت عنها، وسنكتفي بذكر بعض الأمثلة ذات الأهمية الخاصة للأحداث التي وقعت بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ م. علماً بأننا ما زلنا حتى الآن نفتقر الى كتابة تاريخ منظم للحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية كظاهرة برزت منذ الحرب العالمية الأولى[٥]. على أي حال سنأخذ تجربة الهيئة التنفيذية العليا في البحرين والحرب الأهلية في عمان، كمثالين من المرحلة الأولى، وتجربة النواب الوطنيين في الكويت وحرب تحرير عدن كمثالين من المرحلة الثانية.

ففي البحرين، قامت الهيئة التنفيذية العليا كتنظيم شعبي تلقائي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٤ م في أعقاب الاضطرابات الطائفية في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ م بين الشيعة والسنة. ولما كانت التنظيمات السياسية ممنوعة في البحرين، فقد اعتمدت الهيئة في توظيف عناصرها على النوادي الاجتماعية والرياضية: البحرين والعروبة والأهلي. وقد ارتكزت في عملها منذ البداية على أساس من العمل الوطني المشترك، في اطار الجبهة الوطنية للشيعة والسنة والتجار والعمال وأبناء الطبقة الوسطى. وقد استعملت طوال سنتي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ م سلاح التنظيم السياسي السري وسلاح الاضراب وسلاح الصحافة (صوت البحرين) في صراعها بانتظام وبنجاح، جعل من هذا السلاح تحدياً فعلياً حقيقياً لنظام الحكم في البحرين[٦].

ويمكن اعتبار جر الشيعة في البحرين الى العمل السياسي المشترك مع السنة، أحد أهم انجازات الهيئة التنفيذية العليا في كفاحها ضد الطائفية، وأحد أهم مصادر الخطر على نظام الحكم الذي كان يتمتع بالحماية البريطانية المباشرة. ويمكن تلخيص المطالب التي وجهت العمل الشعبي في التالي: تأسيس المجلس التشريعي المنتخب، الحد من تدخل البريطانيين في الأمور الداخلية للبحرين، تحسين الأوضاع المعاشية للشعب، حق العمال في التنظيم النقابي والاستجابة الى مطالبهم المهنية.

وخلال المفاوضات والمناورات والمساومات مع الادارة البريطانية مرة، ومع حاكم البحرين مرة أخرى، يتضح أنه كان في الامكان الاستجابة الى مطالب الهيئة عدا مطلبين لم يكن ممكناً اطلاقاً الاستجابة اليهما، وهما حق التمثيل الشعبي، وتالياً الاعتراف بالهيئة التنفيذية ممثلاً شرعياً لشعب البحرين من ناحية، وحق التنظيم النقابي لعمال البحرين من ناحية ثانية.

---

(٥) انظر الهامش رقم (٢٣) من الفصل الخامس في هذا الكتاب. انظر ايضاً: عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها** (الكويت: منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، الفصل ٢، ص ٢٩ ـ ١٥٩.

(٦) محمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، وفؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٩٣ ـ ٣٢٧.

فقد انطوى هذان المطلبان على مضامين بالغة الخطورة على المدى البعيد للنظام الحاكم في ذلك البلد، خصوصاً في مناخ الخمسينات المكهرب، وبعد أن بدأت الحركة الوطنية في البحرين تلفت انتباه الصحافة العربية في بيروت والقاهرة، وحيث اكتسبت هذه الحركة العديد من الأنصار في البلدان العربية خصوصاً في مصر الناصرية.

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ م بعد تأميم قناة السويس، حدثت اضطرابات عنف غير منظمة موجهة ضد المصالح والشركات البريطانية، فهوجمت ممتلكاتها ودمرت أبنيتها أو حرقت أو نهبت في ثورة غضب. ولم تكن هذه الأعمال من صنع الهيئة التنفيذية العليا، بل على العكس، حاولت الهيئة وقفها ومنعها من الانتشار من دون جدوى. ولكن هذه الثورة كانت فرصة سانحة للتخلص من الحركة المتمردة لهذه الهيئة في مرحلتها الجنينية. وهذا ما قد حدث، فقد اعتقل اعضاء الهيئة وحوكموا محاكمة صورية مفتعلة، وتم نفيهم الى خارج البحرين، بينما اعتقل وشرد العديد من أنصارهم[٧].

وفي ظروف مختلفة كلياً عن البحرين، قامت الحرب الأهلية في عمان بين الإمامة في نزوى والسلطنة في مسقط. ونذكر أننا صادفنا هذا الفصل عندما وقع في عام ١٧٩٣ م، كما نذكر أن معاهدة السيب عام ١٩٢٠ م جاءت لترسخ هذا الفصل بمباركة بريطانيا. وحتى مطلع الخمسينات من هذا القرن كانت هناك هيمنة ثلاثية على داخل عمان: الإمام في نزوى، وسليمان بن حمير في الجبل الأخضر، وعيسى الحارثي حاكم الشرقية في الجنوب الشرقي. وعند موت الامام عام ١٩٥٤م، تمت البيعة للإمام غالب بن علي وأصبح أخوه طالب بن علي قائداً لقوات الامام ومركزه في الرستاق[٨].

وفي صيف ذلك العام، أرسلت الشركة البريطانية، منظمة التنمية البترولية «P.D.O»، فرق استكشاف للنفط الى داخل عمان، فأثار ذلك احتجاج ممثل الامام في أبري، على أساس أن هذه الفرق تمثل انتهاكاً للاستقلال الذاتي للإمامة الذي ضمنته معاهدة السيب. وهنا قررت بريطانيا القضاء على (Modus Vivendi) أسلوب التعايش الذي كان ينظم العلاقة بين مسقط السلطنة وعمان الإمامة باحتلال عمان عسكرياً. وقامت القوات البريطانية بين أيلول/سبتمبر - وكانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ م باحتلال ابري والرستاق ودخول نزوى

---

(٧) حول الملابسات الكاملة لهذا الموضوع، انظر شهادة احد قياديي هذه الهيئة: عبد الرحمن الباكر، من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة» (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥).

(٨) Fred Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Harmondsworth: Penguin; New York: Vintage Books, 1974), pp. 280-285, and Robert Geran Landen, *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967).

وطـرد الامام منهـا. واعتقد الـبريطانيـون أن القضية انتهت عنـد هذا الحـد، ولكنهم كانـوا مخطئين فما لبثت الاضطرابات أن قامت من جديد.

فقد قام السعوديون بتبني قضية الامام المطرود، لأنهم كانوا ما زالوا يطمعـون في اعادة احتلال واحة البريمي التي صادفتنـا في السابق(٩). وقـد هيأ لهم استقـلالهم النسبي عن النفوذ الـبريطاني (الـذي كان يقيـدهم من قبل) بـاعتمادهم عـلى شركات النفط الأمـريكيـة تقـديم المساعدة الفعالة للامام. وفعلاً تمكن الإمام بمساعدة السعـودية من تكـوين جيش من المنفيين العمانيين أطلق عليه اسم جيش تحرير عمان، وحصل في هذه الأثناء على اعتراف من الجامعـة العـربية وفتـح له مكـاتب في القاهـرة وبغـداد، كـما تبنى قضيتـه الاتحـاد السـوفيـاتي والكتلة الشرقية.

وفي عام ١٩٥٧ م رفع الشعب العماني السلاح مرة أخرى بقيـادة قوات الامـام. ولكن الافتقار الى التنسيق أدى الى أن تقوم المنـطقة الشرقيـة بالتمـرد قبل الأوان في نيسـان/ابريـل ١٩٥٧ م، فقمعت بسرعة مما ترك قوات الامـام في الجبل الأخضر تقـاوم وحدهـا بعد إعـادة إحتلالها لنزوى والرستاق. وعلى الرغم من عدم تنـاسب الامكانـات، فقد استـطاعت قوات الامام أن تقاوم القوات البريطانية ـ العمانية من نيسان/ابريل ١٩٥٧ م الى كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ م، عنـدما هـزمت نهائياً(١٠). ولكن هـزيمتها لم تكن سـوى تمهيد لـمرحلة جـديـدة من الكفاح على شكل حرب عصابات استمرت بصورة منقطعة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٤.

ولم تكن الحرب الأهلية في عمان حرب تحرير حقيقية في واقع الأمر، بل كـانت صراعاً على السلطة بين مؤسستين قديمتين باليتين، ولكن الإمامة استطاعت استقـطاب فئات واسعـة من السكان ومن الأنصار في البلاد العربية، لأنها صورت كفاحها على أنه تحرير لعمان من نير الاستعمار البريطاني، وبذلك استطاعت أن تشد انتباه الرأي العام العربي لسنوات عدة فعلاً. ولكن الحركات التي أفرزتها تلك الحرب كانت حركات ايديولـوجية معـادية لكلتـا المؤسستين ومعادية للقبلية ـ الطائفية اللتين تمدهما بالشرعية التاريخية، أعني جبهة تحريـر ظفار أو الجبهـة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الى أن جـاءت هزيمـة الأخيرة في عـام ١٩٧٤ م لتمثل هزيمة حركات المعارضة والتمرد في ذلك البلد حتى يومنا هذا(١١).

أما حركات المعارضـة والتمرد التي قـامت بعد عـام ١٩٥٩ فقد كـانت أكثر راديكـالية مصوغة بقالب قومي وبتوجيه ايديولـوجي متوازن. وهـذا سيتضح من منـاقشة المثلين اللذين

---

(٩) Wendell Phillips, *Oman: A History* (Beirut: Librairie du Liban, 1971), pp. 160-183.

(١٠) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصريـة، ١٩٧٤)، ص ٣٠٤ ـ ٣١٨.

(١١) Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World,* pp. 304-354.

اخترتها لتبيان هذا الجانب. إذ تظهر في المثال الأول مجموعة من النواب في مجلس الأمة الكويتي (الذي انشىء عام ١٩٦١) اطلق عليهم اسم النواب الوطنيين من جماعة مجلة **الطليعة** وحركة القوميين العرب والمتحالفين معهم. وقد لعبت هذه المجموعة دوراً بارزاً في الحياة السياسية في الكويت، وتقدمت بمجموعة من المطالب، تعتبر تطويراً حقيقياً لمطالب حركة عام (المجلس) ١٩٣٨. ويعكس هذا التطوير من وجهة نظرنا التحول النوعي الذي حدث في الصراع السياسي في المنطقة.

فقد جاء الدستور الكويتي مكسباً وتتويجاً لحركة ١٩٣٨، وإن كان العامل المباشر الذي جعله ممكناً هو مطالبة العراق بضم الكويت اليها في ١٩٦١/٦/٢٥[١٢]. وقد سبق ذلك أن قامت هذه المجموعة بتعبئة السكان لمساندة وحدة سوريا ومصر بتنظيم مهرجانات وتظاهرات لهذا الغرض في عام ١٩٥٩، مما حدا بالأمير الى اغلاق الأندية والصحف والمجلات، واعلان ما يشبه الأحكام العرفية في البلاد. واستمر ذلك الى اعلان الدستور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢. وبذلك تكون هذه المجموعة قد تسببت في ثاني أزمة سياسية شهدتها البلاد في الخمسينات[١٣].

وفي عام ١٩٦٥ استطاعت مجموعة النواب الوطنيين منع الوزارة من تأدية القسم، معترضة بأن أعضاءها من التجار، مما اضطر الحكومة الى اعادة تشكيل الوزارة تجنباً لأزمة دستورية ثانية (بعد الأزمة الأولى عام ١٩٣٨). كما نجحت في دفع مجلس الأمة الى رفض اتفاقية تنفيق أو توزيع العائدات مع شركات النفط، وفي احراج الحكومة بتقديمهم استقالاتهم بسبب إقرار المجلس (الذي تملك الحكومة فيه الأغلبية) قوانين مخلة بالحريات العامة التي كفلها الدستور. ولم تجد الحكومة مفراً من أن تقوم بتزوير انتخابات عام ١٩٦٧ لتمرير اتفاقية تنفيق العائدات النفطية، فتزج بالبلاد في أزمة دستورية ثالثة جديدة. وترفع هذه المجموعة شعار تأميم الشركات النفطية، والمطالبة بالاصلاحات الادارية الجذرية وانشاء محكمة ادارية وأخرى دستورية، الى حد لم تستطع الحكومة قبوله، فحلت مجلس الأمة الرابع في ١٩٧٦/٨/٢٩ وعلقت بعض مواد الدستور، فكانت تلك ثاني حادثة لحل المجلس الذي انتخبته الأمة (بعد مجلس ١٩٣٨) ورابع أزمة دستورية في البلاد[١٤].

---

(١٢) حول هذه الحادثة وأبعادها التاريخية والقانونية، انظر: نجاة عبد القادر الجاسم، **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩** (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣)، ص ١٤٥ - ١٨٨؛ العقاد، المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٣، والكويت، دائرة المطبوعات والنشر، **حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق** (الكويت: الدائرة، ١٩٦١).

(١٣) **الطليعة في معركة الديمقراطية** (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٩ - ١٥، والعقاد، المصدر نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٦٢.

(١٤) Khaldoun H. al-Naqeeb, «Constitutional Crises as Indicators of Political Conflict in Kuwait, 1938-1986,» paper presented at: The A.A.U.G. Nineteenth Annual Convention, Boston,. U.S.A., 1986.

وما إن يأتي عام ١٩٨٦ حتى تقوم الحكومة بحل مجلس الأمة للمرة الثالثة، وهذه المرة بسبب حدود صلاحيات المجلس الرقابية وحقه في محاسبة المجلس للحكومة ومساءلة أعضائها. فكانت تلك خامس أزمة دستورية تمر بها البلاد. وما هذه الأزمات الدستورية سوى مؤشر أمين على تزايد حدة الصراع السياسي، ومساسه بقضايا حيوية لنظام الحكم القائم. هذا على الرغم من أن هذه المجموعة، والمعارضة عموماً، لم تطالب بتغيير نظام الحكم، بل على العكس فإنها تنادي بالتمسك به من خلال التمسك بالدستور والحكم الدستوري، ولكن الأسرة الحاكمةُ لا تستطيع - في ما يبدو - أن تقبل أن يشاركها في الحكم أحد حتى، لو كان من خلال الصيغة الدستورية الشرعية.

أما المثال الآخر، فهو ما حدث من تجذير للجبهة القومية في حرب تحرير اليمن الجنوبية في الستينات. ويمكن تحديد البداية الفعلية للثورةالوطنية في اليمن الديمقراطية ضد الاحتلال البريطاني تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ في منطقة ردفان، فمن ردفان على حدود اليمن العربية انطلقت شرارة الثورة الى الجنوب. صحيح أن الكفاح من أجل الاستقلال كان قد بدأ منذ عام ١٩٥٤ ولكنه ظل غير منظم، كما ظل متقطعاً ومحصوراً في عدن. أضف الى ذلك أن قيادة الجبهة القومية قد أدركت بوضوح - في الستينات - نقاط الضعف في التيار القومي في السابق.

ولذلك فشلت جميع محاولات البريطانيين في احتواء حركة التمرد التي اتسع نطاقها، فلم تنجح انتخابات تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ في اعطاء صفة الشرعية للقيادات المتهادنة معهم، كما لم تفلح محاولة توحيد المحمية الشرقية والغربية في حكومة فيدرالية في عدن بقيادة عبد القوي مكاوي في آذار/مارس ١٩٦٥. وانهارت الحكومة بسبب الشلل السياسي في ايلول/سبتمبر من السنة نفسها. وفي شباط/فبراير ١٩٦٦ أجبر البريطانيون على اعلان نيتهم في منح جنوب اليمن الاستقلال في بداية عام ١٩٦٨. وقد حاول البريطانيون تأخير انسحابهم قدر المستطاع للمحافظة على وحدة اليمن عن طريق تسليم الحكم «الى حكومة مسؤولة!» من دون جدوى[١٥]. فقد شنت الجبهة القومية هجومها النهائي الذي تركز حول حي الكريتر في عدن ليكلل بالنجاح، وبإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٩٦٧/١١/٢٩. فكان ذلك هزيمة أخرى لحقت ببريطانيا بعد سلسلة من الهزائم التي كان آخرها في قبرص وكينيا.

وبدأ تجذير حركة الجبهة القومية بانتظامها في حركة القوميين العرب، واسهامها في مؤتمر ١٩٦٤ في بيروت الى جانب الناصريين. ولكن الجبهة سرعان ما اختلفت مع عبد

---

(١٥) Tom Little, *South Arabia Area of Conflict* (London: Pall Mall; New York: Praeger,[1968]), pp. 161-186.

الناصر، عندما أحست أن عبد الناصر كان يحاول استعمال ورقة عدن في مفاوضاته مع الملك فيصل. وجاءت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م لتعزز موقف الجبهة القومية ولتدعم التيار اليساري فيها، مما أنتج سلسلة من الاجراءات، منها طرد المشايخ والعناصر القبلية التي التحقت بالثورة عام ١٩٦٣ م، ومنها أيضاً «الحركة التصحيحية» في السنة الأولى من الثورة التي أخرجت قحطان الشعبي وجماعته من قيادة الجبهة.

وهكذا نجحت عملية التجذير والتحول الراديكالي المعادي للقبلية وللطبقية في عدن (كما تدعي الجبهة القومية على الأقل! وتأتي أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ م لتكشف ضعف هذا الادعاء ولتكشف الأسس القبلية للولاءات المتناقضة لرئيس الجمهورية واعضاء المكتب السياسي)، بينما فشلت هذه العملية في عمان والسعودية والبحرين والكويت. ويمكننا في غياب الدراسات الميدانية، أن نفترض مبدئياً أن سياسات الدولة الريعية قد منعت عملية التجذير من النضج والاثمار في هذه الدول. ولكن حركات التمرد والمعارضة طوال الخمسينات والستينات كانت قد تركت آثارها العميقة على شكل الحكومات التي ستأتي في عهد الاستقلال.

- ٢ -

إزاء هذه الخلفية التاريخية: (أ) تجربة الدولة الريعية، (ب) تصاعد حركات التمرد والمعارضة، (ج) الخطة الامبريالية العظمى لتمزيق مجتمع الخليج والجزيرة العربية، ظهر الوضع القائم (Status Quo) الذي نعيش في ظله الآن. وهكذا فإن دخول بلدان الخليج والجزيرة العربية في مرحلة الدولة التسلطية في منتصف الستينات وأوائل السبعينات من القرن الجاري، تمَّ مباشرة من دون المرور في مرحلة الدولة الوطنية في ظل الكفاح من أجل الاستقلال كمرحلة انتقالية، كما حصل في أغلب بلدان المشرق العربي في الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٥٨. وتقع علينا الآن تبعة إثبات صحة هذا الافتراض. ولكن قبل أن نفعل، لا بد أن نحدد ماذا نقصد بالدولة التسلطية بشيء من الدقة.

في موضع آخر، سنقوم بدراسة الدولة التسلطية في المشرق العربي بشيء من التفصيل، ولكننا نكتفي هنا بأن نذكر أن الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة. وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (كالاقطاعية والسلطانية والبيروقراطية... الخ)[١٦]، تسعى الى تحقيق الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة. ولكن الدولة التسلطية، خلافاً لكل أشكال

---

(١٦) Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World,* pp. 227-239.

الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. هذه هي الخاصية الأولى للدولة التسلطية، وهي تختلف من بلد الى آخر، ومن حضارة الى أخرى[١٧].

أما الخاصية الثانية للدولة التسلطية، فهي خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة، أما عن طريق التأميم (كما في أقطار المشرق العربي الأخرى) أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية. وهذا لا يقود الى الاشتراكية (أي الملكية العامة لوسائل الانتاج) كما يظن البعض، بل على العكس يقود الى رأسمالية الدولة التابعة. وسنتطرق بشيء من التفصيل الى هذه القضية في ما بعد، ونكتفي هنا بالقول ان المقصود برأسمالية الدولة التابعة، أن الدولة تقوم بالاستيلاء على الفائض الاجتماعي وعلى فائض القيمة بدلاً من الرأسماليين الأفراد[١٨]، وهي تابعة لأنها تدخل في علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة مع الدول الأخرى، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالي العالمي، حتى في أساسيات معاشها[١٩].

والخاصية الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف (أو القوة السافرة) والارهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية، ولذلك يتسم نظامها السياسي (في بيئة دول العالم الثالث عموماً) بالسمات التالية[٢٠]:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها اطلاقاً.
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
- الوصول الى السلطة يتم عن طريق الانقلابات، أو بغير الطرق الانتخابية.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف والارهاب.

---

(١٧) هذا موضوع يناقشه المؤلف بالتفصيل في كتاب يعده للطبع حالياً بعنوان «الدولة التسلطية في المشرق العربي».

(١٨) هذه القضية يطرحها بوضوح «بتلايم»، انظر:

Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriété* (Paris: Maspéro, 1970).

انظر أيضاً تعقيبات «روبرتس» على طرح «بتلايم»:

Hugh Roberts, «Is Algeria Socialist?» *Gazelle Review*, no. 8 (1980), pp. 1-10.

(١٩) المقصود بالتبعية ليس مجرد كونها تتأثر بتقلبات السوق العالمي كما تفعل جميع الدول في نظام العالم الاقتصادي الرأسمالي الراهن، وإنما التبعية من حيث هي علاقة قوة أي فقدانها السيطرة على مقدراتها الذاتية، اضافة الى جعلها عرضة لتقلبات السوق العالمي.

(٢٠) هذا التلخيص مستمد من:

Esbjrn Eide and Mark Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism* (London: Croom Helm, 1980), p. 220.

- الدساتير ملغاة أو معلقة أو موقتة أو غير معمول بها.
- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميداً اعتباطياً.
- نسبة عالية من الانفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والارهاب.
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي، أي في غير أوقات الطوارىء المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

وتختلف الدول بمقدار وجود هذه السمات كلها أو بعضها في نظامها السياسي، وهذا ما سنعود اليه في ما بعد.

ولنأخذ هذه الخصائص كلاً على حدة في تجربة مجتمع الخليج والجزيرة العربية. فقد كان لفعل العوامل الأساسية في الخلفية التاريخية للوضع القائم أن كيانات مستقلة لأسر حاكمة محمية من قبل الدول الامبريالية (بريطانيا والولايات المتحدة) قد أنشئت في المنطقة، وعندما منحت الاستقلال السياسي في الستينات وبداية السبعينات، فقد اكتسبت هذه الدول الحديثة شرعية شكلية واعترافاً دولياً. ولكن المفارقة التاريخية أن هذا أضعف الشرعية التقليدية للأسر الحاكمة التي كانت قد تآكلت، بفعل تصاعد حركات التمرد والمعارضة بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك أصبح الوازع الأكبر لهذه الأسر الحاكمة، وخاصة بعد تدفق الثروة النفطية، هو الاستئثار بالحكم والثروة، وهو الذي نترجمه في سياق هذا البحث الى الاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع. وسنرى كيف أن فقدان الشرعية التقليدية، وتضاؤل الهيمنة الهجومية للنخبة الحاكمة على السكان، لا بد أن يقودا الى استعمال العنف والارهاب[21].

من الذي يستولي على الدخل من النفط؟ هذا السؤال كثيراً ما أثير في فترات المد الثوري والقومي الذي غطى منطقة الخليج والجزيرة العربية في الخمسينات[22]. وإذا كان المقصود بالاستفهام هو محاولة الحركات السياسية المعارضة طرح بديل، فالقضية كانت محسومة أصلاً لدى شركات النفط الأجنبية ودولها الامبريالية، فقد قدم دخل النفط (والذي هو بمثابة الريع) الى الأسر الحاكمة التي جمدتها معاهدات الحماية الاستعمارية في موقع الحكم ما بين ١٨٢٠ - ١٩٠٠ م كما هو موضح في الجدول رقم (٦ - ١). فلم تكن هناك دولة بالمعنى الحديث، ولم تكن هناك حدود ثابتة على الأرض لتحديد اقليم هذه الدولة أو تلك، ولم تكن هناك مقومات كافية لتكوين دولة مستقلة في أي اقليم، هذه كلها أوجدت في ما بعد، كما

(٢١) فكرة الهيمنة الهجيمونية مقتبسة من انطونيوس غرامشي، وتعني الرضا الطوعي للسكان بسلطة أو تسلط الفئة الحاكمة.

(٢٢) اثير هذا الموضوع منذ الثلاثينات في أغلب بلدان الخليج العربي، وكانت له مضاعفات واضحة على الحركة الاصلاحية في الكويت خصوصاً. لعرض مقتضب انظر شهادة: خالد العدساني، **نصف عام للحكم النيابي في الكويت** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٤٧).

جدول رقم (٦ - ١)
الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية وانتماءاتها القبلية كما في عام ١٩٨٥

	الامارات العربية المتحدة(أ)						
	أبو ظبي	أم القوين	دبي	الشارقة	عجمان	الفجيرة	
الأسرة الحاكمة الانتماء القبلي بداية الحكم	آل نهيان بني ياس ١٨٥٥	المعلا المعلا ١٨٢٠	آل مكتوم بني ياس ١٨٩٤	القواسم القواسم ١٧٩٠	القواسم النعيمي ١٨٢٠	الشرقي الشرقيون ١٨٩٢	
	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	اليمن الديمقراطية	اليمن العربية
الأسرة الحاكمة الانتماء القبلي	آل خليفة عنزة	آل سعود عنزة	آل بوسعيد	آل ثاني بني تميم	آل الصباح عنزة	حزب سياسي تكتلات مختلفة داخل المؤسسة الحزبية	حكم عسكري تكتلات مختلفة داخل المؤسسة العسكرية
بداية الحكم	١٧٨٣	١٩٠٢ ١٧٩٢	١٧٥٥	١٨٧٨	١٧٥٤	١٩٦٨	١٩٦٢

(أ) انظر الجدول رقم (٤ - ٣) في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

المصادر: لبنى أحمد القاضي، التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥)، ص ٢٥، و

Muhammad Sadiq and William P. Snavely, *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems and Future Prospects* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972), pp. 121-127.

رأينا. والأمر كان مطروحاً كما يلي: هل يعتبر دخل النفط دخلاً وطنياً لعامة السكان، أم دخلاً خاصاً للحاكم وأفراد أسرته؟ هذه هي القضية.

الكويت كانت أولى بلدان الخليج التي حسم فيها هذا السؤال بعد الاستقلال مباشرة في عام ١٩٦٢. فقد اعتبر الدخل من النفط دخلاً وطنياً تستلمه الحكومة، وتحدد بنود الميزانية بقانون يتقاضى الأمير بموجبه مرتباً سنوياً قدره ١٢ مليون دينار كويتي. أما في بلدان الخليج والجزيرة العربية الأخرى، فلم يحسم الأمر بعد. وحسب رواية أديث بنروز أنه لولا تدخل الادارة البريطانية (عن طريق مقيميها ومستشاريها لدى الأسر الحاكمة) لاقناع حكام بلدان الخليج باقتسام دخل النفط مع شعوبهم لاستولى الحكام على دخل النفط جميعه. فعلى

الرغم من ضغوط الادارة البريطانية وتدخلها المباشر، لم يرض حكام البحرين وقطر والامارات بأقل من الثلث من دخل النفط كدخل شخصي لهم[٢٣]. أما في عمان والسعودية فيبدو أن الأمر لم يحسم بشكل علني حتى الآن.

ان اقتسام دخل النفط يعني اقامة آليات الدولة (State Machinery) ومؤسساتها لتوزيعه بين السكان على شكل الانفاق الحكومي الذي مرّ علينا سابقاً. ولكن الخطوة الأولى كانت دائماً توحيد الأسر الحاكمة وتحويلها الى مؤسسات سياسية مالكة للدولة. وهذا التوحيد للأسرة معناه الحقيقي ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في أعلى مستوى بيروقراطي للنخبة الحاكمة. ولذلك يمكننا أن نلاحظ بسهولة بأن هذه الدول قد أنشئت حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركزية، وأن مؤسسات الدولة الأخرى هي امتداد وظيفي للأسر الحاكمة بحيث يترجم الولاء للدولة في النهاية، على أنه ولاء شخصي للأسرة الحاكمة. ويعطينا الجدول رقم (٦ ـ ٢) فكرة عن أحد مؤشرات تحول الأسر الحاكمة الى مؤسسات سياسية في صلب تنظيمات الدولة البيروقراطية الحديثة.

جدول رقم (٦ ـ ٢)
تقسيم المناصب الوزارية (وزارات السيادة) بين أفراد الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية (الصلة برئيس الدولة)

البلد	رئاسة الوزارة	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الدفاع
الامارات العربية المتحدة	رئيس الدولة نفسه	من أفراد العائلة	من أفراد العائلة	ابن رئيس الدولة
البحرين	أخ رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة
السعودية	رئيس الدولة نفسه	ابن أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة
عمان	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه
قطر	رئيس الدولة نفسه	ابن عم رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة
الكويت	ابن عم رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة

المصدر: Ghassan Salamé, «Institutionalisation du pouvoir et affinités tribales dans les pays arabes du Golfe,» *Al-Abhath*, vol. 30 (1982), p. 98.

(٢٣) Edith Penrose, «Oil and State in Arabia,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp. 274-275. =

ولما كان الأمر كذلك، فقد أبدت الأسر الحاكمة في الخليج مقاومة متزايدة لفكرة اشراك فئات أخرى أو قوى اجتماعية أخرى من السكان في السلطة. فباستثناء الكويت التي تملك مجلس أمة ثلثاه منتخب انتخاباً (ولكنه يحل كل عشر سنوات لمدد مختلفة). هناك دولتان تملكان مجالس شورى معينة، وليست لها صلاحيات تشريعية أو رقابية وهي قطر (منذ عام ١٩٦٤) والامارات العربية المتحدة (المجلس الوطني الاتحادي منذ عام ١٩٧١ م)[٢٤]. وقد جربت البحرين فكرة مشابهة لمجلس الأمة الكويتي (أي مجلساً منتخباً جزئياً)، ولكن هذه التجربة لم تعمر أكثر من عامين من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ م ودفنت في مهدها، ولم تجر اعادة التجربة منذ ذلك الحين[٢٥]. أما في السعودية فقد طرحت فكرة انشاء مجلس شورى في أعقاب حركة التمرد الفاشلة التي قادها جهيمان العتيبي في ١٩٧٩ م وصدر قانون انشائه فعلاً من دون أن يشكل حتى الآن، وحتى إذا شكل فسيكون معيناً ومن دون سلطات تشريعية أو رقابية أيضاً[٢٦].

ففي جميع بلدان الخليج والجزيرة العربية إذاً لا ينافس الحكومات أي تنظيم آخر، ولا ينازعها في السلطة أي منازع آخر. وحتى في البلدان الأخرى، كما في اليمن العربية التي يحكمها العسكر، أو اليمن الديمقراطية التي استولى المدنيون فيها على الحكم بعد الاستقلال (في تنظيم حزبي عقائدي)، ليس هناك منازع لسلطة الحكومة التي هي امتداد للمؤسسة العسكرية ـ القبلية في الأولى، ولتنظيمات الحزب المركزية في الثانية[٢٧].

= بينما يذكر علي الكواري ان مخصصات رئيس الدولة في الخليج قد تجاوزت هذه النسبة بكثير عام ١٩٧١ على النحو التالي:

البلد	مخصصات رئيس الدولة كنسبة مئوية من النفقات الجارية
أبو ظبي	٤٢,٧
البحرين	٤٢
قطر	٦٤,٧
الكويت	٥,٥

انظر: علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٦٢.

(٢٤) Hussein M. al-Baharna, *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems*, 2nd revised ed. (Beirut: Librairie du Liban, 1975).

(٢٥) الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، ص ٣٣١ ـ ٣٥٤.

(٢٦) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠).

(٢٧) Fred Halliday, «North Yemen Today,» *MERIP Reports*, no.130 (February 1985), pp. 3-9.

وامتدت جهود الأسر الحاكمة للاستئثار بالحكم والثروة الى منع قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة، معبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة. فمنعت قيام الأحزاب السياسية، وحرمت قيام الحركات الاجتماعية والسياسية اللاموالية لها، وقمعت التنظيمات النقابية العمالية وغيرها، وفرضت رقابتها المباشرة على التنظيمات المهنية معتبرة اياها جمعيات نفع عام فقط. وامتدت هذه الجهود الى اختراق جميع مؤسسات المجتمع المدني: فرض القبضة الحديدية على مناهج الدراسة في المدارس، فرض الرقابة الخانقة على وسائل الاعلام والتواصل الجمعي، وبخاصة على الصحافة، اختراق المؤسسة الدينية واخضاعها للسلطة المباشرة لوزير الأوقاف... الخ.

- ٣ -

كيف تحكم هذه الأسر الحاكمة إذاً؟ انها تحكم عن طريق التضامنيات (Corporation) غير الرسمية، وعن طريق التلاعب بالقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مستجدة. والمقصود بالتضامنيات هو القوى الاجتماعية المتضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، بواسطة رؤساء معينين أو محددين تعترف بهم الدولة[٢٨]. وهناك ست تضامنيات غير رسمية من هذا النوع (عدا الأسرة الحاكمة) هي:

١ - المؤسسة القبلية: شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي.

٢ - التجار: كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.

٣ - المؤسسة الطائفية: قادة الطوائف الدينية كالشيعة والاباضية والسنة والزيدية.

٤ - المؤسسة الدينية: القادة الدينيون الممثلون للحركات الدينية والمطاوعة وغيرهم.

٥ - الطبقات الوسطى: نظراً الى منع التنظيمات المهنية من اكتساب وظائف نقابية، فإن الحكومة تتعامل معها على أساس عائلي أيضاً.

٦ - العمال في البلدان التي يوجد فيها عمال من المواطنين، والذين يمتلكون تنظيمات نقابية.

(مع ملاحظة استبدال المؤسسة العسكرية بالأسرة الحاكمة في اليمن العربية، والمؤسسة الحزبية بالأسرة الحاكمة في اليمن الديمقراطية).

وهذه التضامنيات شبه رسمية. ولذلك فليست هناك غرفة أو مجلس للتضامنيات على

---

(٢٨) وقد وجدت افضل تعبير لها في اسبانيا فرانكو، بحيث تمثل التضامنات الاسبانية الوضع المثالي لنظام من هذا النوع. انظر:

Eric Allard and Studies Rokkan, eds., *Mass Politics: Studies in Political Sociology* (New York: Free Press, 1970), pp. 215-283.

النمط التقليدي، ولكنها ممثلة في مؤسسات الدولة إما في الحكومات، أو في المجالس البلدية، أو على مستوى المحافظات أو الولايات في المجالس المحلية المختلفة، أو في الجيش والشرطة[٢٩]. وإذا أخذنا الكويت مثالاً فمجلس الأمة الخامس ١٩٨١ - ١٩٨٤ م (آخر مجلس أكمل مدته القانونية) يعطينا صورة واضحة عن تشكيلة شبه كاملة لهذه التضامنيات. فقد امتلكت التضامنيات الست أعداد النواب التالية:

أ - المؤسسة القبلية = ٢٧ نائباً (العوازم، المطران، العجمان، الرشايدة، العنوز، العتبان، الظفير، الفضول، بهذا الترتيب (أنظر الخارطة رقم (٤ - ١).

ب - التجار = ١٤ نائباً (للتيارين المحافظ والاصلاحي).

ج - المؤسسة الطائفية = ٥ نواب (للشيعة للاتجاهين المعتدل والمتزمت).

د - المؤسسة الدينية = ٤ نواب (مناصفة للاخوان المسلمين والسلفيين).

هـ - الطبقات الوسطى = لم يفز أحد خارج المؤسسات الأخرى (أي خلاف أبناء الطبقة الوسطى بصفتهم القبلية أو تحزبهم الديني). وعددهم ستة مرشحين حصلوا على نسب من الأصوات تتراوح بين ١٨ الى ٢٧ بالمائة من أصوات دوائرهم.

و - العمال = لا يوجد[٣٠].

وفي بلدان الخليج والجزيرة العربية الأخرى، أمثلة واضحة لطريقة عمل التضامنيات القبلية، والدور الذي تلعبه في الاستقرار السياسي لهذه البلدان، والسمة العامة المشتركة بينها، هي أن التضامنيات القبلية تمثل المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والمليشيات المسلحة المسماة «الحرس الوطني». ولكن بلدان الخليج والجزيرة العربية تختلف من حيث درجة مأسسة التضامنيات القبلية في نظم حكمها. وتقف الكويت في طرف تكون فيه التضامنيات القبلية غير رسمية، وتعمل من خلال البنى السياسية الأخرى (مجلس الأمة، المجلس البلدي، جمعية الاصلاح، قوى المعارضة... الخ)، بينما تمثل السعودية وعمان والبحرين (بشكل مواز للمؤسسة الطائفية) حالة تكون فيها التضامنيات القبلية شبه رسمية على المستوى المحلي (وهي شبه رسمية لعدم وجود قوانين وضعية عدا البحرين). وتقف كل من الامارات العربية المتحدة واليمن العربية في الطرف الآخر الذي يعتبر المؤسسة القبلية احدى مؤسسات الدولة التي حددت التشريعات الحديثة مكانها القانوني والسياسي[٣١].

---

(٢٩) مؤسسات الجيش والشرطة في جميع بلدان الجزيرة العربية مبنية على أسس قبلية واضحة. وإذا كانت الاعتبارات القبلية أقل وضوحاً في الجيش الحديث، فهناك دائماً تنظيمات عسكرية موازية كالحرس الوطني في كل من السعودية والكويت، والمليشيات القبلية في اليمن العربية.

(٣٠) هذه المعلومات مستمدة من تحليلات غير منشورة كتبها المؤلف لصحيفة القبس أثناء تغطية الحملات الانتخابية لمجلس الأمة الخامس (كانون الأول/ديسمبر - شباط/فبراير ١٩٨٥).

(٣١) التصنيف على هذا المتصل (Continuum) غير واضح المعالم حتى الآن، ويحتاج الى مزيد من الدراسة ولكنه مفيد لتوضيح الفروقات الضمنية في مؤسسات الحكم في أقطار الجزيرة العربية.

ولما كانت اليمن العربية تمثل بديلاً مستقبلياً محتملاً لمعظم بلدان الخليج والجزيرة العربية، فإنه لمن المناسب أن نتعرض بايجاز للترتيبات التشريعية المتصلة بهذا الوضع. تذكر ايلينا جولوبوفسكايا، أن تبني السعودية لقوى الامام المعادية للثورة قد دفع الضباط الانقلابيون الى انشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢ م، أي بعد شهر من الانقلاب. وقد تكوّن هذا المجلس من ١٨٠ شيخاً أنيطت بهم حراسة الحدود مع السعودية. وقد اتخذ المجلس منذ البداية صفة رسمية، أي كونه مؤسسة حكومية، بحيث اعتبر كل شيخ من أعضائه بمرتبة الوزير ويتقاضى مرتباً يعادل مرتب الوزير[٣٢].

واتجهت النية بعد ذلك الى تثبيت هذا الوضع، فصدر في ١٩٦٣/١١/٣١ م مرسوم جمهوري بإنشاء مجلس أعلى لشؤون القبائل برئاسة رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته المشايخ الرئيسيين إضافة إلى بعض الوزراء. وقد سبق إصدار مرسوم انشاء المجلس الأعلى، اصدار مرسوم آخر بتشكيل مجالس لمشايخ القبائل في كل قبيلة، وفي كل محافظة. وقد أنيطت بهذه المجالس صلاحيات دستورية، بحيث لا تخضع في ممارستها صلاحياتها الا لسلطة المجلس الأعلى لشؤون القبائل. وتجري انتخابات دورية بين المشايخ القبليين على أساس تناسبي (لحجم كل قبيلة ومكانتها) يختار فيها المشايخ المحليون أعضاء مجلس مشايخ المحافظة، ويقوم هؤلاء بدورهم باختيار أعضاء المجلس الأعلى[٣٣].

وهكذا تكون القوى القبلية المتضامنة قد تحولت إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وتكيفت مع الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة. وهكذا تطرح المؤسسة القبلية نفسها (والمؤسسة الطائفية بشكل مواز لها) بديلاً عن المؤسسات الدستورية الديمقراطية المنتخبة، كنوع بدائي متخلف لخرافة الديمقراطية القبلية. وفي حقيقة الأمر، ليس هناك ديمقراطية في المؤسسة القبلية، وإنما هناك علاقات غير متكافئة بين سلالة الشيخ والأغنياء القبليين وعامة أفراد القبيلة، كمشروع جنيني لعلاقات طبقية استغلالية في طور التبلور[٣٤]. كما أن المؤسسة القبلية، بتماثل علاقاتها لعلاقات الأسر الحاكمة بالسكان، توفر لهذه الأسر الأدوات الايديولوجية و«الهجيمونية» والقمعية لفرض نظام حكمها واستقراره.

ان اعتماد الدولة التسلطية على التضامنيات في بيئة الخليج والجزيرة العربية، وفي غياب الأحزاب الممثلة للسكان والتنظيمات المجتمعية التي تسهل الانصهار الوطني، يؤدي بالضرورة الى مأسسة القبلية والطائفية، كما أدى الحصول على الاستقلال السياسي الى مأسسة الاقليمية

---

(٣٢) وهو ما يطلق عليه هاليداي صفة النظام الجمهوري القبلي (Republican Tribalism).
Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World*, pp. 114-126.
(٣٣) ايلينا جولوبوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢)، ص ٢٧٧ - ٢٨٠.
(٣٤) يبقى هذا الحكم صحيحاً حتى في حال مقارنة الأنظمة القبلية في الجزيرة العربية مع أنظمة حكم العسكر في دول المشرق العربي.

مقابل الاندماج القومي. ويبدو من مسيرة الدولة التسلطية، أن محاولة تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، تقتضي خلق تقسيمات عمل جديدة بين القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة في التضامنيات، بحيث تتمكن الأسر الحاكمة من التلاعب بها للحفاظ على الوضع القائم والترتيبات الاجتماعية المتخلفة في المؤسسات القبلية والطائفية والدينية. وهذا هو العنصر الذي يعطي صفة الفعالية لاحتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع.

واحد من أهم أساليب التلاعب هذه هو (أ) اختيار وتوظيف القيادات والكفاءات المختلفة في النخبة الاستراتيجية والحاكمة. ومع أن المراتب العليا في النخبة الاستراتيجية تميل الى الاستقرار والثبات النسبي كما في الوزارات ووكلاء الوزارات، إلا أن هناك تدويراً للنخب في المراكز الوسطى باستمرار[٣٥]. (ب) والأسلوب الآخر للتلاعب يتمثل في المقدرة الفائقة للأسر الحاكمة على اغواء قيادات المعارضة واحتوائها في ترتيبات الوضع القائم، أما بمنحها المراكز السياسية المتنفذة، أو بفتح مجالات واسعة للاثراء على حساب الدولة[٣٦]. (ج) أما الأسلوب الثالث فيتخذ شكل التحالفات الموقتة التي تعقدها الأسر الحاكمة، أو تعطي الانطباع بعقدها مع بعض القوى الاجتماعية، مقابل القوى الأخرى.

ومن الأمثلة التي يمكن أن تضرب على هذه التحالفات الموقتة غير الرسمية: اللعب بالورقة الطائفية في الكويت والبحرين، كايثار الشيعة في بعض الفترات، واعطائهم امتيازات أو فرصاً من الترقي لا تتناسب مع حجمهم في السكان، أو التحالف مع المؤسسة القبلية ضد التجار والطبقات الوسطى في الحضر في فترات أخرى، أو التحالف مع المؤسسة الدينية ضد التيار العلماني ـ القومي. وهذان التحالفان الأخيران ظهرا بشكل متزامن مع هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م وتبلورا بعد الثورة الاستهلاكية المصاحبة للارتفاع في دخل النفط منذ عام ١٩٧٣ م، وما زالا قائمين حتى الآن في أغلب بلدان الخليج والجزيرة العربية[٣٧].

ان النتيجة النهائية المحزنة لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، أي استئثار الأسر الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية بالحكم والثروة، هو الركود الاجتماعي والحضاري، والتجميد القسري للقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف الى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية قبلية ـ طائفية متخلفة. كما أن بناء أنظمة الحكم

(٣٥) كما يمكن أن يستشف من دراسات النخب الاستراتيجية والحاكمة. انظر على سبيل المثال:
Manfred W. Wenner, «Saudi Arabia: Survival of Traditional Elites,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (New York: John Wiley, 1975), pp. 157-191.

(٣٦) Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia* (London: Ithaca Press, 1978), pp. 89-102 and 202-206.

(٣٧) وهو ما يطلق عليه فؤاد زكريا «الاسلام البترولي» أو «البترو إسلام». انظر: فؤاد زكريا، **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة** (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ٢١ ـ ٢٦.

فيها على شرعية التسلط والارهاب، بدلاً من الشرعية الدستورية التي تحظى برضى السكان، وضمن السلطة الرقابية للشعب، لا بد أن يقود الى مزيد من الاحتكاك والعنف السياسي. ثم ان قيام الدول المستقلة في بلدان الخليج والجزيرة العربية لا يقود بالضرورة الى تبني التيار الاقليمي الذي يهدف الى اختلاق «شخصيات» مستقلة لكل بلد وأسرته الحاكمة كبديل للتيار القومي الذي يدعو الى اندماج هذه الشخصيات في مشروع وحدوي. وكذلك لن يغني بلدان الخليج والجزيرة العربية التنسيق الأمني - البيروقراطي من خلال مجلس التعاون الخليجي (وسيرد ذكره في ما بعد) عن العمق الاستراتيجي - البشري للمشرق العربي الذي يعتبر امتداداً طبيعياً ومنطقياً لها.

ان الانفاق الحكومي الذي ترتب على ارتفاع الدخل من النفط، لا يعني تعاظم دور الدولة ومركزيته في حياة الناس السياسية فقط، إنما يعني أكثر من ذلك بكثير: انه يعني اختراق الدولة الكامل للاقتصاد، وتالياً بقرطة الاقتصاد، كما يعني تحكم الدولة بالمصدر الأساسي للقوة المادية المتأتية من ملكية موارد البلاد الاقتصادية. ولذلك فتوسيع ملكية القطاع العام ليس بهذه البراءة أولاً، لأنه يوسع بشكل كبير من دائرة تسلط الدولة، كما أنه لا يؤدي الى أي شكل من أشكال الاشتراكية على الرغم من الملكية العامة للموارد الاقتصادية، وإنما يؤدي الى رأسمالية الدولة التابعة كما ذكرنا. كيف يمكن تفسير ذلك.

من الممكن أن يدلنا تحليل الوضع الأول، أي تطور القطاع العام في بلدان الخليج والجزيرة العربية، الى التعرف على الملامح الخاصة بالوضع الثاني، أي رأسمالية الدولة التابعة في هذه البلدان. ولكن يجب أن يكون واضحاً منذ البداية «أن فكرة القطاع العام أضيق من فكرة رأسمالية الدولة، لأن الأخيرة تشير الى نمط انتاج اجتماعي - اقتصادي يشمل المجتمع كله، بينما القطاع العام يشير الى الملكية العامة للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية»[٣٨]. ولكننا نقصد بالاستدلال من تحليل القطاع العام على رأسمالية الدولة التابعة، أن قبول نموذج معين من نماذج القطاع العام في بلد ما، يحدد بشكل واسع خصائص رأسمالية الدولة في هذا البلد.

إن أول ما يتبادر الى الذهن، عندما نتكلم عن تطور القطاع العام وتوسع بيروقراطية الدولة المركزية، هو عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام، ونسبتهم الى مجموع القوى العاملة. وهذا المقياس، وإن كان صحيحاً، الا أنه مقياس ثانوي جزئي لا يعطينا الا تقديراً محدوداً للحجم الفعلي للقطاع العام والملكية العامة للدولة، كما بيّن ذلك جيمس اوكونر في دراسته عن دور الدولة في ظل الرأسمالية الاحتكارية في الغرب[٣٩]. فحسب هذا المنهج،

---

(٣٨) لمعالجة واسعة لهذا الموضوع، انظر: اجناس ساكس، نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المختلفة (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص ٥.

(٣٩) James O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press, 1973).

يجب النظر الى القطاع العام على أن يتكون، إضافة إلى العاملين في الحكومة، كل الذين يعتمدون في معاشهم بشكل رئيسي على الدولة.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فإن حجم القطاع العام يتحدد إذا عرفنا حجم الفئات التالية: (١) العاملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام، (٢) الذي يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم، (٣) المستفيدون من برامج الضمان الاجتماعي كالمتقاعدين، (٤) الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون، (٥) الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية والتوريد للحكومة، أي لمؤسساتها ومصالحها، (٦) الذين يستفيدون في عملهم من استعمال مرافق الحكومة، (٧) المستفيدون من برامج الاسكان الحكومي والقروض الحكومية، (٨) المستفيدون من الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية (التموين)، (٩) المستفيدون من الخدمات العامة إذا كانت الدولة توفرها بأقل من سعر الكلفة. ويمكننا أن نضيف فئة عاشرة من السكان الى ما تقدم هي فئة المتأثرين بطريقة أو بأخرى بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الاهلي الخاص والمشترك.

إذا استطعنا أن نصل الى تقدير حجم هذه الفئات من السكان، نستطيع أن نعرف الحجم الفعلي للقطاع العام والملكية العامة للدولة، وتالياً درجة تبقرط الاقتصاد (أي سيطرة البيروقراطية المركزية للدولة على حياة السكان وأرزاقهم). ولكن هل يمكن تكوين تصور (واترك عنك الآن فكرة تقدير) كمي لهذا الحجم الفعلي للقطاع العام. والجواب لا بد أن يكون بالنفي، لأن معظم بلدان الخليج والجزيرة العربية ليست فقط لا تملك احصاءات دقيقة ولكنها لا تملك احصاءات عامة أبداً. ففيما عدا البحرين والكويت، لم تجر هذه البلدان احصاءات عامة قبل عام ١٩٧٥ م كما أن احصاء ١٩٧٥ م لا يعتد به. والسعودية قامت باحصاء عينة عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ م ولكنها لم تنشر النتائج رسمياً، وسلطنة عمان لم تجر احصاء عاماً حتى الآن والاحصاءات المنشورة عنها مبنية على التقديرات.

ولذلك فغالبية المعلومات التي بين أيدينا تتعلق بالفئة الأولى وهي فئة «العاملين في الحكومة والقطاع العام»، وهي متضمنة في الجدول رقم (٦ - ٣).

وهذه الاحصاءات تعطي الانطباع أن أكثر من ثلث القوى العاملة (وفي اليمن الديمقراطية أكثر من تلك بكثير) تعتمد في معاشها مباشرة على القطاع الحكومي والعام، وهذا بحد ذاته يعني ببساطة أن الحكومة في بلدان الخليج والجزيرة العربية هي أكبر رب عمل، بينما المذهب الايديولوجي الرسمي ينادي بالاقتصاد الحر.

ولكن نسبة العاملين في القطاع الحكومي والعام هي أعلى من ذلك بكثير، إذا أخذنا نسبة هؤلاء من المواطنين. فإن أكثر من ثلثي المواطنين في الحقيقة يعملون في الحكومة. وإذا أخذنا الكويت كمثال، ونحن مضطرون لأخذ الكويت مرة أخرى بسبب توافر الاحصاءات

جدول رقم (٦ - ٣)
اعداد العاملين في القطاع العام ونسبتهم المئوية
إلى مجموع القوى العاملة في بلدان الخليج والجزيرة العربية عام ١٩٨١

البلـد	اعداد العاملين في القطاع العام	النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٩٣٥	٣٦
البحرين	٣٧٧٥٨	
السعودية	٢٥٢٨٩٨	١٦ (١٩٨٠)[أ]
عمـان	٣٨٨٤٠	١٢ (١٩٧٥)[ب]
قطـر	٣٧٥٨٧	٥١,٥[ج]
الكويت	١٦٧٦١٦	٣٤,٦
اليمن الديمقراطية	—	
اليمن العربية	—	

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: انظر مصادر الجدول رقم (٥ - ٥) في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(أ) A. Reza Islami and R.M. Kavoussi, *The Political Economy of Saudi Arabia* (Washington, D.C.: Washington University Press, 1984), p. 41.

(ب) فتحي محمد أبو عيانة، «سكان سلطنة عمان: دراسة ديمغرافية،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٠، العدد ٤٠ (١٩٨٤)، ص ٢٢٤.

(ج) القاضي، **التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية**، ص ١٩٩.

العـامة فيهـا أكثر من أي بلد آخـر في الخليج، فـإن ٦٠ بالمـائة من الكـويتيين الـذين هم في سن العمـل يعملون في القطاع الحكـومي، إضافـة إلى ٢٥,٥ بـالمـائـة من غـير الكـويتيـين النـاشـطين اقتصـاديـاً، عـام ١٩٨١ م. والاعـداد التي تمثلهـا هـذه النسب هي عـلى النحـو التالي[٤٠]:

مجموع العاملين في القطاع الحكومي كما في الجدول رقم (٦ - ٣)		=	١٦٧٦١٦
فيهم:	الكويتيون لكويتيين	=	٦٣٢٨٣
	العـرب	=	٨٠٤١٢
	الآسيويون وغيرهم	=	١٧٧٥٥
	بدون جنسية!	=	٦١٦٦

(٤٠) خلدون حسن النقيب، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت،» القبس، ١٩٨٥/٢/١٢.

وإذا بقينا مع مثال الكويت، في محاولة للوصول الى تصور كمي للحجم الفعلي للقطاع العام والحكومي، فلا بد أن نضيف الى هؤلاء، أعداد أفراد الجيش والشرطة والحرس الوطني. ولما كانت هذه الأعداد لا تعلن، فإننا نستطيع أن نفترض من تقديرات خارجية (وأجنبية) بأن أعدادهم تقترب من الثلاثة والعشرين ألفاً. ولما كنا نعرف أيضاً من احصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بأن هناك في ذلك العام ٨٦٧٥ عائلة (أي أرباب أسر) تتلقى مساعدات حكومية كدخل رئيسي، ولما كنا نعلم من مؤسسة التأمينات الاجتماعية أنه حتى ١٩٨١/٦/٣٠ م بلغ عدد المتقاعدين والمستحقين من المدنيين والعسكريين ٨٨٣٩٥ شخصاً[٤١]. وإذا أضفنا إلى كل هؤلاء، الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون، اما لتلقيهم مساعدات حكومية أو لأنهم يتلقون تعليماً مجانياً تنفق عليه الحكومة، ولذلك فاعدادهم تتوقف أساساً على سياسة الانفاق الحكومي وعددهم عام ١٩٨١ م كان ٩٥٤٤٨ ألفاً، فإننا نستطيع الوصول الى تقدير الأعداد التي تعتمد بصورة مباشرة فقط على القطاع العام والحكومي على النحو التالي، كما في الجدول رقم (٦ ـ ٤).

جدول رقم (٦ ـ ٤)
الاعداد الفعلية لفئات السكان المكونة للقطاع الحكومي
والعام والمستفيدة منه بصورة مباشرة في الكويت عام ١٩٨١

الفئة المكونة والمستفيدة	تقدير أعدادها (بالآلاف)
العاملون في الحكومة (مدنيون وعسكريون)	١٩٠٠٠٠
الذين يتلقون مساعدات حكومية	٨٦٧٥
المتقاعدون (المدنيون والعسكريون)	٨٨٣٩٥
الطلبة في سن العمل	٩٥٤٤٨
المجموع	٣٨٢٥١٨

المصدر: خلدون حسن النقيب، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت،» القبس، ١٩٨٥/٢/١٢.

ومعنى هذا هو أن نحو نصف إجمالي الطاقة البشرية، أي جميع السكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) في الكويت أو ٤٧ بالمائة، اما موظفون في الحكومة أو يستفيدون بشكل مباشر من القطاع الحكومي. وهذا التقدير يشمل الفئات الأربع الأولى المكونة للقطاع

(٤١) احصاءات مؤسسة التأمينات الاجتماعية الواردة في التقارير السنوية والتي تعكس في الفترة اللاحقة لعام ١٩٨١ ظاهرة التقاعد في سن مبكرة نسبياً (بين ٤٠ ـ ٥٠ عاماً) لقوة العمل الكويتية.

العـام. فماذا عن بقيـة الفئـات؟ ان الفئتيـن الخـامسـة (الـذين يعتمـدون في معـاشهم عـلى المقـاولات الحكوميـة) والسادسـة (الذين يستفيـدون في عملهم من استعمال مـرافق الحكومـة كالحرفيين والصناع والعمـال المهرة الذين يستعملون الآلات والعدد والأدوات التي توفـرها لهم الأجهزة الحكوميـة نفسها) من الصعب تقـدير اعدادهـم بشكـل مستقل، ولكننـا إذا أخذنـا حجم المقاولات الحكومية ككل، فإننا لا نخطىء إذا افترضنا أن نسبتهم تزيد على ٥٠ بالمائة من مجموع العاملين في القطاعين الأهـلي الخاص والعـام من فئتي «العاملين لحسـابهم والعمال المهرة».

أمـا الفئة السـابعة وهي جميـع المستفيدين من بـرامج الاسكـان الحكـومي والقـروض الحكومية، فقد بلغ عدد الذين استفادوا من برنامج الاسكان الحكومي للدخل المحـدود حتى نهاية عام ١٩٨١ م ٢٥,٠٧٠ ألفاً، أضف اليه ٢٢,٠٨٨ ألف شخص تقـدموا بـطلبات، ولم يبت بها بعد حتى نهاية عام ١٩٧٩ م. (ولا بـد أن يضاف الى هؤلاء عـدد المستفيدين من القـروض العقاريـة التي يقدمهـا بنك التسليف والادخـار، وهي أعداد لا نملكهـا في الـوقت الحاضر). فإذا جمعنا هؤلاء الأشخاص، نستـطيع الـوصول الى تقـدير أعـداد المستفيدين من برامج الاسكان الحكومي.

أما أعداد المستفيدين من الخدمات العامـة الأخرى التي تبيعهـا الدولـة بأقـل من سعر الكلفة، فمن المستحيل حصرها لأنها تشمل جميـع السكان. وهـذه الخدمـات العامـة تشمل الدعم الحكومي للسلع الغـذائية التمـوينية، وتشمـل كذلـك الخدمـات الصحية والتعليميـة والاعلامية والأمنية والبلدية والاشغال العامة (كالطرق والجسور والبنـاء والتشييد) والكهـرباء والماء والبنزين والبريد والهاتف... الخ. ويجب النظر الى الخدمـات العامـة (إذا كانت تبـاع بأقل من سعر الكلفة) من زاويتـين: انها عنصر أساسي في الحيـاة العصرية لعـامة السكـان، وأنها في الوقت نفسه عنصر تـوفير عـلى القطاع الخـاص وعلى المؤسسـات الصناعيـة الأهلية. ولذلك فأية تغييرات في مدى توافر هذه الخدمات وفي نوعيتها وفي سياسات الانفاق الحكومي التي تمولها، ستكون لها نتائج مباشرة على حياة الناس وأرزاقها وطموحاتها[٤٢].

أما الفئة العاشرة، وهم المتأثرون بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الأهلي الخـاص والمشترك، فإنهم يمثلون مؤشراً دقيقاً على درجة تغلغل الدولة وقطاعها العام في القطاع الأهلي الخـاص من الاقتصاد. وهـذا التغلغل يمثـل ظاهـرة عامـة في جميع بلدان الخليـج والجـزيـرة العربية. وما على القارىء إلا أن يسأل عن حجم ملكيـة الدولـة في أكبر الشركـات المساهمـة (سواء منها التي تطرح أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية أم التي لا تفعل) في كل بلد.

---

(٤٢) لم يدرس هذا الجانب بما فيه الكفاية من قبل المتخصصين.

والنتيجة ستكون منتظمة ومفاجئة[٤٣].

إذا عدنا الى مثالنا الكويت، فإننا سنكتشف أن الحكومة تساهم في جميع الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية حتى ١٩٨٢/١٢/٢٥ م، أي قبل معرفة نتائج شراء الحكومة لأسهم الشركات التي تضررت بانهيار سوق الأوراق المالية المسمى بأزمة المناخ (في حزيران/يونيو ١٩٨٢ م). ولكن الحكومة تملك الحصة المسيطرة (Controlling Interest) (أي ٣٠ بالمائة أو أكثر من الأسهم) في ٥٥ بالمائة من جميع الشركات المساهمة (إذا استبعدنا الشركات المقفلة)، كما هو موضح في الجدول رقم (٦ ـ ٥). ولكن الذي يريد أن يدقق أكثر في المعلومات التي لا يكشفها الجدول، سيرى أن الحكومة تملك أكثر من ١٥ شركة من هذه الشركات بواقع ٥٠ بالمائة أو أكثر من الأسهم، أي ٤٠ بالمائة من مجموع الشركات المساهمة، عدا الشركات المقفلة الأربع. وهناك حديث عن نية الحكومة شراء ١٠ بالمائة من جميع الشركات لضمان وجود ممثل للحكومة في جميع مجالس ادارات الشركات في القطاع الأهلي. فإذا كان الحال على ما هو عليه فلنا أن نسأل: ما هي ضرورة وجود القطاع الخاص؟ وما هو هامش الحركة المتاح له؟

والجواب عن هذا السؤال يكمن في حقيقة أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في استكمال سيطرة النخبة الحاكمة على الاقتصاد. فما لا تملكه النخبة الحاكمة من موارد الدولة، تحصل عليه عن طريق القطاع الخاص بالطرق الشرعية شكلاً، وهي الدخول في المقاولات والمناقصات الحكومية عن طريق الشركات التي تؤسسها مباشرة أو الشركات التي تؤسسها بطرق غير مباشرة بواسطة الواجهات أي الأشخاص الآخرين، أو الدخول في الشركات كشركاء صامتين (Silent Partners). فما تعطيه النخبة الحاكمة بيد، عن طريق ميزانية الدولة كرواتب وأجور وكرساميل للاستثمار في التنمية أو برامج التعويضات الحكومية، تعود فتستولي عليه باليد الأخرى، عن طريق ملكية الشركات الفعلية أو شركات الواجهة، أو كشركاء صامتين قابضين للعمولات على مقاولات الحكومة ومناقصاتها وتوريداتها.

ولذلك فإن طريق الاثراء الواسع في بلدان الخليج والجزيرة العربية لا بد أن يمر من

---

(٤٣) انظر الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي في نهاية هذا الكتاب. وفي الحقيقة فإن سيطرة الدولة في مجتمعات الجزيرة العربية على القطاع الأهلي الخاص تتجاوز السيطرة من خلال شراء أسهم الشركات الخاصة الى أشكال للسيطرة مختلفة ومتنوعة. ويفيد الاستاذ جاسم السعدون، الاقتصادي الكويتي، في مراسلات خاصة، الى ان هذه السيطرة تستمد ليس فقط من احتكار دخل النفط وكونها المدير الأكبر للمدخرات المالية (الاحتياطي المالي) الناتجة عن فائض ايرادات النفط، وإنما توفراً من كونها مسؤولة عن أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ومسؤولة أيضاً عن توزيع الارباح لمساهمي بعضها وعن حل المديونيات المستعصية للبعض الآخر. واذا أضفنا الى ذلك هيمنة الدولة غير المباشرة عن طريق منح ترخيص مزاولة العمل ومنعه ومنح الحوافز مثل الأرض والقروض والمعاملة التفضيلية أو منعها، يتبين لنا حجم سيطرة الدولة على القطاع الأهلي الخاص.

جدول رقم (٦ - ٥)
ملكية الحكومة في القطاع الخاص: نسبة الاسهم التي تملكها الحكومة
في الشركات المساهمة والمقفلة المسجلة في سوق
الأوراق المالية في الكويت حتى ١٩٨٢/١٢/٢٥

نوع الشركة	عدد الشركات	عدد الشركات التي تملك الحكومة ٣٠ بالمائة فأكثر من اسهمها	النسبة المئوية في فئتها
الشركات المالية	١٥	٧	٤٧
الشركات الصناعية	١٤	٩	٦٤
شركات النقل والخدمات	٦	٣	٥٠
الشركات العقارية	٣	٢	٦٦
الشركات المقفلة	٤	—	—
المجموع	٤٢	٢١	٥٥[أ]

(أ) النسبة محسوبة من ٣٨ بعد استبعاد الشركات المقفلة.
المصدر: الأنباء (الكويت)، ١٩٨٢/١٢/٢٥.

خلال النخبة الحاكمة، ومن خلال القطاع العام، على حساب الدولة وموازنتها العامة. وقد أدركت جميع فئات السكان المنضوية في التضامنيات هذه الحقيقة، وبنت تعاملها مع الدولة على هذا الأساس. أما مقدار درجة التحكم التي تتيحها هذه السيطرة على المجتمع، إذا ما أضيفت اليه آليات تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، فلا بد أن يكون رهيباً هائلاً بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلاً[٤٤].

صحيح أن برامج الخدمات العامة في بلدان الخليج والجزيرة العربية (عدا شطري اليمن) أفضل بكثير من مثيلاتها في بقية البلدان العربية، فالمواطنون في هذه البلدان يأكلون بشكل أفضل، ويسكنون بشكل أفضل ويلبسون بشكل أفضل، ويتعلمون بشكل أفضل، ويستهلكون أحدث السلع وأغلاها، وهم منفتحون على العالم الخارجي بشكل أكثر حرية

(٤٤) في الحقيقة، فإن القدرة الفائقة للدولة على تنسيق البناء التنمي، وهي خاصية اضافية للدولة الحديثة، تجعل من تسلط الدولة المعاصرة لا سابقة له في التاريخ الانساني. انظر:
Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origin, Mechanisms and Results,» *European Journal of Sociology,* vol. 25, no. 2 (1984), pp. 185-213.

من بقية العرب، ولكنهم يشتركون مع بقية العرب (وربما أكثر قليلاً منهم) في حمل عبء اخطبوط الدولة التسلطية، وتغذية شهية النخبة الحاكمة الشرهة التي لا حدود لها.

ولكن كفاءة برامج الخدمات العامة، وقدرة تنظيمات الدولة الحديثة على تنسيق البناء التحتي، إذا قوبلتا بالقدرة الاستبدادية التي يولدها الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع للنخبة الحاكمة، تعطيان للدولة قدرة هائلة على التحكم في حياة السكان ومعاشهم وأنشطتهم. فلا غرابة أن يتسم النظام السياسي للدولة التسلطية في بلدان الخليج والجزيرة العربية بالسمات التسع السابقة الذكر، ولا داعي لتكرارها هنا. وهي السمات التي توحد العرب جميعاً، وخاصة من حيث عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان وعدم وجود دساتير معلنة، وتعليق الحقوق المدنية اعتباطياً، وبناء شرعية الدولة على التسلط والارهاب، وعدم وجود انتخابات حرة لها معنى من أي نوع، وعدم وجود تنظيمات مجتمعية تعبر عن مصالح السكان.

وخلاصة الأمر، في هذا الباب، هي أن الدولة التسلطية ليست نظام حكم فحسب، وإنما هي التعبير السياسي عن نظام اجتماعي ـ اقتصادي، أو نمط انتاج اصطلح على تسميته برأسمالية الدولة التابعة في انتظار لتسمية أفضل. تمد الدولة فيه، في الوضع المثالي، اخطبوط تسلطها الى النظام الاقتصادي فتحتكر ملكية وسائل الانتاج، والى النظام السياسي فتحتكر وسائل التنظيم، والى النظام الاجتماعي فتقدم نفسها بديلاً عن مؤسساته، وتستبدل الايديولوجيات المتنافسة بايديولوجيا التسلط والارهاب وقيمه الأصيلة بقيم الاستهلاك المتعي، وحضارته بحضارة الخوف والرعب. وتقوم الدولة التسلطية بكل هذا مع بقاء علاقات الانتاج رأسمالية أو مبنية على مبدأ الاستغلال الطبقي، مهما موّه عليها.

ويجب أن لا يفهم من هذا أننا نطالب بالغاء الدولة، أو بأننا نعارض تدخل الدولة بالاقتصاد، أو غيرها من الدعاوى التي تنادي ضمناً باضعاف الدولة، حتى يتوافر المناخ الملائم للاستغلال الطبقي الذي تمارسه النخبة التجارية والحاكمة. فإننا نعتقد أن للدولة دوراً حاسماً في الكفاح ضد الاستباحة الامبريالية لموارد البلدان العربية ولاستقلالها الفعلي[٤٥]. ولكن يجب اعادة سيطرة الشعب على الدولة أولاً، وفرض رقابته عليها من خلال هيئاته ومؤسساته المنتخبة انتخاباً حراً، ومن خلال تنظيماته السياسية المعبرة عن مصالحه الحقيقية وطموحاته. كما يجب رسم حدود واضحة لسلطة الدولة وتحديد المساحة الخاصة بالمواطن الانسان وحريته ومنع الاستباحة البيروقراطية لكرامته. ولذلك فلا مفر للعرب عموماً وعرب الخليج والجزيرة العربية بخاصة، من مواصلة الكفاح من أجل الدستورية ومن

---

(٤٥) حول الطبيعة المتناقضة لدور الدولة في بيئة العالم الثالث، انظر:

«State Capitalism and the Third World,» in: James Petras, *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World* (New York: Monthly Review Press, 1978), pp. 84-102.

أجل الديمقراطية، ومن أجل التضامن العربي في مشروع وحدوي يكفل تحقيق التنمية الجدية الفعلية.

إذا تحقق هذا، فهل تراه يزيل صفة التسلطية عن الدولة التي نعيش في ظلها؟ ليس ضرورياً ذلك، فالتسلط درجات والكفاح ضد التسلط هو عملية متصلة لا تنقطع، وتجد أصلها في الطبيعة المتناقضة لوظائف الدولة الحديثة، ولكن هذا حديث له مجال آخر، وستكون لنا معه جولة أخرى.

الفصل السابع: خاتمة

مجتمع الخليج والجزيرة العربية - الأزمة القادمة

- ١ -

حاولنا، في هذه الدراسة أن ننظر إلى مجتمع الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف عما جرت عليه العادة، أي مختلف عن منظور تتابع الأحداث العبثي المصحوب بظهور الشيوخ والسلاطين، واختفائهم بالشكل الرتيب الذي يظهر في الجدول رقم (٤ ـ ٣) الوارد في الفصل الرابع في هذا الكتاب. فهذا المنظور التقليدي لا يؤدي إلى فهم دقيق للبناء الاجتماعي، وإنما يؤدي إلى طريق مسدود تمثل بالاستنتاج الغريب الذي توصل له سارجنت، من أن مجتمع الجزيرة العربية هو «اعتيادياً في حالة فوضى». وفي الحقيقة، يقود المنظور التقليدي إلى هذا الاستنتاج بشكل منطقي، لافتقاره إلى الأدوات المفهومية لتحليل تسلسل الأحداث، ولتفسير الانشعابية الرهيبة لمجتمع الجزيرة: القبلية والطائفية ـ المذهبية والاجتماعية.

إذاً فهذا المنظور المختلف الذي وضعناه موضع التطبيق في هذه الدراسة، يستند بالضبط إلى استخدام مجموعة من الأدوات المفهومية لتوليد نموذج نظري للمجتمع يسمح باستخلاص مجموعة من الفروض عن الديناميات الاجتماعية ـ الحضارية الفاعلة في هذا المجتمع، والتي يمكن إثباتها أو تقديم الأدلة التاريخية على صدقها النسبي. وقد أطلقنا على هذا النموذج النظري للمجتمع مصطلح «أطروحة الحالة الطبيعية» موقتاً في انتظار تسمية أفضل. إن المفهوم المركزي، بين مجموعة المفاهيم التحليلية المستخدمة في هذه الدراسة، هو نمط الانتاج المركنتالي العربي ـ الاسلامي (أو النمط المركنتالي العربي للاختصار) الذي نفترض لأغراض هذه الدراسة أنه كان سائداً في الخليج والجزيرة العربية، حتى الربع الأول من القرن السابع عشر.

ومفهوم النمط المركنتالي العربي، يقابل في هذه الدراسة، مصطلح اقتصاد الحالة

الـطبيعيـة، والـذي يؤدي إدخـالـه في التحليـل إلى تخفيف حـدة الفـوضى التي يشتكي منهـا سارجنت، ويصبح المجتمع العربي في الخليج والجزيرة قابلاً للفهم بشكل أفضـل. وقد سبق أن ذكرنا في موضع آخر أن المؤسسات الثلاث التالية تمثل الأسس التي يستنـد إليها المجتمـع العـربي عامـة وهي: أسبقية التجـارة في النظام الاقتصـادي (أو النمط المركنتـالي)، مقابلـة بالقبلية السياسية من حيث هي عقلية عامـة (Ethos) ومن حيث هي مبدأ تنـظيمي (وليست فقط صلة القرابة أو النسب)، والتي تعمل من خلال المؤسسـة الدينيـة ـ الطائفيـة بجذورهـا التاريخية العميقـة. إن جزءاً من النجـاح والإزدهار الـذي أصابـه النمط المركنتـالي العربي في مجتمـع الخليج والجـزيرة، بـالشكل الـذي شرحناه، لا بـد أن يعود إلى ضعف تـأثير الـدولة الخـراجية المـركزيـة ـ المملوكية والعثمانية والتي أطلقنـا عليها اسم السلطانيـة ـ على مجـريات الأحداث ليس في الجزيرة العربية فقط، وإنما في غرب المحيط الهندي عموماً. وكان بودنا أن نمتحن ثبـات مفهوم النمط المـركنتالي العـربي في ظل الـدولـة السلطانيـة، ولكن مجـال هـذه الدراسة لا يتسع له فتركناه إلى مجال آخر.

وقد استخلصنا العناصر المكونة للنموذج السوسيولوجي لنمط الانتاج المركنتالي العـربي عـلى أنها: (أ) تجارة المضـاربة، (ب) المؤسسـة القبلية من حيث هي قنـوات لاعادة تـوزيـع الـدخل المتـأتي من التجارة، (ج) آليـات التعامـل التجاري النقـدي في ظل السـوق التبادلي المقرر للأسعار، (د) وأخيراً الترتيبات الموسمية التي تتحكم بالنشاطات الاقتصاديـة ومواعيـد حدوثها. وهنـاك عنصر آخر لم يتسـع المجال أيضـاً للتطرق إليـه، وهو العنصر الحضـاري ـ القيمي ـ الايديولـوجي الذي كـان ينظم مجتمـع النمط المركنتـالي. ولم يتسع المجـال كذلـك لدراسة التركيبة السكانية ـ الاثنية في هذا المجتمع. هذه أمـور تركنـاها إلى مجـال آخر ووقت آخر، لأنها تتطلب الدخول في تفاصيل لا يتسع مجال الدراسة الحالية لها.

لقد كان الهدف المباشر من طرح مفهوم النمط المركنتالي العربي توضيح أسس ومصادر الأزمة البنائية التي كان المجتمع العربي في الخليج والجزيـرة العربيـة يعاني منهـا، تحت ضغط الامبريالية الغربية والنشاطات الاستعمارية المتزايدة في المنطقـة. هذه الأزمـة البنائيـة جسّدهـا تجسيداً حياً سقوط هرمز عام ١٦٢٢م. ومنـذ تلك الواقعـة، والمركنتـالية العـربية الاسـلامية تسير من انحسار إلى انحسار. وقد اعتمدنا في تـوضيح أسبـاب انحسار المـركنتاليـة العربيـة الاسلامية على أعمال ثلاثة من المؤرخـين الاقتصاديـين الهولنـديين وهم فـان لور، ومـايلنك ـ رولنس ونيلز شتينسغارد ومعظم دراستهم انصبت عـلى شرق المحيط الهندي. ومـع التـطويـر الذي أدخله شتينسغارد على الجدل المثمـر الذي دار بينهم ـ وبخـاصة تـوسيعه ليشمـل غرب المحيط الهندي ـ فإن هذا الميدان ما زال واسعاً جداً، ويحتاج إلى المزيد من البحث والتـدقيق والتوثيق، قبل أن تنقشع حجب الغموض عن هذه الفترة الحرجة من تاريخنا.

وهكذا، فما أن نصل إلى منتصف القرن التاسع عشر، حتى تصبح المنطقة وقد اكتمـل

استيعابها في نظام العالم الاقتصادي للرأسمالية الغربية. وكان معنى هذا أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت منطقة هامشية جداً (Peripheral) تختص بانتاج نوع من السلع الثانوية موجهة إلى السوق العالمي، وليس إلى الأسواق المحلية باعتبارها منطقة تجارية كما كانت في السابق. وهذا الوصف ينطبق على تجارة اللؤلؤ والقهوة واللبان والجلود والخيول والحج والتهريب... الخ. ويمكن فهم التخصص السلعي من هذا النوع بشكل أفضل، من خلال العلاقات غير المتكافئة لتقسيم العمل العالمي في ظل السوق الرأسمالي، وعلاقات التبعية عند سمير أمين، والمركز ـ المحيط عند ولارشتاين، وتصادم العوالم الخراجية والرأسمالية والقرابية الأكثر شمولية عند أريك ولف[1].

وقد تزامن تحول الجزيرة العربية إلى منطقة تجارية هامشية في منتصف القرن التاسع عشر، مع ميلاد الخطة الامبريالية العظمى لبريطانيا في المشرق والجزيرة، والتي أوضحنا أن أصلها التاريخي يعود إلى مواجهة الانتفاضة النهضوية المصرية في زمن محمد علي ومنع تكرارها. وقد استهدفت هذه الخطة إحكام ربط الخليج والجزيرة والمشرق العربي ببريطانيا، عن طريق ضمان تجزئة بلدان المنطقة ومنع اتحادها، حتى بعد الاستقلال، بشكل أوسع كثيراً من اتفاقية سايكس ـ بيكو التي كانت وما زالت تستحوذ على اهتمام المؤرخين والساسة. وقد ذكرنا أن الفكر الامبريالي والسياسات الامبريالية مرّا بأطوار مختلفة، وخضعا لتصورات متطورة، قلما نجد شرحاً لها في كتب التاريخ السياسي. لأن التعرض لهذه الأمور يقتضي التعمق في تاريخ البلدان الامبريالية نفسها، بدلاً من الاكتفاء باجترار تاريخنا.

وقد استمرت تجزئة الخليج والجزيرة ـ أسوة ببلدان المشرق العربي ـ منذ ذلك الحين وحتى الآن، أي بعد استقلالها وامتلاكها ـ نظرياً ـ الارادة الحرة في تقرير مصيرها. فقد يعاب على الفكر القومي اعتباره الوحدة العربية من المسلمات غير القابلة للنقاش، ولكن تجزئة الخليج والجزيرة العربية لم تخضع إلى أي مبرر تاريخي أو مادي لوجود كيانات مستقلة ذات سيادة ـ مثلما يمكن أن يقال عن بلدان المغرب العربي ـ فقد كانت تجزئة بلدان الخليج تخضع كلياً لمتطلبات واعتبارات السياسة الامبريالية العالمية، وقد انعكس هذا الوضع بشكل جلّي في الاعتباطية الرهيبة المحزنة التي اتصفت بها عملية ترسيم الحدود في مؤتمر العقير لعام ١٩٢٢م السالف الذكر.

وما بين عام ١٦٢٢م (سقوط هرمز) وعام ١٩٢٢م (مؤتمر العقير) ثلاثة قرون تفصل بينهما أزمتان بنائيتان: الأزمة الأولى أدت إلى الانحسار الاقتصادي الذي مهد للهيمنة

---

(١) يمكن استشراف هذا التصادم في السياق المعاصر من الاستعراض المتقن الذي يقدمه «ورزلي»:
Peter Worsely, *The Three Worlds: Culture and World Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984).

الامبريالية ـ الاستعمارية على الخليج والجزيرة العربية، والأزمة الثانية مهدت لدخول بلدان المنطقة في عصر الدولة التسلطية التابعة. ومثلما كانت الأزمة الأولى، فإن الأزمة الثانية ليست أزمة سياسية أو أزمة أنظمة حكم فحسب، وإنما هي أزمة اقتصادية ـ تدخل التجزئة كأحد أسبابها ـ وأزمة اجتماعية تتفاقم فيها انشعابية القوى الاجتماعية والسياسية وتفتتها، وأزمة حضارية تتصل بمحاولة العرب عموماً تحديد مركزهم من تاريخهم وتراثهم وحضارتهم ومن الحضارة العالمية كآخذين ومعطين. هذه الأزمة البنائية المعاصرة ستصل إلى ذروتها في سقوط بيروت عام ١٩٨٢م لتبلغ المأساة مداها.

لقد كانت الدولة الريعية مرحلة انتقالية (للفترة منذ اكتشاف النفط حتى منتصف الستينات من هذا القرن) نحو عصر الدولة التسلطية، ولكنها ليست مرحلة انتقالية ضرورية، فهناك طرق مختلفة تقود إلى الدولة التسلطية. فقد دخلت كل من مصر وسوريا والعراق منذ أواخر الخمسينات عصر الدولة التسلطية عن طريق الانقلابات والتأميمات وبقرطة الاقتصاد، وليس عن طريق الدولة الريعية. ودخل الأردن في الفترة نفسها عصر الدولة التسلطية لاعتبارات تتصل بالسياسة العليا للدولة (Raison d'état) وبقاء نظام الحكم من عدمه، وكذلك فعلت اليمن الديمقراطية وشتان ما بين نظام حكمها ونظام حكم الأردن. ولذلك، فإن الدولة الريعية كانت مرحلة انتقالية في بيئة الخليج والجزيرة العربية، ولكنها ليست مرحلة ضرورية في البيئات الأخرى لدخول عصر الدولة التسلطية.

وما أن نصل إلى أواخر الستينات من هذا القرن، حتى تنتظم أغلب البلدان العربية في الدولة التسلطية. وهنا يصبح التفريق بين الدولة الريعية والدولة التسلطية ضرورياً جداً. إن الدولة الريعية تصف جزئية محدودة من النظام الاقتصادي تتعلق باعتبار مصدر الدخل الوطني يأتي بشكل الريع الخارجي، وتتعلق بالدور الذي يلعبه الريع في الانفاق الحكومي وما يترتب عليه من نتائج. وعند هذا الحد، تقف أهمية هذا المفهوم، بينما الدولة التسلطية تمثل نظاماً سياسياً مميّزاً في منظومة أشكال النظم السياسية الاستبدادية عبر التاريخ. وتمثل الدولة التسلطية نظاماً اقتصادياً متكاملاً نطلق عليه رأسمالية الدولة التابعة. وتملك الدولة التسلطية نمطاً حضارياً خاصاً بظاهرة المجتمع الجماهيري (Mass Society) تتنافى فيه الطبقات الوسطى وأنماط استهلاكها المتعي في صلب هيمنة الأسر الحاكمة القديمة[٢].

إذاً فمفهوم الدولة التسلطية ومؤسساتها التضامنية واختراقها النظام الاقتصادي والمجتمع المدني، أداة أشمل وأفضل من الدولة الريعية في فهم مجتمع الخليج والجزيرة العربية. لماذا تؤدي سياسات هذه الدولة التسلطية التابعة إلى أزمة بنائية تتمثل في الركود الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الملازم لسياساتها؟

---

(٢) لمراجعة نقدية لمفاهيم المجتمع الجماهيري في الفكر الاجتماعي الغربي، انظر:
Alan Swingewood, *The Myth of Mass Culture* (London: Macmillan, 1979), pp. 1-23.

إن الجواب عن هذا السؤال، يكمن في حقيقة أن تنظيات وسياسات الدولة التسلطية تقود في أغلب الأحوال إلى طريق مسدود، بسبب هيمنة البيروقراطية المركزية على الاقتصاد والمجتمع، بشكل يمنع أو يحد من امكانات التنمية الحقيقية، خوفاً من زعزعة هذه التنمية للترتيبات والعلاقات الاجتماعية المتخلفة التي تضمن للنخبة الحاكمة استمرار استئثارها بمصادر القوة والثروة في المجتمع. وقد ذكرنا أن الرخاء والازدهار اللذين يولدهما الدخل من النفط، هما في الحقيقة رخاء وازدهار ظاهريان للأسباب التالية:

لقد أدت تجزئة الوطن العربي إلى خلق كيانات مستقلة، ولكن هذه الكيانات، وبخاصة في الخليج والجزيرة العربية، تمثل أسواقاً محدودة جداً من حيث ضيق القاعدة الانتاجية، ومن حيث حجم الاستهلاك، ومن حيث مجالات الاستثمار[٣]. وإذا كانت هذه الأسواق تعتمد في السابق على تجارة اعادة التصدير والترانزيت، فإن ظهور الكيانات المستقلة وتكريس الحدود المصطنعة والتدخل الهائل للدولة بالاقتصاد، وتالياً اختلاف التشريعات الاقتصادية، قد نتج عنها وضع قيود ثقيلة على الاستثمار عبر الحدود بين بلدان الجزيرة والمشرق العربيين. وكلنا يعرف أن هذه الأوضاع شجعت على تصدير رؤوس الأموال العربية إلى أسواق اوروبا الغربية وشمال أمريكا، وبخاصة بعد الثورة السعرية عام ١٩٧٣م، فكان ميلاد الدولارات النفطية (Petrodollar)[٤].

وغني عن القول، ان تصدير الرساميل أو تصدير جزء كبير من دخل النفط قد حرم بلدان الجزيرة والمشرق العربيين من فرص واسعة للاستثمار المجدي في الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية، وعمّق التبعية التكنولوجية لهذه البلدان للغرب. إن الاستثمار المجدي على المستوى القومي لا يأخذ بالضرورة شكل القروض للدولة، ولذلك كانت مطالبة بلدان الخليج النفطية أن تعامل قروضها واستثماراتها في البلدان العربية معاملة قروض واستثمارات البنك الدولي نفسها، مناقضة ولاغية لأي التزام سياسي بالدوافع القومية، مع تسليمنا بأن بعض هذه الاستثمارات سيتعرض لنهب القادة السياسيين والعسكريين في تلك البلدان ولابتزازهم.

ثم ان الرخاء والازدهار اللذين شهدتها بلدان الخليج والجزيرة العربية كانا ظاهرين سطحيين، لأنهما اعتمدا على الانفاق الحكومي من دون أن يصاحب هذا الاتفاق توسيع

(٣) عرفت مدن وبلدان الجزيرة العربية بأنها محطات تجارية متجهة إلى الخارج وإلى تجارة الترانزيت. ولما رسمت الحدود فقد أغلقت هذه البلدان على نفسها من دون أن تكون مهيأة لأوضاع مستجدة من هذا النوع.

(٤) قارن هذا بالمقترحات التي يقدمها الدوري حول هذه القضية: محمد أحمد الدوري، «نحو استغلال أمثل للبترول العربي،» الطليعة (بيروت)، السنة ٢١، العدد ١٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٨ - ٤٧.

للقاعدة الانتاجية في الاقتصاد. وقد اعتمد الازدهار الاقتصادي على دينامية قطاعي التشييد والبناء والاستيراد والتصدير. ولذلك، فبمجرد أن يستقر قطاع التشييد والبناء بعد فورة السبعينات، وخاصة بعد اكتمال المشاريع العامة (الاسكان والطرق والموانىء وغيرها من مجالات البنية التحتية)، وبمجرد أن يصل قطاع الاستيراد والتصدير إلى معدلات ثابتة تعكس الحجم الحقيقي للأسواق المحلية، وبخاصة بعد اغلاق الحرب العراقية ـ الايرانية أسواق العراق وايران وانكماش الأسواق الأخرى، حتى تبدأ معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بالتراجع، وحتى تظهر عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة. فليس هناك مجال للتوسع الاضافي أمام الاقتصاد المحلي في بلدان الخليج والجزيرة العربية[٥].

وسيبقى هذا الحكم صحيحاً إذا استمرت الأوضاع الحالية، بل سيزداد الموقف تأزماً حتى بعد أن تجتاز بلدان الخليج أزمة أسعار النفط الحالية. ولذلك فالأزمة في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية في بلدان الخليج والجزيرة العربية هي أزمة بنائية عميقة منزرعة في صلب النظام الاقتصادي. فهي ليست أزمة مبنية على انهيار تسعير «الأوبك» للنفط عندما بدأ سعر النفط ينخفض من ثلاثين دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام ١٩٨١م إلى أقل من عشرة دولارات في الربع الأول من عام ١٩٨٦م، وإنما هي أعمق من ذلك بكثير[٦]. ومن الممكن طبعاً أن نستمر بالتمويه على هذه الحقيقة، بإبقاء معدلات الانفاق الحكومي عالية، عن طريق زيادة العجز في الموازنة العامة والسحب من الاحتياطي العام (وفي بعض البلدان عدم اعلان موازنة عامة بالمرة كما فعلت السعودية عام ١٩٨٦م)، ولكن ذلك لن يجعل الأزمة تختفي. والأزمة البنائية التي نتكلم عنها ليست اقتصادية فحسب، وانما هي اجتماعية وحضارية كذلك في وجوه لا تقل أهمية عن الاقتصاد.

إن الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والثروة الذي تمارسه النخب الحاكمة، يخلق منغلقات

---

(٥) يظهر هذا الأمر بوضوح من خلال احصاءات المقاولات في الخليج العربي في العقد الأخير، من دون الحاجة إلى الدخول في تفاصيل هذه الاحصاءات أو محاولة تقويم نتائجها على المدى الطويل. انظر: هنري عزام، «المقاولات في الخليج: من المشاريع الكبرى إلى الأعمال العادية،» **مجلة الاقتصاد والأعمال** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٣٧ ـ ٤٤.

(٦) انني مدين لـ د. خير الدين حسيب في بلورة هذه الفكرة من خلال مناقشات موسعة. ولاستعراض ابعاد الانحسار الاقتصادي في المنطقة بسبب انهيار تسعيرة الأوبك، انظر:

Howard Bowen-Jones, «The Gulf Today: An Overview of a Region in Recession,» *Arab Gulf Journal*, vol. 6, no. 2 (October 1986), pp. 9-24.

على الرغم من ارتفاع اسعار النفط إلى ١٦ ـ ١٩ دولاراً للبرميل في النصف الأول من عام ١٩٨٧، إلّا أن دخل دول الاوبك الحقيقي بالقياس لفترة عام ١٩٨٥ نفسها، انخفض بمعدلات تراوحت بين ٢٩ بالمائة لقطر و٢٨ بالمائة للسعودية و٢١,٨ بالمائة للكويت بسبب انخفاض قيمة الدولار وتذبذبات أسعار العملة. وإذا استمرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي بالانخفاض، فمن الممكن أن يستمر هذا الوضع في المستقبل القريب. انظر:

The Economist (13 June 1987), p. 75.

للحراك الاجتماعي (Mobility Closures) ستؤدي بمرور الزمن إلى زيادة الاحتكاك بين الطبقات والدرجات الاجتماعية. فإن أخذنا تركيبة الحكومات والفئات العليا من البيروقراطية الحكومية، وجدنا أنه على الرغم من أن الأسماء تتغيّر بين حين وآخر، إلاّ أن التوظيف في هذه المناصب يتم من فئات معينة لا تتجاوز حدود الأسرة الحاكمة، وكبار التجار، وبعض أبناء الطبقة الوسطى الذين ينتمون إلى أسر عرفت بعلاقاتها الوطيدة، إما بالأسر الحاكمة، أو بكبار التجار كزبائن للمعازيب. ويقابل هذا المنغلق، منغلق آخر في القطاع الخاص والمشترك، إذ يحتكر فيه أبناء الأسرة الحاكمة والنخبة التجارية، عضوية مجالس الإدارات في الشركات المساهمة أو الشركات الكبيرة التي تملكها عائلة أو مجموعات محدودة من عائلات التجار.

إن انتشار التعليم على نطاق واسع في بلدان الخليج والجزيرة العربية، وتحسن مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الدخل، عناصر تؤدي بشكل طبيعي إلى ارتفاع مستوى الطموح بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، بحيث تصبح الرغبة في تحسين الوضع الوظيفي أو ضمان مستوى عال من الدخل وبخاصة حق المطالبة بمكانة اجتماعية أعلى في سلم اجتماعي جديد، تصبح هذه الرغبة وكأنها حق مكتسب[٧]. ولكن أبناء هذه الطبقات يواجهون واقعاً لا يعترف بهذا الحق، ويواجهون منغلقات للحراك تمنعهم من تحقيق طموحاتهم، ويشهدون استئثار النخب الحاكمة بالسلطة والثروة بشكل مثير، وهذا بطبيعة الحال يولد أوضاعاً يزداد فيها الضغط على النظام السياسي، ويؤذن باندلاع صراع اجتماعي واسع النطاق بين النخب الحاكمة وعامة السكان.

كيف تتعامل النخب الحاكمة مع حالة الغليان الحبيس الذي يولده الركود الاجتماعي لسياسات الدولة التسلطية؟ إنها تتعامل معه بتحويل المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات تمد من خلالها الدولة التسلطية أخطبوط تسلطها إلى المجتمع المدني، كما أنها تتعامل معه بمزيد من القمع والارهاب. ان فكرة التضامنية (Corporation) فكرة جديدة في أدبيات التحليل السياسي للمجتمع العربي، ولذلك تبدو كلمة التضامنية، غير مألوفة. والمقصود من فكرة التضامنية هو أن جماعة أو قوة اجتماعية تعبر عن نفسها تضامنياً من خلال قادة تعترف بهم الدولة، إمّا ضمنياً (مثال الكويت) أو رسمياً (مثال اليمن العربية) بحيث تصبح التضامنية امتداداً لأجهزة الدولة ووسيلة فعالة للضبط الاجتماعي. هكذا كان الحال في الوضع

---

(٧) كون التعليم الحديث وسيلة لنمو الطبقات الوسطى من المسلمات في علم الاجتماع المعاصر. ولكن النمو السريع للنظم التعليمية أدى إلى استيراد نظم عقيمة بأكملها. لتقويم اولي، انظر:
J.S. Birks and J. A. Rimmer, *Developing Education Systems in the Oil States of Arabia: Conflict of Purpose and Focus* (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1984).

التقليدي في ايطاليا الفاشستية، واسبانيا فرانكو، وبعض الكتّاب يذهب إلى حد الزعم أن دولة الرفاهية الغربية عامة تتجه إلى أسلوب التضامنيات في التوصل إلى القرارات، من خلال مساومات بين هذه التضامنيات خارج البرلمانات المنتخبة[٨].

ويمكن كذلك لفكرة التضامنيات أن تولد بعض اللبس في نطاق البلاد العربية، فليس المقصود بالتضامنية اعطاء معنى ايجابي (التضامن الاجتماعي) ولا معنى سلبي (جماعة متآمرة) في الوقت نفسه. فقد التبس الأمر على بعض الكتاب اليمنيين عندما صوروا المجلس الأعلى لشؤون القبائل على أنه رمز للوحدة الوطنية، وهناك من يجد المسوغات للمناداة بأسلوب التضامنيات كبديل من «الديمقراطية الغوغائية لشعوب غير مؤهلة لها»، وهناك من يعتقد أن التضامنيات مثل التضامنية القبلية أو الطائفية تضمن حد أدنى من الديمقراطية داخل التضامنية (إن لم يكن خارجها على المستوى الوطني) كـ «الديمقراطية القبلية» التي جسدتها الانتخابات الفرعية في الكويت[٩]. أما المعنى السلبي الذي يمكن أن تكتسبه فكرة التضامنية، فهو أن جماعة من الناس تتضامن للاستئثار بشيء معين أو تحتكره لنفسها بصورة غير مشروعة.

كلتا الحالتين الايجابية والسلبية تجانب الصواب وكلتاهما يمكن أن تكون صحيحة. فالتضامنية يمكن أن تمنع من تفتيت الجماعات بتحويل الأشخاص إلى ذرات فردية مستلبة، وهي خاصية من خواص المجتمع الجماهيري الصناعي[١٠]، ولكن ليس في التضامنية أي ظل من ظلال الديمقراطية. فالعلاقات داخل التضامنية هي علاقات غير متكافئة بين القادة من المشايخ وأسرهم وأغنياء القبيلة أو التحالف القبلي، وبين عامة أفراد القبيلة. ولذلك تؤدي

---

(٨) انظر مثلاً محاولة ثربورن لتنظيم هذه المسألة: يوران ثربورن، **سلطة الدولة: حول ديالكتيك الحكم الطبقي** (بيروت: دار المروج، ١٩٨٥)، ص ٨١ - ١٥٣. ويمكن أن يمثل مصطلح المركب العسكري - الصناعي أحد المؤشرات المتداولة في هذا المجال.

(٩) هذا الفهم الخاطىء للأسطورة الديمقراطية القبلية تسرّب حتى إلى أدبيات الحركات الثورية. ففي أحد كراريس الجبهة الشعبية لتحرير عمان، الذي وضع على ما يبدو لمحاربة القبلية كظاهرة متخلفة لا ثورية، عندما يعرف «الانسان القبلي» يذكر الكرّاس أن احد صفاته المطالبة «بالمساواة المطلقة»... «وعقلية المساواة المطلقة المزعومة عند الانسان القبلي تكاد لا تستثني شيئاً، المساواة في الحقوق والواجبات، في الصلاحيات وفي الالتزامات، في الحياة المعيشية وفي المظهر الخارجي... الخ». من الطبيعي أن هذا الفهم غير دقيق ولا منطقي، فما هو السيىء في المطالبة بالمساواة. كل الذي يريد الكرّاس الوصول إليه هو رفض القبلي القبول بالسلطة المنبثقة من تقسيم العمل وتلقي الأوامر ممن لا تربطهم به علاقة قبلية. انظر: الجبهة الشعبية لتحرير عمان، **القبلية من اين... وإلى أين؟ نظرة على حاضر ومستقبل القبيلة في عمان**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٢٣ - ٢٥.

(١٠) إن نغمة تحويل الأشخاص إلى ذرات فردية في إطار المجتمع الجماهيري من الأفكار الرئيسة في السلوك الجمعي وفهمها ضروري لفهم المجتمع المعاصر. انظر:

Leon Bramson, *The Political Context of Sociology* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1974), pp. 47-72.

التضامنيات إلى تعميق علاقات الزبانة بين المعازيب (جمع معزب أي الرئيس، رب العمل) والزبائن. والذي يريد أن يترقى في هذه البيئة، عليه أن يجد أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو أحد كبار التجار ليتبناه، وإلا فليس أمامه من مجال للترقي والوصول إلى المراكز العليا في المجتمع. وتظهر شبكات علاقات الزبانة بين الطبقات الوسطى في الحضر بشكل مواز لعلاقات الزبانة القديمة بين التاجر ـ النوخذة والغواصين ـ البحارة في المجتمع القديم، وبين الطبقات الدنيا من أبناء القبائل في الغيتو المكيف الهواء على أطراف مدن النفط الميتروبوليتانية.

مما لا شك فيه، بغض النظر عن المعاني الايجابية أو السلبية لفكرة التضامنية، أن التضامنية تضعف الولاء السياسي للدولة، وتضعف الانتماء القومي لعامة السكان. فهي تضعف الولاء السياسي، لأن التضامنية تتحول بمرور الزمن إلى لوبي أو أداة ضغط لتحقيق بعض المكاسب والمصالح المادية. وفي غياب تنظيمات مجتمعية كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والحركات الاجتماعية التي تشجع على الانصهار والاندماج الوطنيين، يتجه المواطنون إلى تحديد علاقتهم بالدولة، ليس عن طريق المواطنة، وانما عن طريق التضامنية (القبلية أو الطائفية أو الاثنية) على أساس مصلحي بحت، بشكل يشابه طريقة عمل نظام الطوائف في لبنان، وهو نظام ضعيف متداع، فما أن ينهار حتى تتمزق الدولة بسهولة وسرعة غريبتين.

فإذا كان هذا هو الحال على المستوى الوطني ـ المحلي، فما بالك بالحال على المستوى القومي، حينما يفقد المواطن الصلة الايديولوجية بالآخرين خارج جماعته المباشرة، وإلاّ فما الذي يجمع الشمّري والعنزي أو الوهابي والزيدي أو الماروني والعلوي أو المسيحي أو الشيعي بالجماعة القومية، إذا كان الذي يجمعه بجماعته الوطنية الأضيق علاقة مصلحية مادية بحتة؟

ويخطىء من يعتقد أن انتشار التعليم ووسائل الاعلام يضعف على المدى البعيد الانتماءات القبلية والطائفية والجهوية (من الجهة الجغرافية)؛ إذ إن العكس هو الصحيح، فانتشار التعليم في بلدان الخليج والجزيرة العربية يؤدي إلى ترسيخ هذه الانتماءات وتعميقها في ما يمكن تسميته بالوعي القبلي، كما تقدم وسائل الاعلام امكانات تواصل أفضل بين أبناء القبائل والطوائف (كما حدث لنظام الطوائف في الهند)[11]. وتنتشر الآن في دول الخليج ظاهرة استعمال الكنية القبلية في الأسماء بشكل لا سابقة له. وهذا كله يصب في المجرى العام للأزمة البنائية التي تفرز العديد من الأعراض المرضية. واعتقد ان اختلال القيم

---

(١١) عادت العلاقات بين الطوائف التقليدية إلى الظهور من خلال الأحزاب والانتخابات ووسائل الاعلام الحديثة. انظر: «الطبقات الاجتماعية في الهند: شقوق قديمة في صورة جديدة،» **مجلة الثقافة العالمية (الكويت)**، السنة ٦، العدد ٣٣ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٣١ - ٤٠.

وانعدام المعايير، من أشد هذه الأعراض المرضية وقعاً على مجتمع الخليج والجزيرة، وهي لا شك نتيجة انحسار التيار القومي ـ الاشتراكي بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧م عندما فقد المجتمع روحه[١٢].

- ٣ -

اتخذت النخبة الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية موقفاً عدائياً منذ البداية من التيار القومي، وواجهت حركات التمرد والمعارضة لاستئثارها بمصادر القوة والثروة بالقمع والارهاب. فقد شكلت مصر الناصرية بتبنيها للتيار القومي تهديداً مباشراً لأنظمة حكم الخليج والجزيرة، في ذلك العقد المضطرب بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦م وحزيران/يونيو ١٩٦٧م. وقد اتخذ هذا التهديد منحى جديداً عندما أعلنت الاجراءات الاشتراكية في مصر أولاً عام ١٩٦١م ثم في سوريا فالعراق. عند هذا المنعطف التاريخي، مرت حركات التمرد والمعارضة في الخليج والجزيرة بعمليتي تسييس فئات واسعة من السكان وتجذير لحركات المعارضة باكتسابها ايديولوجيات راديكالية ـ جذرية، وقد حاولنا أن نبيّن ذلك من خلال الأمثلة الواقعية.

لقد مست الناصرية ـ بتحالفها مع القوى القومية ـ الحياة الاجتماعية والسياسية في الخليج والجزيرة العربية مساً عميقاً. فقد احتضنت قوى المعارضة في جميع بلدان الخليج العربي. ودفعت الأسرة الحاكمة في السعودية إلى الإنقسام حول القضية القومية[١٣]، ولعبت دوراً مهماً في الصراع السياسي بين الامامة والسلطنة في عمان، ولعبت دوراً مماثلاً في تبني حركات الكفاح المسلح في ظفار واليمن الديمقراطية. ودخلت طرفاً مباشراً في الحرب الأهلية في اليمن العربية إلى جانب العسكر وعامة الشعب ضد الإمامة الزيدية المدعومة من السعودية. ولذلك جاءت هزيمة حزيران/يونيو مدوية ماحقة وما زال صداها يتردد في جنبات الجزيرة العربية إلى يومنا هذا.

فلم يكن الارهاب المنظم وحده يكفي لوقف هذا المد القومي الكبير، ولذلك لجأت الحكومات في بلدان الخليج والجزيرة العربية إلى خلق التحالفات المصطنعة بين القوى الاجتماعية والسياسية المحافظة لمواجهة هذا المد القومي. فقد ظهرت القوى القبلية بصورة التضامنية القبلية التي تكلمنا عنها لمواجهة القوى الحضرية: التجار من جهة والطبقات الوسطى الحديثة من جهة أخرى. وقد انقسم التجار على أنفسهم بين مؤيد للتيار القومي ـ

---

(١٢) حول هذا الموضوع، انظر محاضرة: خلدون حسن النقيب، «التنشئة الاجتماعية في عصر مضطرب،» في: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثالث، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، ص ١٧ ـ ٤٠.

(١٣) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٦١٧ ـ ٦٥٤.

الناصري ومعارض له. ولكن هذا التيار بدأ يفقد مواقعه في الطبقة التجارية الكبيرة (أو الأوليغاركية) بعد صدور القرارات الاشتراكية في مصر ثم سوريا فالعراق. وفي حقيقة الأمر، فإن التجار المؤيدين للتيار القومي ـ الناصري كانوا وما زالوا يمثلون عماد التيار الاصلاحي الليبرالي الذي يمتد في جذوره التاريخية إلى حركات عام ١٩٣٨م الدستورية التي مر ذكرها. وقد أضعفت هزيمة حزيران/يونيو هذا التيار كثيراً وخففت من الاحتكاك بين التيار الاصلاحي والنخبة الحاكمة، وبذلك أزالت مصدراً من مصادر الضغط على النظام السياسي.

أما الطبقات الوسطى الحديثة فقد كانت لها قصة أخرى. ونميّز بين الطبقات الوسطى الحديثة التي ظهرت نتيجة انتشار النظام التعليمي الرسمي وأجهزة الدولة الحديثة، والطبقات الوسطى القديمة المكونة من النواخذة (من غير التجار) والملّاك العقاريين الصغار، وأصحاب الصنايع والحرف (القلافين، البنائين، الصياغ... الخ) وأصحاب الدكاكين في الحضر والمشتغلين بالرعي من السكان القبليين. وقد ضمنت سياسات الدولة الريعية عدم تحول هذه الفئات إلى طبقات دنيا مسحوقة (إما عن طريق التوظيف في الحكومة أو التثمين العقاري أو سياسات الرفاه الاجتماعي). فقد تحولت هذه الفئات عبر عملية الحراك الجماعي (Collective Mobility) من وظائف الطبقات الوسطى القديمة إلى الطبقات الوسطى الحديثة، بحيث خففت كثيراً من وقع الحراك الهابط (Downward Mobility) على المجتمع[١٤].

وعلى الرغم من ذلك، يمكن اعتبار هذه الفئات من السكان، الخاسر الأعظم من جراء عمليات التحول الاجتماعي الواسعة النطاق التي مرت بها المنطقة. فقد أصبحت تعتمد في الأعم الأغلب على الوظيفة الحكومية، وأصبحت في حاجة إلى معازيب لحماية أبسط مصالحها ومكاسبها، تختارهم عادة من التجار وأفراد الأسرة الحاكمة، وأصبحت نتيجة لتوسع القطاع الحكومي، تحت رحمة البيروقراطية الحكومية وعرضة لأهواء المديرين المركزيين من وزراء وكبار الموظفين حتى في أساسيات معاشها، بينما تضع النخب الحاكمة نفسها فوق القانون ـ إذا وجد القانون. فلا غرابة إذاً إن شكلت الطبقات الوسطى الحديثة العمود الفقري للتيار القومي ـ الناصري، مستخدمة هذا التيار نفسه للتعبير عن تمردها ومعارضتها للأوضاع القائمة[١٥].

---

(١٤) عن حالة الكويت، انظر:

Khaldoun H. al-Naqeeb, «Changing Patterns of Social Stratification in the Middlle East: Kuwait (*1950-1970*) as a Case Study,» (Ph. D. Dissertation, University of Texas, 1976), chap. 4.

(١٥) هذا الادعاء مبني على الملاحظة والاحتمال وليس مستمداً من دراسة ميدانية، ولو أن المعلومات المستقاة من دراسات ميدانية عن بلدان عربية أخرى تؤيده. انظر:

= Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Militants,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim,

وقد كانت هزيمة حزيران/يونيو بمثابة الصدمة التي أيقظت أبناء هذه الطبقات من خدر الآمال العراض التي أمّلهم التيار القومي ـ الناصري بتحقيقها، أو أسقطوها هم عليه. فكانت بداية الانحسار الذي تعرض له هذا التيار بين أبناء الطبقات الوسطى. ولكن انحسار التيار القومي لم يكن عفوياً أو تلقائياً كلياً، فقد احتضنت النخبة الحاكمة في بلدان الخليج والجزيرة العربية، إحياء روح التعصب الديني وشجعت طرح الاسلام بديلاً من القومية[١٦]. ولما كان من السهل تقبل المطاوعة (وهم أصحاب مصلحة) وعامة الطبقة الوسطى المتدينة لدعوى أن القومية «من البدع التي جاء بها الغرب»، إلّا أن دعوى العودة إلى الأصل أو السلف الصالح، من حيث هي طوبى خلاصية (أي تخلصنا من شرور الدنيا) لا تلقى القبول نفسه إلّا عند الحركات الدينية المتعصبة.

إنه لأمر غاية في الأهمية التفريق بين انتشار التيار الديني في الطبقات الوسطى في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو، وبين ظهور الحركات الدينية الرجعية المتطرفة بايديولوجيتها شبه الفاشستية، ممثلة بالاخوان المسلمين والسلفيين والشيعة المتزمتين والشراذم الأخرى الصغيرة. ونحن مع الأسف لا نملك، حتى الآن، الدراسات التحليلية الموثقة للظروف والملابسات التي مكّنت هذه الحركات من الوصول إلى مراكز الهيمنة على مسرح الأحداث. ولكن هناك عدداً من الحقائق الواضحة: الأولى أن هذه الحركات موجهة إلى الطبقات الوسطى بشكل رئيسي، والثانية أن النخبة الحاكمة قد تبنتها بشكل مباشر، والثالثة أن الدين يمثل سلاحاً فعالاً ضد القومية والاشتراكية والدستورية في مستودع أو ترسانة النخبة الحاكمة والدول الامبريالية[١٧].

ويجب أن لا يفوت القارىء ملاحظة أن انتشار التيار الديني بين الطبقات الوسطى ـ وبخاصة الفئات الدنيا المسحوقة منها ـ كان متزامناً مع الثورة الاستهلاكية التي أعقبت زيادة أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣م، على الرغم من أنهما في الواقع يمثلان تيارين متناقضين متعارضين[١٨]. ففي حين تشجع الثورة الاستهلاكية على انشغال

---

eds., *Arab Society, Social Science Perspectives* (Cairo: American University in Cairo Press, 1985), pp. = 494-507.

(١٦) انظر على سبيل المثال طرح لفيف الأخضر الغاضب لهذه القضية كتطرف معاكس:
Lafif Lakhdar, «Why the Reversion to Islamic Achaism,» *Khamsin,* no. 8 (1981), pp. 62-82.

(١٧) سعد الدين ابراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ورقة قدّمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص٤٧٣ ـ ٥٢٤.

(١٨) Roy R. Anderson, Robert F. Seibert and Jon G. Wagner, *Politics and Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1982), pp. 245-255.

الناس بالكسب وتحقيق الثروة وحيازة السلع الكمالية عن السياسة، تعمل الحركات الدينية بصورة غير مباشرة وأحياناً رغماً عنها على اعادة تسييس الناس وشغلهم بالقضايا العامة والأفكار المسيسة مثل الحاكمية (أي الحكم لله وللناطقين باسمه من المتعصبين) والدولة الاسلامية والنظم السياسية (والاجتماعية والاقتصادية) البديلة والتي وصلت غاية تأججها بانهيار نظام حكم الشاه في ايران، وإقامة ما يسمى بالدولة الاسلامية على أسس طائفية. وهنا، عند هذه النقطة اختلت موازين القوى في المنطقة، وتطلبت اجراءات اضافية لاعادتها إلى حالة الاستقرار.

فقد سبق أن ذكرنا أن السياسة الامبريالية في المنطقة بنيت على خلق محاور محلية لتمد الدول الامبريالية من خلالها نفوذها وسيطرتها، وكانت هذه المحاور منذ الثلاثينات هي: المملكة العربية السعودية ـ العراق الملكي ـ ايران الشاه. وبدأت موازين القوى بالتغيّر عندما دخلت مصر الناصرية معترك السياسة المشرقية بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م. وتفاقم الوضع في غير مصلحة القوى المحافظة بخسارتها محور العراق عام ١٩٥٨ م. ولذلك انصبت الجهود على منع قيام تحالف مصري ـ سوري ـ عراقي يمكن أن يكون محوراً بديلاً في مواجهة القوى المحافظة[١٩]. ولا نملك، حتى الآن، دراسات موثقة عن الظروف والملابسات التي أدت إلى نجاح جهود هذه القوى في منع التحالف القومي بين الدول المشرقية الرئيسية الثلاث. وجاءت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧م لا لسوقف التيار القومي، فقط، وإنما لتظهر فائدة اسرائيل القصوى للسياسة الامبريالية كأداة ضاربة فعّالة، لا يمنعها من ذلك كونها دولة منبوذة (Pariah State) في المنطقة، فتحولت مسؤولية رعايتها من فرنسا قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ م إلى الولايات المتحدة بعد هذه الحرب، وهذه نقطة تحول في دور اسرائيل، قلما انتبه لها المؤرخون السياسيون من أبناء المنطقة[٢٠].

وعندما سقط نظام حكم شاه ايران، خسرت القوى المحافظة في المنطقة المحور الثاني لدعم السياسة الامبريالية، ولم يبق إلاّ محور السعودية. صحيح أن الحرب العراقية ـ الايرانية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ خففت من الضغط السياسي على القوى المحافظة، ولكن الوقت كان يتطلب اعادة الحسابات. وجاء ميلاد مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية عام ١٩٨١م كمظهر من مظاهر عملية اعادة الحسابات، وكان هدفه المباشر هو «التنسيق الأمني» (!) على الرغم من كل الأردية التي ألبست له لإظهاره بمظهر قومي أو وحدوي أو

---

(١٩) كما انعكس في الصراع على سوريا من قبل المحاور الاقليمية الثلاثة: السعودية، مصر والعراق. انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠). انظر أيضاً: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٧٦ ـ ١٠٢.

(٢٠) Ibrahim M. Oweiss, «The Israeli Economy and its Military Liability,» *American Arab Affairs*, no. 8 (Spring 1984), p. 39 passim.

تعاون اقليمي جدي بين بلدان المنطقة. والتنسيق الأمني هنا هو ليس تبادل المعلومات عن «المجرمين» أو «الارهابيين» فقط، وانما توفير الضمانات لمنع قيام حركات معارضة منظمة، ولتحقيق قدر من التماثل - أو التكامل ان شئت - في سياسات الدولة التسلطية الداخلية. إضافة إلى السماح بالوجود العسكري - الغربي غير المعلن في المنطقة[٢١].

إن الهدف المباشر للسياسة الامبريالية بعد هزيمة حزيران/يونيو هو تصفية القضية الفلسطينية التي تمثل أحد مصادر عدم الاستقرار السياسي المزمنة. وللقوى المحافظة في المنطقة مصلحة مباشرة واستثمار كبير في تصفية القضية الفلسطينية. وهذه التصفية في حال حدوثها، مع تعميم أساليب «التنسيق الأمني» بين البلدان العربية الخليجية والمشرقية، يجعلنا لا نتوقع إلّا مزيداً من الارهاب المنظم الذي تمارسه هذه البلدان ضد شعوبها، ومزيداً من الأعراض المرضية التي تعصف بالمجتمع العربي في الخليج والمشرق.

- ٤ -

هذه إذاً هي عناصر الأزمة البنائية التي ستتفاقم، إذا ما استمرت الأوضاع على النهج الحالي. فهل هناك بديل أو بدائل لاستمرار الأوضاع الحالية المتأزمة؟ الجواب عن هذا السؤال لا بد أن يكون بالايجاب، ولكن وجود هذه البدائل لا يعني بالضرورة انها عملية أو ممكنة هنا الآن أو غداً. فهناك مجموعات من الأوضاع والمتغيرات تتظافر ببطء أحياناً، وبسرعة أحياناً أخرى، لجعل هذه البدائل ممكنة أو مستبعدة في أي وقت من الأوقات. ونظراً لأننا لا نعرف إلّا القليل عن تركيبة القوى الاجتماعية والسياسية ومنطق تحالفاتها وأوزانها السياسية النسبية، فإننا لا نستطيع أن نتنبأ أو نتحكم في هذه الأوضاع أو المتغيرات في الوقت الحاضر.

إن تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج الوطني والانصهار القومي، هو البديل المنطقي المناسب للتضامنيات القبلية والطائفية

---

(٢١) حول الظروف التي احاطت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، انظر: مجيد الماجد، **مجلس التعاون الخليجي: أزمة السياسة والشريعة** (لندن: طه للنشر، ١٩٨٦). وحول الوجود الأجنبي العسكري غير المعلن في الجزيرة العربية، انظر:

Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

وحول الاعتبارات الامنية الاقليمية لقيام المجلس، انظر:

J. E. Peterson, «The G. C. C. and Regional Security,» *American Arab Affairs*, no. 20 (Spring 1987), pp. 62-90.

والجهوية[٢٢]. وهو في الوقت نفسه البديل العملي للأحزاب الايديولوجية للمعارضة التي غرقت في يعقوبية العنف المسلح والفكر الانقلابي، والتي فقدت بهزيمة حزيران/يونيو مبررات بقائها. إن قيام حركات اجتماعية وسياسية على أسس ديمقراطية، هو الإطار الفعّال لحركات التمرد والمعارضة والذي ثبتت فاعليته تاريخياً[٢٣]. ولكن السؤال الآن هو: هل بالامكان تكوين حركات اجتماعية وسياسية على المستويين الوطني والقومي، في ظل الارهاب المنظم والعنف المسلح للدولة التسلطية؟ إن الجدية في تكوين الحركات الشعبية واستعداد السكان للالتفاف حولها وحمايتها وشرعية مطالبها، هي العوامل الحاسمة في هذه العملية وليست ردة فعل الحكومات التسلطية.

أما ما هي المطالب الشرعية التي يمكن لهذه الحركات الشعبية السعي إلى تحقيقها، فيمكن أن تكون أياً من القضايا التي سيرد ذكرها، كما ظهرت في برامج حركات التمرد والمعارضة في بلدان الخليج والجزيرة العربية في العشرين سنة الماضية. وهذه القائمة ليست قائمة حصرية، ولكنها تتضمن المطالب الشعبية الرئيسية، وإن اختلف ترتيبها، أو تفاوت الالحاح عليها من بلد إلى آخر:

- التشريع لتحديد امتيازات وسلطات النخبة الحاكمة، والحد من استئثارها بمصادر القوة والثروة بسلطة القانون.
- إقامة الحكم الدستوري الديمقراطي بالصيغة التي يمكن التوصل إليها شعبياً.
- تحويل السكان من مرتبة الرعاية في جمعيات مصالح ومراتب قبلية، إلى مواطنين متساوين أمام القانون.
- إخضاع الحكومات للسلطات الرقابية والتشريعية لممثلي الشعب، وتقديم الضمانات الدستورية للحركات الفردية، واحترام الكرامة الانسانية للمواطنين، ولمنع الاستباحة البيروقراطية لهذه الحريات.
- وقف الهدر في الموارد المالية والطبيعية والبشرية للبلاد، واجراء الاصلاحات الادارية والاجتماعية الضرورية.
- وضع حد للنزف الذي تتعرض له موارد البلاد، بسبب التسلح العبثي وسيادة القيم العسكريتارية، وبسبب تضخم أجهزة القمع والارهاب.

---

(٢٢) كلمة جهوية استعمال عربي مغربي، وهي أدق وأكثر تخصيصاً من كلمة اقليم واقليمي ذات المعنى الأعم جغرافياً. وتعني هنا المنطقة أو الانتماء إلى منطقة جغرافية أو حضرية.

(٢٣) يبدو أن قيام الحركات الاجتماعية والسياسية بديلاً من الأحزاب العقائدية هو في الوقت الحاضر ظاهرة عامة ليست مقتصرة على غرب أوروبا كما يلاحظ كوهن.
Jean L. Cohen, «Beyond Reform and Revolution:The Problem of French Socialisms,» *Telos*, no. 55 (Spring 1983), pp. 5-12.

- اتباع سياسات التخطيط الموضوعي لتحقيق التنمية الشاملة الاجتماعية - الاقتصادية والحضارية على المدى البعيد.
- الدعوة إلى التوصل إلى صيغة تقدمية دينامية يحدّد العرب بموجبها موقعهم من حضارتهم وتراثهم، والانفتاح على الحضارة العالمية كآخذين ومعطين.
- السعي إلى تحقيق المشروع الوحدوي القومي، من حيث هو ضمانة لوقف الاستباحة الامبريالية لموارد الأمة.
- عدم التنازل عن مطلب اقامة جمهورية علمانية في فلسطين، ورفض مبادلة فلسطين (أو أي جزء منها) بالاستقرار السياسي لأنظمة الحكم القائمة.
- استبدال «التنسيق الأمني» بين أنظمة الحكم القائمة بالتحالف الاستراتيجي المصيري العربي - الاسلامي، ومحاولة انتزاع غرب آسيا من الهيمنة الامبريالية بضمها إلى صيغة عمل مشترك عربي - اسلامي على المدى البعيد.
- إحياء الأهداف القومية العليا التي أنارت طريق العرب في سنوات الكفاح من أجل الاستقلال، واعطاء المجال للايديولوجيات المتنافسة كي تلعب دورها القيادي في تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية.

إن أي تركيبة من هذه القضايا، بعموميتها كما ظهرت بعد اعادة صياغتها أو بتفاصيلها الدقيقة، يمكن أن تكون برنامج عمل متكاملاً للحركات الاجتماعية والسياسية، فهي كلها مطروحة على جدول الأعمال القومي منذ زمن طويل. وهذه المطالب ليست جميعها مطالب طوباوية، فإن أغلبها يمكن تحقيقه إذا تحقق ما يمكن تسميته «البديل الواضح» للوضع القائم. ونقصد بذلك الاصرار على إقامة الحكم الدستوري الديمقراطي. وقد يبدو هذا الكلام مستحيلاً للوهلة الأولى، في الأوضاع القائمة، ولكن علينا أن نتذكر أن شيئاً مما نقول قد حدث فعلاً في العشر سنوات الأخيرة. فقد فرض الحكم الدستوري الديمقراطي على العسكر في اليونان في منتصف السبعينات، كما فرض هذا الحكم فرضاً على العسكر في السودان في السنة الماضية فقط في منتصف الثمانينات. وهذا يشير إلى امكانية حدوث وضعية مماثلة في الجزيرة العربية، وإن كنا لا نستطيع تحديد متغيراتها بدقة في الوقت الحاضر.

أما الاحتمال الآخر في امكانية وجود بديل للدولة التسلطية، فهو يتمثل في تسييس الأغلبية القبلية في الحضر (أي امكان تجمّعها في المدن) في تحالف سياسي مع التجار والطبقات الوسطى. ولو حدث هذا التحالف لحرم النخبة الحاكمة من قاعدتها الاجتماعية الرئيسية، ومن المستودع البشري الضخم الذي توظف منه كوادر أجهزة القمع والارهاب. ولكن الصعوبات التي تعترض امكانية التحالف مع القوى الحضرية، تعود إلى أن القبائل التي استقرت في المعازل أو الغيتو المكيّف الهواء في ضواحي مدن النفط الميتروبوليتانية، تلعب الدور نفسه الذي تلعبه الطبقات الدنيا المسحوقة في مدن الصفيح على أطراف المدن العربية الكبرى.

فهـذه القبائـل ليست بروليتـاريا رثـة ولا طبقات عـاملة، فهي مكوّنـة في الغـالب من موظفين يشغلون الدرجات الوسطى والدنيا في السلم الـوظيفي المدني والعسكـري، وسائقي وسائل النقل الصغيرة وسيارات الأجرة، وبائعي كفالات للعمالة الأجنبيـة ومؤجري الـرخص التجـارية لـلآخرين، وفي أحسن الحـالات من مـلاك عقـاريـين صغـار في منـاطق الـدخـل المنخفض[٢٤]. ويمكن القـول، من باب الاختصـار، ان الأغلبية العـظمى من أبنـاء القبـائـل الـذين استقرّوا في الحضر، يعملون في الـوظائف الـدنيا في قـطاع الخدمـات، وينتظمـون في التضامنيات القبليـة التي تمثل وسيلتهم الـوحيدة لتحقيق المكـاسب (كالحصـول على الجنسيـة مثلاً) وللاحتماء بها وقت الحاجة. ولما كانت الأغلبيـة القبلية لا تملك ولا تبـدي أي ميل إلى الانتماءات الايديولوجية، فهي لهذا تمثّل مستودعـاً هائـلاً للقوى الاجتـماعية يمكن أن تـوظفه النخبة الحاكمة بمزيد من المكاسب المادية، وفي الوقت نفسه يمكن أن تـوظفه قـوى المعارضـة إذا استطاعت أن تستثمر مطالبه المشروعة غير المستجابة[٢٥].

وقد رأينا كيف حاولت حركات التمرّد والمعـارضة أن تـوظف القوى القبليـة (في ظفار واليمن الـديمقراطيـة مثلاً) أو أن تـدخل في تحـالفات قبليـة دينية (حـركة جهيـمان العتيبي في السعودية، وفي مجلس الأمة الأخير في الكويت مثل آخـر)، أو في تحالفـات مصلحية (كـما في تحالف «نواب المناطق الخارجية» في الكويت). وسيبقى متغيّر القوى القبليـة هو المتغـير المبهم في تركيبة الوضع القائم، وهو الذي سيغلّب ـ في تقديرنا ـ جانباً على آخر (النخبة الحاكمة أو قوى المعارضة الحضرية) في المدى البعيد.

إن بلدان الخليج والجزيرة العربية، بمواردها المالية الضخمة، في وضـع أفضل من أي بلد عربي آخر لتبنّي مشروع قومي تنموي بديل متمفصـل بوضـوح حول القضـايا المحـورية لـلأمة. ولا يكفي أن يبنى هـذا المشروع على شعـارات مبهمة غـامضة تـدور كـما كـانت في السـابق (أي في العقد المضـطرب ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧م) حول عمـوميات الـوحـدة ـ الحـريـة ـ الاشتراكية ـ وتحرير فلسطين. وقد بيّن محمد عابد الجـابري ببـلاغة مبلغ الضرر الـذي يمكن أن يلحقـه الإبهام والغمـوض بالقضـايا القـوميـة، والفـرص الثمينـة التي يعـطيـانها للزعـماء السياسيين الغوغائيين الانتهازيين[٢٦].

---

(٢٤) أصبح من الواضح أن التحولات الاجتماعية والاقتصـادية الكـبرى في دول العالم الثـالث (بما فيهـا الجزيـرة العربية) لم تفرز طبقة عاملة مقابلة تاريخياً للبروليتاريا الأوروبية. انظر مناقشة هذه القضية في المصدرين التاليين: Nicholas Abercrombie and John Urry, *Capital, Labor and the Middle Classes* (London: Allen and Unwin, 1984), pp. 67-85 and 107-127, and Peter Lloyd, *A Third World Proletariat?* (London: Allen and Unwin, 1982).

(٢٥) كـما حصل في مـا يسمى بثـورات الخبـز في كـل من مصر والمغـرب وتـونس في أواخـر السبعينـات وأوائـل الثمانينات. انظر: حسين عبد الرزاق، **مصر في ١٨ و١٩ يناير: دراسة وثائقية** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣).

(٢٦) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

إن مشروعاً قومياً تنموياً معبراً عن «رغائب» السكان، هو الأداة المناسبة لإعادة تعبئة عامة السكان نحو تحقيق البديل الواضح في الحكم الدستوري الديمقراطي، ولإعادة قدر من التوازن إلى حياة المجتمع العربي في الخليج والجزيرة العربية ليخرجه من الجمود السياسي والاقتصادي والحضاري الذي تفرضه عليه سياسات الدولة التسلطية .

مُلحَق إحْصَائى

جدول رقم (١) بعض المؤشرات العامة لأقطار الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٤.

جـدول رقم (٢) تقـديـرات أعـداد السكـان في أقـطار الخليـج والجـزيـرة العـربيـة، ١٩٦٠ - ١٩٨٠.

جدول رقم (٣) النسب المئوية لتوزيـع السكان النـاشطين اقتصـادياً حسب قـطاعات النشاط الاقتصادي (سنوات مختلفة).

جدول رقم (٤) تحويلات العاملين في أقطار الخليج والجـزيرة العـربية وليبيـا إلى البلد الأم، ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (ملايين الدولارات).

جدول رقم (٥) عينة من الشركات المساهمة الكبرى العاملة في اقطار الخليج والجزيـرة العربية وحصة الحكومة في أسهمها.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات العامة لأقطار الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٤

البلد	الدخل الوطني (بمليارات الدولارات)	عدد السكان (بالملايين)	الدخل الفردي (بالدولارات)	توقعات العمر[أ] (بالسنين)
الامارات العربية المتحدة	٢٨,٤٨٠	١,٢٧٧	٢٢٣٠٠	٧١
البحرين	٤,٢٦٠	٠,٤٠٧	١٠٤٨٠	٦٨
السعودية	١١٦,٣٨٠	١٠,٨٣٣(أ)	١٠٧٤٠	٥٦
عمان	٧,٣٨٠	١,١٨٦	٣٢٣٠	٥٣
قطر	٦,٠٢٠	٠,٢٩٢	٢٠٦٠٠	٧٢
الكويت	٢٧,٥٧٠	١,٧٩٠	١٥٤١٠	٧١
اليمن الديمقراطية	١,٠٢٠	٢,٠٢١	٥٦٠	٤٦
اليمن العربية	٤,١٧٠	٧,٧٩٠(أ)	٥١٠	٤٤

(أ) تقديرات العمر لعام ١٩٨٣.

المصدر: أطلس البنك الدولي لعام ١٩٨٦، نقلاً عن: مجلة الوطن العربي (١١ تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٤٧.

جدول رقم (٢)
تقديرات أعداد السكان في أقطار الخليج والجزيرة العربية ١٩٦٠ - ١٩٨٠

البلد	التاريخ	عدد السكان
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	١٨٠١٨٤
	١٩٨٠	(!) ١٠٤٣٠٠٠
البحرين	١٩٦٥	١٨٢٢٠٣
	١٩٨١	٣٥٠٧٩٨
السعودية	١٩٦٢	٣٣٠٠٠٠٠
	١٩٨٠	(!) ٩٤٥٤٠٠٠
عمان	١٩٦٩	(!) ٧٥٠٠٠٠
	١٩٨٠	٩٠٠٠٠٠
قطر	١٩٧٠	١٣٠٠٠٠
	١٩٨١	(!) ٢٦٥٠٠٠
الكويت	١٩٧٠	٧٣٣١٩٦
	١٩٨٠	١٣٥٧٩٥٢
اليمن الديمقراطية	١٩٦٩	١٤٨٦٠٠٠
	١٩٧٦	١٨٠٥٠٠٠
اليمن العربية	١٩٦٨	(!) ٥٠٠٠٠٠٠
	١٩٨١	٨٥٤٠١١٩

المصادر: John I. Clarke and W. B. Fisher, eds., *Populations of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach* (London: University of London Press; New York: Africana Pub. Corp., 1972), various locations.

وحسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٢)، مواضع متفرقة.

جدول رقم (٣)
النسب المئوية لتوزيع السكان الناشطين اقتصادياً حسب قطاعات النشاط الاقتصادي
(سنوات مختلفة)

البلد	السنة	قطاعات النشاط		
		الزراعي	الصناعي	الخدمات
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	١٨	٣٤	٤٨
البحرين	١٩٧١	٧	٣٤	٥٩
السعودية	١٩٧٠ (أ)	٤٠	٢٠	٤٠
عمان	١٩٧١	٨٣	٤	١٣
قطر	١٩٧٠	٤	٣٢	٦٤
الكويت	١٩٧٠	٢	٣٣	٦٥
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٤٥	١٢	٤٣
اليمن العربية	١٩٧٢	٨٥	١٥	

المصدر: *I. L. O. Yearbook of Labour Statistics, 1974.*

جدول رقم (٤)
تحويلات العاملين في أقطار الخليج والجزيرة العربية وليبيا إلى البلد الأم
(ملايين الدولارات)

السنة / البلد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الأردن	٤٥	٧٥	١٧٢	٣٨٨	٤٠٨	٤٣٨	٥١٠	٦٣٠
السودان	٤,٢	٢,٥	١٤٠	١٦٠	١٣٠	٢٤٠	٢٧٠	—
سوريا	٥	٦٢	٩٩	١٤٠	٢٣٤	٢٣١	٢٩٠	—
مصر	٨٥	١٨٩	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٦	١,٧٦١	٨,٢٨٢	٢,٦٢٥
اليمن الديمقراطية	٣٣	٤١	٥٨	١١٩	١٨٨	٢٥٧	٣١٤	٣٤٢
اليمن العربية	١٣٥	—	٢٧٠	٦٧٦	٩٨٦	٩٤٦	١,٠٢٥	—

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: Ibrahim Saad Eddin and Mahmoud Abdel-Fadil, «The Movement of Arab Workers: Effects and Policies,» Schedule 2-1, p. 78. (unpublished paper)

جدول رقم (٥)

عينة من الشركات المساهمة الكبرى العاملة في أقطار الخليج والجزيرة العربية وحصة الحكومة في أسهمها

الشركة	حصة الحكومة من الاسهم (نسبة مئوية)
الكويت :	
الكويتية للتأمين	٧٣,٧
الكويتية للاستثمار البترولي	٧٠,١
الكويتية للاستثمار	٦٤,١
الصناعات الوطنية	٥٩,٢
الاسماك الكويتية المتحدة	٥٨,١
المخازن العمومية	٥٨,٧
العقارات المتحدة	٥٣,٢
الهواتف المتنقلة	٤٩
اسمنت الكويت	٣٤,٦
الاستثمارات الخارجية	٣٠
الأنابيب المعدنية	١٦,٦
بنك الخليج	١٢,٢
البحرين :	
بنك البحرين الوطني	٥٠
شركة المواصلات البحرانية	٤٣
شركة المونيوم البحرين	٧٠
قطر :	
البنك الوطني القطري	٥٠
شركة الصلب القطرية المحدودة	٧٠
شركة البتروكيمياويات القطرية	٨٤
السعودية :	
شركة البترول الامريكي العربي (شركة البترول الوطني)	١٠٠
الخطوط الجوية السعودية	١٠٠
فندق الكونتنتال العالمي	١٠٠
شركة زيوت البترول بترومين	١٠٠
مصنع اسطوانات الصلب	١٠٠
شركة الأسمدة العربية السعودية	٥١
شركة المنشآت البحرية للبترول العربي	٥١
شركة الصناعات الاساسية السعودية	١٠٠
شركة بتروشب	١٠٠

(يتبع)

تابع جدول رقم (٥)

الامارات العربية المتحدة:	
شركة تصنيع أنابيب البلاستيك (أبو ظبي)	٥٠
شركة خزاب أبو ظبي الوطني	١٠٠
شركة الامارات للمواصلات السلكية واللاسلكية	١٠٠
بنك التنمية للامارات العربية المتحدة	١٠٠
شركة الصناعات الثقيلة العربية المحدودة (حكومة عجمان وآخرون)	١٠٠
صناعة المياه المعدنية بالخليج (حكومة عجمان وآخرون)	١٠٠
شركة الالومنيوم بدبي المحدودة	٨٠ لحاكم دبي
شركة كهرباء دبي	١٠٠ لحاكم دبي
شركة صافي للتجارة والتبريد (حكام الفجيرة وآخرون)	١٠٠
البنك القومي لرأس الخيمة	٣٠
بنك الشارقة	٢٠
شركة الصناعات القومية (الشارقة)	٥٠

المصادر: «التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي لعام ١٩٨٥،» ص ١٦٠، ولبنى أحمد القاضي، **التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية** (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥)، ص ١٤٩ ـ ١٥٥.

المَـــرَاجع

١ ـ العربية

كتب

الآلوسي، محمود شكري. **تاريخ نجد**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٢٤.

اباظة، فاروق عثمان. **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٨٢ ـ ١٩١٨**. القاهـرة: الهيئة المصريـة العامـة للكتاب، ١٩٨٦.

ابـراهيم، سعد الـدين. **النظام الاجتـماعي العربي الجـديـد: دراسـة عن الآثـار الاجتـماعيـة للثروة النفطية**. طـ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

ابن الدقماق. **الانتصار بواسطة عقد الامصار**.

ابن زريق، حميد. **الفتح المبين في سيرة السادة البو سعيـدين**. القاهـرة: دار احياء الكتب العـربية، ١٩٧٧.

ابن القـاسم، يحيى بن الحسين. **غـاية الامـاني في اخبار القـطر اليـماني**. تحقيق سعيـد عبـد الفتـاح عاشور. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨. ٢ ج.

أبو حاكمة، أحمد مصطفى. **تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠: نشأة وتـطور الكويت والبحرين**. ترجمة محمد أمين عبدالله. بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥].

ـــــ . **تاريخ الكويت**. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣. ٢ج.

ـــــ . **تاريخ الكويت الحديث، ١٧٥٠ ـ ١٩٦٥**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤.

أبو المحاسن. **النجوم الزاهرة**.

الازكـوي العثماني، سرحـان. **تاريـخ عمان المقتبس من كتـاب كشف الغمة الجـامع لأخبـار الأمـة**. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافي، ١٩٨٠.

الامارات العربية المتحدة. **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٨٤.

انطاكي، عبد المسيح. **الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٠٦.
انطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٣٩. ط ٦. ١٩٨٠.
الباكر، عبد الرحمن. **من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة»**. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥.
البغدادي، ابراهيم فصيح. **عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد**. بغداد: [د.ن.]، ١٩٦٢.
بنك الكويت المركزي. **التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي، لعام ١٩٨٥**.
تاريخ الكويت. اشراف يعقوب عبد العزيز الرشيد. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١.
التنوخي، ابو علي المحسن بن علي. **نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة او جامع التواريخ**. بغداد: المكتبة الاهلية، ١٩٦٦.
ثربورن، يوران. **سلطة الدولة: حول ديالكتيك الحكم الطبقي**. بيروت: دار المروج، ١٩٨٥.
الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. **التبصر بالتجارة**. تحقيق حسن حسني التونسي. القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٥. مع ملحق مقتبس من كتاب **البلدان** للرحالة ابن الفقيه الهمذاني.
ـــــ. **رسائل الجاحظ**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤ - ١٩٦٥. ٢ ج.
الجاسم، نجاة عبد القادر. **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ - ١٩٣٩**. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣.
الجبهة الشعبية لتحرير عمان. **القبلية من أين... وإلى أين؟ نظرة على حاضر ومستقبل القبيلة في عمان**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
الجزيري، عبد الرحمن. **الفقه على المذاهب الاربعة**. القاهرة: مطبعة الاستقامة، [د. ت.]. ٥ ج.
طبعة أخرى. بيروت: دار احياء التراث العربي، [د.ت.].
الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. **الكتاب السنوي الثالث، ١٩٨٥ - ١٩٨٦**.
جولوبوفسكايا، ايلينا. **ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢.
الحداد، محمد يحيى. **تاريخ اليمن السياسي**. ط ٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦.
الحصري، ساطع. **العروبة أولاً**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥.
حمزة، فؤاد. **قلب جزيرة العرب**. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٣.
الحمود، نوفان رجا. **العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.
الحموي، ياقوت. **معجم الادباء**.
ـــ. **معجم البلدان**.
الحنبلي، عثمان بن بشر النجدي. **عنوان المجد في تاريخ نجد**. الرياض: وزارة المعارف السعودية، ١٩٧٠. ٢ ج.
حوراني، جورج فضلو. **العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى**. ترجمة يعقوب بكر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨.

خان، ميرزا حسن. **تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة محمد وصفي ابو مغلي. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.

الخصوصي، بدر الدين عباس. **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. ط ٢. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤.

الخطيب، مصطفى عقيل. **التنافس الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ - ١٧٦٣**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨١.

الخوري، فؤاد اسحق. **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.

الخياط، حسن. **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية**. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٢.

الداود، محمود علي. **محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ - ١٩١٤**. محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٦٠. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١.

الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. **الاشارة الى محاسن التجارة**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٠٠.

رافق، عبد الكريم. **العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦**. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤.

رشدي، راسم. **كويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها**. بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، ١٩٥٥.

الرميحي، محمد غانم. **الخليج ليس نفطاً**.

ـــــ. **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠**. الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

الريحاني، أمين. **تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود**. بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٨.

ـــــ. **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية**. بيروت: دار الريحاني، ١٩٢٤. ٢ج. ط ٤. ١٩٦٠.

زكريا، فؤاد. **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦.

الزياني، أمل ابراهيم. **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**.

ساكس، اجناس. **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المختلفة**. القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان. **مذكرات اميرة عربية**. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٣.

سعيد، أمين. **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**. بيروت: دار الكاتب العربي، [١٩٦٥].

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣)

سلدانها، ج.ج. **التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك: دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين**. ترجمة وتحرير فتوح عبد المحسن الخترش. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥.

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

الشامي، حميد بن سلطان بن حميد. **نقل الاخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار (عمان والامارات العربية في الخليج)**. مراجعة فالح حنظل. ابو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦.

شرارة، وضاح. **الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

الشملان، سيف مرزوق. **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥.

الشيباني، محمد بن الحسن. **الكسب**. تحقيق سهيل زكّار. دمشق: نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني، ١٩٨٠.

الشيخ خزعل، حسين خلف. **تاريخ الكويت السياسي**. بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٢. ٥ ج.

الطبطبائي، عادل. **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها**. الكويت: منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥.

الطليعة في معركة الديمقراطية. الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

طهبوب، فائق حمدي. **تاريخ البحرين السياسي، ١٧٨٣ - ١٨٧٠**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣.

العابد، فؤاد. **سياسة بريطانيا في الخليج العربي**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨١ - ١٩٨٤. ٢ ج.

عبد الرزاق، حسين. **مصر في ١٨ و١٩ يناير: دراسة وثائقية**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣.

عبد العليم، أنور. **الملاحة وعلوم البحار عند العرب**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. (سلسلة عالم المعرفة، ١٣)

العدساني، خالد. **نصف عام للحكم النيابي في الكويت**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٤٧.

العسكري، سليمان ابراهيم. **التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي**. القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٢.

العظمة، فيصل. **في بلاد اللؤلؤ**. دمشق: [د.ن.]، ١٩٤٤.

العقاد، صلاح. **التيارات السياسية في الخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥. ط ٢. ١٩٧٤.

ـــــ. **المشرق العربي المعاصر**. ط ٢. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣.

فليبرز، ألن. **أنباء السندباد: قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي**. ترجمة نايف خرما. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٢.

فهمي، نعيم زكي. **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

قابيل، ثريا محمد. **الببيلوجرافيا المختارة عن الكويت والخليج العربي**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٠.

قاسم، جمال زكريا. **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية، ١٨٤٠ - ١٩١٤**. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦.

القاضي، لبنى احمد. **التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥.

القطامي، عيسى. **دليل المحتار في علم البحار**. بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩١٥. ط ٣. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤.

قلعجي، قدري. **الخليج العربي**. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥.

القناعي، يوسف بن عيسى. **صفحات من تاريخ الكويت**. القاهرة: دار سعد، ١٩٤٦.

القهواتي، حسين محمد. **دور البصرة التجاري في الخليج العربي، ١٨٦٩ - ١٩١٤**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.

كارلتون، سي. **القافلة: قصة الشرق الأوسط**. ترجمة برهان دجاني. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.

الكواري، علي خليفة. **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات**: الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

الكويت، دائرة المطبوعات والنشر. **حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق**. الكويت: الدائرة، ١٩٦١.

كيلي، ج. ب. **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١.

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الاقطار العربية الحديث**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.

لونغرغ، ستيفن. **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**. ترجمة جعفر خياط. بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٤١.

الماجد، مجيد. **مجلس التعاون الخليجي: أزمة السياسة والشريعة**. لندن: طه للنشر، ١٩٨٦.

متز، آدم. **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الاسلام**. ترجمة محمد عبد الهادي أبو زيد. القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٤٠. ط ٤. ١٩٦٧. ٢ ج.

المختار، صلاح. **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**. بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٥٧]. ٢ ج.
مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية. تجميع جمال زكريا قاسم. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٢. (مطبوعات جامعة الكويت، ٨)
مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
النجار، مصطفى عبد القادر. **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**. تقديم جمال زكريا قاسم. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥.
ـــ [آخرون]. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤.
النهراولي المكي، قطب الدين. **البرق اليماني في الفتح العثماني**. الرياض: منشورات دار اليمامة، ١٩٦٧.
هايد، ف. **تاريخ التجارة في الشرق الادنى في العصور الوسطى**. ترجمة احمد محمد رضا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
وهبة، حافظ. **جزيرة العرب في القرن العشرين: طبيعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة**. ط ٤. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦١.
ويلسون، آرنولد تالبوت. **الخليج العربي: مجمل تاريخي من اقدم الازمنة حتى اوائل القرن العشرين**. ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف. الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٤٠.

دوريات

ابو عيانة، فتحي محمد. «سكان سلطنة عمان: دراسة ديمغرافية.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، ١٩٨٤.
أمين، حسن احمد. «التيار القومي العربي.» **مجلة الهلال**: أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.
الانباء (الكويت): ١٩٨٢/١٢/٢٥
الانصاري، محمد جابر. «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي.» **المؤرخ العربي**: العدد ١٥، ١٩٨٠.
الدوري، محمد أحمد. «نحو استغلال امثل للبترول العربي.» **الطليعة** (بيروت): السنة ٢١، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.
الرميحي، محمد غانم. «حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١، العدد ٤، ١٩٧٥.
صفوة، نجدة فتحي. «موقف بريطانية من الوحدة العربية.» **الباحث العربي**: العدد ٨، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.
«الطبقات الاجتماعية في الهند: شقوق قديمة في صورة جديدة.» **مجلة الثقافة العالمية** (الكويت): السنة ٨، العدد ٣٣، آذار / مارس ١٩٨٧.

عـزام، هنري. «المقـاولات في الخليـج: من المشـاريـع الكـبرى الى الاعـمال العـاديـة.» **الاقتصـاد والاعمال**: تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦.

العزاوي، محمد عبد الله. «نشاط فرنسا السياسي في الخليج العربي والاجراءات البريطانيـة المضادة، ١٧٩٣ - ١٧٩٨.» **الخليج العربي** (جامعة البصرة): السنة ١٨، العددان ٣ - ٤، ١٩٨٦.

فييل، بول. «البترول والطبقة الوظيفية.» ترجمـة خضر خضر. **دراسات عـربية**: العـدد ٢، كانـون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

القبس: كانون الأول/ديسمبر - شباط/فبراير ١٩٨٥.

لبيب، صبحي. «التجـارة الكارميـة وتجارة مصر في العصـور الوسـطى.» **المجلة التاريخيـة المصرية**: السنة ٤، العدد ٢، ١٩٥٢.

النقيب، خلدون حسن. «الأصـول الاجتماعيـة للدولة التسلطيـة في المشرق العربي.» **الفكـر العربي المعاصر**: العددان ٢٧ - ٢٨، خريف ١٩٨٣.

ـــــ. «بناء المجتمع العـربي: بعض الفروض البحثيـة.» **المستقبل العـربي**: السنة ٨، العـدد ٧٩، ايلول/سبتمبر ١٩٨٥.

ـــــ. «التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.» **مجلة العلوم الاجتـماعية** (جـامعة الكـويت): السنة ١٣، العدد ٣، خريف ١٩٨٤.

ـــــ. «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت.» **القبس**: ١٢/٢/١٩٨٥.

الوطن العربي: ١١ تموز/يوليو ١٩٨٦.

اوراق

طيبي، امـين توفيق. «وصـول الاسلام الى بـلاد مليبار (سـاحـل الهنـد الغـربي) والتصـدي للغـزاة الـبرتغاليـين في القـرن السـادس عشر من خـلال كتـاب تحفـة المجاهـدين في بعض احـوال البرتغاليين.» (بحث غير منشور، ١٩٨٦).

عوض، عبد العزيز. «الاهمية الاستراتيجية والتجارية لجزيرة هرمـز، ١٥٠٧ - ١٦٢٩.» (بحث غير منشور، ١٩٨٦).

المـوسى، علي. «السيـاسة السكـانية ومستقبـل التنمية في الخليـج والجزيـرة العـربيـة.» (بحث غـير منشور).

النجـار، باقـر. «الهجرة الى الخليـج العربي: دراسـة في التاريـخ الاجتماعي للهجـرة ودور الشركات النفطية في النصف الأول من القرن العشرين.» (بحث غير منشور).

«نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية.» (مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

ندوات، مؤتمرات

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشـات الندوة الفكـرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. تحرير نادر فرجاني. بيروت: المركز، ١٩٨٣.
المؤتمر الدولي للتاريخ، آذار ١٩٧٣.
المؤتمر العالمي حول الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ١، الجامعة التونسية، ٢٠ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.
ندوة الحضارة الاسلامية من مهدها العربي إلى آفاقها العالمية، الكويت، ١٧ - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

٢ - الاجنبية

Books

Abercrombie, Nicholas and John Urry. *Capital, Labor and the Middle Classes*. London: Allen and Unwin, 1984.
Abrahamian, Ervand. *Iran between two Revolutions*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.
Allard, Eric and Studies Rokkan (eds.). *Mass Politics: Studies in Political Sociology*. New York: Free Press, 1970.
Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*. Leiden: Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, vol. 13)
Anderson, Roy R., Robert F. Seibert and John G. Wagner. *Politics and Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1982.
Ashtor, Eliyahu. *Levant Trade in the Later Middle Ages*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.
——. *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*. Berkeley, Calif.: University of California Press; London: Collins, 1976.
Askari, Hossein and John Thomas Cummings. *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach*. New York: Praeger, 1976.
Al-Azhari, M.S. (ed.). *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development*. London: Croom Helm, 1984.
al-Baharna, Hussein M. *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems*. 2nd revised ed. Beirut: Librairie du Liban, 1975.
Banani, A. and S. Vryonis (eds.). *Individualism and Conformity in Classical Islam*. Wiesbaden: [n.pb.], 1977.
Belgrave, Charles. *The Pirate Coast*. Beirut: [n. pb.], 1960.
Bell, Gertrude Lowthian. *The Letters of Gertrude Lowthian Bell*. London: Ernest Benn, 1927. 2 vols.
Belshaw, Cyril S. *Traditional Exchange and Modern Markets*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice- Hall, 1965.
Bettelheim, Charles. *Calcul économique et formes de propriété*. Paris: Maspéro, 1970.
Bidwell, Robin Leonard. *Travellers in Arabia*. London: Hamlyn Pub. Group, 1976.

——. *The Two Yemens.* Boulder, Colo.: Westeview Press, 1983.
Birks, J.S. and J.A. Rimmer. *Developing Education Systems in the Oil States of Arabia: Conflict of Purpose and Focus.* Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1984.
Blunt, Wilfrid Scawen. *Secret History of the English Occupation of Egypt: Being a Personal Narrative of Events.* New ed. London: [n.pb.], 1924.
Bovill, E.W. *The Golden Trade of the Moors.* 2nd ed. revised and with additional material by Robin Hallett. London: Oxford University Press, 1968.
Boxer, Charles B. *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1825.* Harmondsworth: Penguin Books, 1973.
Bramson, Leon. *The Political Context of Sociology.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.
Braudel, Fernand. *Civilization and Capitalism.* Translated from French by Sian Reynolds. London: Collins, 1984.
——. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II.* Translated from French by Sian Reynolds. New York: Harper and Row, 1972. 2 vols.
Burkhardt, John Lewis. *Travels in Arabia.* London: Henry Colburn, 1829.
Busch, Briton Cooper. *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967.
Chaudhuri, K.N. *The English East India Company: The Study of an Early Joint-Stock Company, 1600-1640.* London: [n.pb.], 1965.
——. *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985.
——. *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1600-1760.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987.
Cipolla, Carlo M. *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000-1700.* 2nd ed. London: Methuen, 1980.
—— (ed.). *The Fortana Economic History of Europe.* Glasgow: Collins, 1974.
Clarke, John I. and W. B. Fisher (eds). *Populations of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach.* London: University of London Press; New York: Africana Pub. Corp. 1972.
Cook, M.A. (ed.). *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day.* London: Oxford University Press, 1970.
Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.
Curzon, Hon. G.N. *Persia and the Persian Question.* London: Longman; Green, 1892. 2 vols.
Dalton, George (ed.). *Economic Development and Social Change.* New York: The Natural History Press, 1971.
Dickson, Harold Richard. *Kuwait and Her Neighbours.* Edited for publication by Clifford Witting. London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956.
Disney, A.R. *Twilight of the Pepper Empire: Portuguese Trade in South-West India in the Early Seventeenth Century.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.
Dos Cupta, A. *Indian Merchants and the Decline of Surote.* Wiesbaden: [n.pb.], 1979.
Doughty, Charles M. *Travels in Arabia Deserta.* London: Jonathan Cape, 1888.
Eickelman, Dale F. *The Middle East: An Anthropological Approach.* Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1981.
Eide, Esbjrn and Mark Thee (eds.). *Problems of Contemporary Militarism.* London: Croom Helm, 1980.

Endacott, G.B. (ed.). *An Eastern Entrapot: A collection of Documents Illustrating the History of Hong Kong.* London: H.M. Stationary Office, 1964.

Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East.* London; New York: Norton, 1980.

Finnie, David H. *Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in Its Local Environment.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press, 1958.

Gellner, Ernest and John Waterbury (eds). *Patrons and Clients in Mediterranean Societies.* London: Duckworth, 1977.

Gibb, Hamilton Alexander and Harold Bowen. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* London; New York: Oxford University Press, 1969.

Glubb, John Bagot. *War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign.* London: Hodder and Stoughton, 1960.

Goitein, Salamon Dob Fritz. *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967-1971. 2 vols.

——. *Letters of Medieval Jewish Traders.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1973.

——. *Studies in Islamic History and Institutions.* Leiden: Brill, 1968.

Govin, R.J. *Aden under British Rule, 1839-1967.* New York: Barnes and Noble, 1975.

Graves, Philip. *The Life of Sir Percy Cox.* London: Hutchinson, 1942.

Great Britain. Foreign Office. *Handbook on the Persian Gulf.* London: Public Record Office, 1953.

Grey, Edward (ed.). *The Travels of Pietro della Valle in India.* London: Hakhuyt Society, 1892.

Groom, N. *Frankincense and Myrrh: A Study of the Arab Incense Trade.* London: [n.pb.], 1981.

Halliday, Fred. *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World.* Harmondsworth: Penguin Book; New York: Vintage Books, 1974.

Hamilton, A. *A New Account of the East India* . Edited by Sir W. Foster. London: Hakluyt Society, 1930.

Hammond, L.D. (ed.). *Travellers in Disguise.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963.

Harrison, Paul W. *The Arab at Home.* New York: Thomas Y. Crowell, 1924.

Heyd, W. *Histoire du commerce du Levant au moyen-âge.* Leipzig: [s.n.], 1885-1886.

Hogarth, David George. *The Penetration of Arabia.* London: [n.pb.], 1905; Beirut: Khayat's, 1966.

Holden, David and Richard Johns. *The House of Sa'ud.* London: Pan Books, 1982.

Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). Arab Society, Social *Science Perspectives.* Cairo: American University in Cairo Press, 1985.

Hopwood, Derek (ed.). *The Arabian Peninsula: Society and Politics.* London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972. (Studies in Modern Asia and Africa, 8)

Humaidan, Ali. *Les Princes de l'or noir: Evolution politique du Golfe persique.* Paris: S.E.D.E.I.S., 1968. (Futuribles, 8)

Hurewitz, Jacob Coleman. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959.

Ingrams, William Harold. *Arabia and the Isles.* London: Murray, 1942.

——. *The Yemen: Imams, Rulers and Revolutions.* London: Murray, 1963.

I.L.O Yearbook of Labour Statistics, 1974.

Islami, A. Reza and R.M. Kavoussi. *The Political Economy of Saudi Arabia.* Washington, D.C.: Washington University Press, 1984.

Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800-1914.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.

Johnston, Charles Hepburn. *The View from Steamer Point: Being and Account of Three Years in Aden.* London: Collins; New York: Praeger, 1964.

Kazancigil, Ali (ed.). *The State in Global Perspective.* [n.p.]: Grower Press; UNESCO, 1986.

Keddie, Nikki R. *Roots of Revolution: An Interpretative History of Modern Iran.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

Kedourie, Elie. *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921.* 2nd ed. Hassoks [Eng.]: Harvester Press, 1978.

Kelidar, Abbas (ed.). *The Integration of Modern Iraq.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics.* 2nd ed. London: Oxford University Press, 1960.

Kiernan, R.H. *The Unveiling of Arabia.* London: [n.pb.], 1937.

Kriedte, Petrt. *Peasants, Landlords and Merchant Capitalists.* Gottingen: Berg Publishers, 1983.

Lach, Donald F. *Asia in the Making of Europe.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970.

Lackner, Helen. *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia.* London: Ithaca Press, 1978.

Landen, Robert Geran. *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967.

Lane, Frederic C. *Venice: A Maritime Republic.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1973.

—— (ed.) . *Venice in History: The Collected Papers of Frederic C. Lane.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1966.

Lange, Oskar. *Political Economy.* Translated from the Polish by A.H. Walker. New York: Macmillan, 1963.

Lawless, Richard I. (ed.). *The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses.* Durham: University of Durham, Center of Middle Eastern and Islamic Studies, 1986.

Lenczowski, George. *Oil and State in the Middle East.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1960.

Little, Tom. *South Arabia: Area of Conflict.* London: Pall Mall; New York: Praeger, [1968].

Livermore, H.V. *A New History of Portugal.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976.

Lloyd, Peter. *A Third World Proletariat?* London: Allen and Unwin, 1982.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq.* London: Oxford University Press, 1925.

—— . *Oil in the Middle East, its Discovery and Development.* 2nd ed. London: Oxford University Press for R.I.I.A., 1961.

Lopez, Robert S. *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 550-1350.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976.

—— and Irving W. Raymond (eds.). *Medieval Trade in the Mediterranean World.* New York: Norton, [n.d.].

Lorimer, John Gordon. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia.* Completed and edited by R.L. Birdwood. Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915. 6 vols.

El-Mallakh, Ragaei. *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait.* Chicago,

Ill.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 3)

Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century.* London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962.

Mayer, Arno J. *Middle East Capitalism.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959.

—— . *The Persistance of the Old Regime: Europe to the Great War.* London: Croom Helm, 1981.

Meulen, Daniel Van der. *Faces in Shem.* London: [n.pb.], 1961.

—— . *The Wells of Ibn Sa'ud.* London: Murray, 1957.

Mikdashi, Z.M. [et al.] (eds.). *Continuity and Change in the World Oil Industry.* Beirut: Middle East Research and Publishing Center, 1970.

Mikesell, Raymond Frech and Hollis Burnley Chenery. *Arabian Oil: America's State in the Middle East.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1949.

Miles, Samuel Barrett. *The Countries and Tribes of the Persian Gulf.* London: Frank Cass, 1900. 2nd ed. reprinted 1966.

Needham, Joseph. *Science and Civilization in China.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954.

Nelson, Cynthia (ed.). *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society.* Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973.

Niblock, Tim (ed.). *Social and Economic Development in the Arab Gulf.* London: Croom Helm, 1980.

—— . *State, Society and Economy in Saudi Arabia.* London: Croom Helm, 1982.

Niebuhr, M. *Travels Through Arabia and other Countries in the East.* Edinburgh: R. Morison and son, 1792.

Nore, Peter and Terisa Turner (eds.). *Oil and Class Struggle.* London: Zed Press, 1980.

Ochsenwald, William. *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908.* Columbus: Ohio State University Press, 1984.

O'Connor, James. *The Fiscal Crisis of the State.* New York: St. Martin's Press, 1973.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy.* London: Methuen, 1981.

Palgrave, William Gilfford. *Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia.* London: Macmillan, 1865.

Panikkar, K.M. *Asia and Western Dominance.* London: Allen and Unwin, 1953.

Payne, S.G. *A History of Spain and Portugal.* Madison: University of Wisconsin Press, 1976.

Pearson, M.N. *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976.

Perlmutter, Amos. *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

Petras, James. *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World.* New York: Monthly Review Press, 1978.

Philby, Harry St. John Bridger. *Arabia of the Wahhabis.* London: Constable, 1928.

—— . *Sa'udi Arabia.* London: Benn; New York: Praeger, 1955.

Phillips, Wendell. *Oman: A History.* Beirut: Librairie du Liban, 1971.

Piccioto, S. and J. Faundez (eds.). *Nationalizations in the Third World.* London: [n.pb.], 1979.

Pipes, Daniel. *Slave Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

Pirenne, Jacqueline. *A la découverte de l'arabie: Cinq siècles de science et d'aventure.* Paris: Le Livre contemporain, 1958.

Polanyi, Karl, C.M. Arnesberg and W.H. Pearson (eds.). *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory.* New York: Free Press, 1957.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.

Raban, Jonathan. *Arabia Through the Looking Glass.* London: Collins, 1979.

Ricardo, David. *Principles of Political Economy and Taxation.* New York: Everyman, 1955.

Richards, D.S. (ed.). *Islam and the Trade of Asia.* Oxford: Bruno Cassirer, 1970.

Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism.* Translated from French by Brian Pearce. London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974.

Ronaldshay, Lord. *The Life of Lord Curzon.* London: Benn, 1928. 3 vols.

Rostovtzeff, N. *Caravan Cities: Patra and Jerash, Palmyra and Dura.* Oxford: Oxford University Press, 1932.

Sadiq, Muhammad and William P. Snavely. *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems and Future Prospects.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972.

Sampson, Anthony. *The Seven Sisters.*

Schacht, Joseph. *An Introduction to Isalmic Law.* Oxford: Clarendon Press, 1964.

Schumpeter, Joseph. *Imperialism and Social Classes.* Cleveland; Meridian Books, 1951.

Scott, Hugh. *In the High Yemen.* London: Murray, 1942.

Serjeant, R.B. *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th Century.* Beirut: Librairie du Liban, 1974.

Setton, Kenneth Meyer. *Europe and the Levant in the Middle Ages and the Renaissance.* London: Variorum Reprints, 1974.

Sherbiny, Naiem A. and Mark A. Tessler (eds.). *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications.* New York: Praeger, 1976.

Shiloh, Ailon (ed.). *Peoples and Cultures of the Middle East.* New York: Random House, 1969.

Shwadran, Benjamin. *The Middle East: Oil and the Great Powers.* New York: Praeger, 1955.

Smiley, David and Peter Kemp. *Arabian Assignement.* London: Cooper, 1975.

Steensgaard, Niels. *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1973.

Stocking, George W. *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy.* Kings Port: Vanderbilt University Press, 1970.

Sweet, Louise E. (comp.). *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader.* Garden City, N.Y.: Published for the American Museum of Natural History by the Natural History Press, 1970. 2 vols.

Sweezy, Paul M. *The Theory of Capitalist Development.* New York: Monthly Review Press, 1964.

Swingewood, Alan. *The Myth of Mass Culture.* London: Macmillan, 1979.

Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East.* New York: John Wiley, 1975.

Tavernier, Jean-Baptiste. *Les Six voyages.* Paris: [s.n.], 1682. 2 vols.

Thesiger, Wilfred. *Arabia Sand.* London: [n.pb.], 1959.

Tibbets, G.R. *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese.* London: [n.pb.], 1971.

Toledano, Ehud R. *The Ottoman Slave Trade and its suppression, 1840-1890.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

Troeller, Gary. *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud.* London: Frank Cass, 1976.
Turner, Bryan S. *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development.* London: Heinemann Educational, 1984.
——. *Weber and Islam: A Critical Study.* London: Routledge and Kegan Paul, 1974.
Udovitch, Abraham L. *Partnership and Profit in Medieval Islam.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970.
—— (ed.). *The Islamic Middle East, 700-1910: Studies in Economic and Social History.* Princeton, N.J.: The Darwin Press, 1981.
United States. Federal Trade Commission. *The International Petroleum Cartel.* Washington, D.C.: [n.pb.], 1951.
Van Leur, J.C. *Indonesian Trade and Society.* The Hague: Van Hoeve, 1955.
Vilar, Pierre. *A History of Gold and Money, 1450-1920.* London: Verso, 1969, 1984.
Villiers, A. *The Indian Ocean.* London: [n.pb.], 1952.
Wallerstein, Immanuel. *The Modern World System.* New York: Academic Press, 1974.
Watson, Ian Bruce. *Foundation for Empire: English Private Trade in India, 1659-1760.* New Delhi: Vikas Publishing, 1980.
Watts, Sheldon O. *A Social History of Western Europe, 1450-1720: Tensions and Solidarities among Rural Europe.* London: Hutchinson University Library, 1984.
Weber, Max. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.* New York: Scribner, 1920.
Wilson, Arnold Talbot. *The Persian Gulf: A Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the 20th Century.* Oxford: Clarendon Press, 1928.
Wolf, Eric R. *Europe and the People without History.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982.
Wood, A.C. *A History of the Levant Company.* Oxford: Oxford University Press, 1935.
Worsely, Peter. *The Three Worlds: Culture and World Development.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1984.

Periodicals

Bowen-Jones, Howard. «The Gulf Today: An Overview of a Region in Recession.» *Arab Gulf Journal:* vol. 6, no. 2, October 1986.
Broeze, Frank. «Shipowners of the Indian Ocean and the Gulf since 1815.» *Arab Journal of the Social Sciences:* vol. 1, no. 2, 1986.
Chittick, N. «The Shirazi, Colonization of East Africa.» *Journal of African History:* vol. 6, 1965.
Cohen, Hayim J. «The Economic Background and Secular Occupations of Muslim Jurisprudents and Traditionalist in the Classical Period of Islam: Until the Middle of the 11th Century.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient:* vol.13, no. 2, January 1970.
Cohen, Jean J. «Beyond Reform and Revolution: The Problem of French Socialisms.» *Telos:* no.55, Spring 1983.
Duncan, Bentyley T. «Niels Steensgaard and the Europe-Asia Trade of the Early Seventeenth Century.» *Journal of Modern History:* vol. 47, no. 3, 1975.
Economist: 13 June 1987.
Halliday, Fred. «North Yemen Today.» *MERIP Reports:* no. 130, February 1985.
Hamilton, Easl J. «The Role of Monopoly in the over Seas: Expansion and Colonial Trade of Europe before 1800.» *American Economic Review:* vol. 38, 1948.
Issawi, Charles Philip. «British Trade and Rise of Beirut, 1830-1860.» *International Journal of Middle East Studies:* vol.8, no. 1, January 1977.
Lakhdar, Lafif. «Why the Reversion to Islamic Achaism.» *Khamsin:* no. 8, 1981.

Lane, Frederic C. «Economic Consequences of Organized Violence.» *Journal of Economic History:* vol. 17, 1958.
Lewis, A. «Maritime Skills in the Indian Ocean, 1968-1500.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient:* vol. 6, 1973.
Lewis, Bernard. «Some Reflections on the Decline of the Ottoman Empire.» *Studia Islamica:* no. 9, 1959.
Lienhardt, Peter. «The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth Century History.» *Arabian Studies:* vol. 2, 1975.
Mann, Michael. «The Autonomous Power of the State: Its Origin, Mechanisms and Results.» *European Journal of Sociology:* vol. 25, no. 2, 1984.
Minorsky, V. «The Middle East in Western Politics in the 13th and15th Centuries.» *Journal of Royal Central Asiatic Society:* vol. 27, 1940.
Mohammad, Y.H. «An Interpretive Survey of the Structure of the World Oil Market.» *Arab Journal of the Social Sciences:* vol. 1, no. 2, 1986.
OPEC Annual Statistical Bulletin: 1982.
Oweiss, Ibrahim M. «The Israeli Economy and its Military Liability.» *American Arab Affairs:* no. 8, Spring 1984.
Ozbaran, S. «The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, 1534-1581.» *Journal of Asian History:* vol. 6, 1972.
Peterson, J.E. «The G.C.C. and Regional Security.» *American Arab Affairs:* no. 20, Spring 1987.
——. «Tribes and Politics in Eastern Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 31, no. 3, Summer 1977.
Pryor, J.H. «The Origin of the Commenda Contract.» *Speculum:* vol. 52, 1977.
«Reliving the Battle of Lepanto.» *Economist:* 5 April 1986.
Roberts, Hugh. «Is Algeria Socialist?» *Gazelle Review:* no. 8, 1980.
Ryan, Cheyney C. «The Fiends of Commerce: Romantic Citicisms of Classical Political Economy.» *History of Political Economy:* vol. 13, no. 1, Spring 1981.
Said, Rosemarie J. «1938 Reform Movement in Dubai.» *Al-Abhath:* December 1970.
Salamé, Ghassan. «Institutionalisation du pouvoir et affinités tribales dans les pays arabes du Golfe.» *Al-Abhath* (American University of Beirut): vol. 30, 1982.
Serjeant, R.B. «The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen.» *Al-Abhath:* vol.30, 1982.
Shehab, F. «Kuwait: A Super Affluent Society.» *Foreign Affairs:* vol.42, no. 3, 1964.
Socknat, James A. «Progress and Problems in the Development and Utilization of Human Resources in the Arab Gulf States.» *Al-Abhath:* vol. 30, 1982.
Wolff, Richard D. «British Imperialism and the East African Slave Trade.» *Science and Society:* vol. 36, Winter 1972.

Papers

The A.A.U.G. Nineteenth Annual Convention, Boston, U.S.A., 1986.
al-Naqeeb, Khaldoun H. «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait (1950-1970) as a Case Study.» (Ph.D. Dissertation, University of Texas, 1976).

Saad Eddin, Ibrahim and Mahmoud Abdel Fadil. «The Movement of Arab Workers: Effects and Policies.» (unpublished paper).

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ك)

(ل)

(م)


مكتبة
التنوير



الطبعة الثانية

د. خلدون حسن النقيب

■ أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي في جامعة الكويت منذ ١٩٧٦

■ يشغل الآن منصب عميد كلية الآداب بجامعة الكويت

■ أسس المجلة العربية للعلوم الانسانية، وحوليات كلية الآداب، والمجلة العربية للعلوم الاجتماعية التي تصدر باللغة الانكليزية من لندن

■ من بعض أبحاثه:

- التدرج الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (بالانكليزية)
- الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي
- بناء المجتمع العربي
- العقلية التآمرية عند العرب.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون

ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً : « مرعربي »

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي . فاكسيميلي : ٨٠٢٢٣٣